الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

مدرسة الدكتوراه : التسيير الدولي للمؤسسات

تخصص : مالية دولية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من إعداد الطالبة :

برجي شهرزاد

تحت إشراف :

أ.د بن بوزيان محمد

أعضاء لجنة المناقشة

➢ د. كرزابي عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيسا
➢ أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
➢ د.بوهنة علي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
➢ د. شليل عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية : 2012/2011

شكرات

قال الله تعالى : ﴿ فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾

فالحمـــــــــــــــــــد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمـــــــــــــل

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿من لم يشكـــر الناس لم يشكر الله﴾

نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

الوالدين الكريمين اللذين ربياني ،"**رحمهما الله** "،والديا الكريمين،أخص بالذكر "خالتي العزيزة"،الذين كان لهم الفضل الكبير في إنجاز هـــذا العمل المتواضع ،إخوتي و جميع العائلة.

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال :

قـــم للمعلـــم وفيه التبجيـــل كاد المعلم أن يكون رســـولا

نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة وخاصة إلى أستاذي الكريم، الأستـــــــــاذ المشرف "**محمد بن بوزيان**" الذي لم يدخر جهدا في مساعدتي ولم يبخـــــــل علي بنصائحه القيمة و الذي كان له الفضل الكبير في إرشادي و نصحي .

إلى الأساتذة المشرفين على تأطير هذا العمل المتواضع، والى كل موظفي مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية "مستغانم"،كما لا ننسى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد .

الدعاء

يا رب ... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا أصاب باليأس إذا فشلت،

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

يا رب ... علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة و أن حب الانتقام هو أول

مظاهر الضعف.

يا رب ... إذا جردتني من المال فأترك لي الأمل ، وإذا جردتني من النجاح

فأترك لي قوة العناد، حتى أتغلب على الفشل، و إذا جردتني من نعمة

الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب ... إذا أسأت إلى الناس أعطيني شجاعة الاعتذار و إذا أساء لي

الناس أعطيني شجاعة العفو.

يا رب ... إذا نسيتك لا تنساني.

الفهرس :فهرس المحتويات

الفهرس :

المحتويات	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
الدعاء	
فهرس المحتويات	أ
فهرس الجداول	ب-ت
فهرس الأشكال	ث
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	8- 77
مقدمة الفصل الأول	9
المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها	45
المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العولمة	62
خلاصة الفصل الأول	77
الفصل الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	78-145
مقدمة الفصل الثاني	79
المبحث الأول : أساليب و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	80
المبحث الثاني : علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع البنوك	115
المبحث الثالث : آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	132
خلاصة الفصل الثاني	145
الفصل الثالث : تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و المصادر الأكثر ملائمة	146- 262
مقدمة الفصل الثالث	147
المبحث الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	148
المبحث الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	196
المبحث الثالث : الدراسة الميدانية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية "مستغانم "	233
خلاصة الفصل الثالث	262
الخاتمة العامة	264
المراجع	270
الملاحق	276
قائمة المحتويات	283

الفهرس: فهرس المحتويات

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	تعاريف الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	27
الجدول رقم 02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.	28
الجدول رقم 03	تصنيف الصناعات الصغيرة و المتوسطة لدى بعض الدول النامية.	29
الجدول رقم 04	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري .	32
الجدول رقم 05	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل.	35
الجدول رقم 06	توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان.	53
الجدول رقم 07	توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم و العدد في عدة البلدان .	54
الجدول رقم 08	توزيع الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية الم،ص،م (1967-1979).	151
الجدول رقم 09	توزيع المشاريع الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف الفروع.	151
الجدول رقم 10	توزيع المشاريع بالنسبة للمؤسسات الص،م العمومية (1980-1984).	153
الجدول رقم 11	توزيع المشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (1983-1987).	154
الجدول رقم 12	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط(1999 -2001) .	157
الجدول رقم 13	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2006-2007	159
الجدول رقم 14	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	160
الجدول رقم 15	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين 1991-2010.	164
الجدول رقم 16	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية الفترة 2010.	166
الجدول رقم 17	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة الفترة 2010.	167

الفهرس: فهرس المحتويات

الجدول رقم 18	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة نشاطها.	168
الجدول رقم 19	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية 2007 .	169
الجدول رقم 20	قطاعات النشاط المهيمنة لسنة 2010 .	171
الجدول رقم 21	توزيع المشاريع المصرح بها حسب عدد العمال لسنة 2010	172
الجدول رقم 22	تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى 2009-2010	173
الجدول رقم 23	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل 2004-2010	175
الجدول رقم 24	تطور PIB حسب الطابع القانوني للفترة 2004-2006	177
الجدول رقم 25	تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية .	178
الجدول رقم 26	مساهمة الم،ص،م في الميزان التجاري ،سنة 2010 .	179
الجدول رقم 27	توزيع مشاريع الاستثمار لAPSI نهاية 1999 .	203
الجدول رقم 28	التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لسنة 2010	208
الجدول رقم 29	حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية للم، ص، م 2000-2004	220
الجدول رقم 30	حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو PME/PMI لسنة 2004	223
الجدول رقم 31	مقارنة تمويل القطاع الخاص في دول البحر المتوسط .	224
الجدول رقم 32	تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر .	225
الجدول رقم 33	تمويل البنوك لكافة المؤسسات الوطنية .	226
الجدول رقم 34	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية "مستغانم" لسنة 2010 .	233
الجدول رقم 35	تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية "مستغانم"	235
الجدول رقم 36	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية	236

الفهرس: فهرس المحتويات

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنـــــــــوان الشكـــــــل	الصفحــة
الشكل رقم 01	مخطط تقسيم مصادر التمويل.	84
الشكل رقم 02	قنوات التمويل الاستثماري للمؤ ص و م.	90
الشكل رقم 03	صيغة التمويل "البيع ثم الاستئجار".	103
الشكل رقم 04	مبدأ و أساس شركات رأس المال المخاطر .	106
الشكل رقم 05	السياسة الإقراضية للبنك.	119
الشكل رقم 06	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1991-2010 .	165
الشكل رقم 07	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها .	168
الشكل رقم 08	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2004-2010).	176
الشكل رقم 09	مخطط مسار برنامج عملية التأهيل .	186
الشكل رقم 10	أهداف برنامج التأهيل .	187
الشكل رقم 11	درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل.	192
الشكل رقم 12	عدد عمليات التأهيل المحققة .	193
الشكل رقم 13	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد عمالها لولاية " مستغانم"	234
الشكل رقم 14	تطور عدد العامل في الفترة 2009-2010	235

مقدمـــــــــــــة

المقدمة العامة :

تعرف الساحة الاقتصادية اليوم سلسلة من التغيرات التي لم يسبق لها مثيل ،هذه التغيرات التي تمثل فيها العولمة والشراكة الدولية والإقليمية وزيادة تحرير الأسواق أحد أهم مؤشراتها،جعلت من المرحلة الحالية تحمل الكثير من التغيير الجذري في هذه البيئة التي تتسم بالحركية واللايقين،وغيرت الكثير من المعطيات سواء على المستوى الكلي "تغير البيئة الاقتصادية "،أو على المستوى الجزئي (تغير إستراتيجيات المؤسسة) .

وانطلاقا من كون مفهوم الإستراتيجية يتمثل في مختلف الآليات التي تسعى إلى إدارة التغيير بصورة تؤدي إلى تحجيم المشكلات الداخلية ومواجهة التحديات الخارجية، ،قد أدت إلى تغيير وجهة النظر السائدة حول أن المؤسسات الكبيرة الحجم هي محرك الاقتصاد حيث يلاحظ اليوم في الاقتصاديات المتقدمة الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الذي أصبح يلعب دورا إستراتيجيا من خلال مساهمته الفعالة والإيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي،ذلك أنه يساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من جهة والتقليل من معدلات البطالة من جهة أخرى،إضافة إلى إمكانية هذا القطاع في غزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق.إن النجاح الذي حققه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي لم يكن من قبيل الصدفة،بل جاء نتيجة تبني إستراتيجيات تنموية شاملة ومتكاملة .

وبالرغم من تلك الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون غيرها إلا أن ذلك لم يشفع لها للحصول على الموارد اللازمة لتطوير نشاطها، حيث لازالت تعاني من مشاكل وقيود جمة في التمويل بسبب شروط و مبادئ التمويل التقليدي،إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن قلة مواردها خاصة تقف،هي الأخرى، عائقا لدخولها السوق المالي.

وسنحاول في هذا الموضوع التعرف على الأهمية الإستراتيجية لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية على المستويين الدولي والوطني،و إبراز المفاهيم

النظرية المتعلقة بها من خلال تحديد مفهومها وخصائصها ومزاياها،ومختلف مصادر التمويل المتاحة أمامها،إضافة إلى تحديد تلك المشكلات التي تعاني منها وتعترض نموها وتطورها،وهو ماسيساعد على التصور لإستراتيجيات ترقيتها وسبل تأهيلها في ظل الأوضاع الراهنة من خلال الاستغلال الأمثل لمصادر التمويل.

1/ إشكالية البحث:

إن التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر خلال السنوات الأخيرة و سياسة الإصلاح المؤسسية نرى من المفروض أن ترتفع إسهامات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، وبفعالية في القيمة المضافة و النشاط الاقتصادي ككل. إلا أن مكانتها مازالت هزيلة في الاقتصاد الوطني كما أنها تعيش عراقيل و صعوبات.

إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقليدية و ضعيفة الديناميكية و غائبة عن الكثير من الفروع الإستراتيجية. ورغم أن لها قدرة هائلة في تنمية الاقتصاد ككل في بعض الدول إلا أن معظم الم،ص،م في الجزائر لازالت تعاني من عقبات حادة مرتبطة بالثلاثية : التمويل العقار،والبيروقراطية،خصوصا الجانب التمويلي الذي تواجه فيه مشاكل حادة ومن هذا المنطلق كان لابد من البحث عن مصادر التمويل و دراستها من أجل التعرف على أحسن هذه المصادر التمويلية لتحقيق النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخروج من مشاكلها. نجسد ذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية :

- ما مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ملائمة،وكيف يتم استغلالها؟

و من خلال التساؤل المحوري و الرئيسي تندرج الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما دورها في التنمية الاقتصادية ؟
- ما هي مصادر التمويل،أهميتها و فعاليتها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما مدى مساهمة مصادر التمويل في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ماهي العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على مصادر التمويل ؟

2/ الفرضيات المقترحة :

- ✓ تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الذاتية، لأنها تتعرض لسياسات تشددية من طرف البنوك .
- ✓ تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمصادر التمويل الخارجية في حالة نقص مواردها الداخلية.
- ✓ تستعمل الم،ص،م مصادر التمويل في تمويل رأس المال، للثبات و الاستقرار .

3/أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها.
- ✓ معرفة مدى الأهمية الإستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، وتوجيه أصحاب القرار على جميع المستويات وخصوصا البنوك التجارية نحو زيادة الاهتمام بهذا القطاع.
- ✓ تقييم مساهمة جميع مصادر التمويل المختلفة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التعرف على طبيعة مشاكل التمويل في هذا القطاع من خلال البحث في الميدان.

4/أهمية الموضوع :

إن دراسة إشكالية التمويل للم،ص، م هي أصلا دراسة جزء هام من إشكالية تمويل التنمية في الاقتصاد الوطني، خاصة أن موضوع التمويل من أهم مواضيع التنمية.كما أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة قاطرة في التنمية و الاقتصاد المعاصر.

اقتراح عدة توصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عليها البحث والتي من شأنها أن تسمح بتفعيل علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات التمويلية .

5/أسباب اختيار الموضوع :

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ومنها :

- **الأسباب الذاتية :**

✓ حداثة الموضوع وارتباطه بالتخصص العلمي الذي ندرسه .

✓ محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها محليا، حتى نمتلك المعلومات و الدراية الكافية التي تساعدنا على إنشاء و تسيير جيد لمؤسسة صغيرة أو متوسطة في المستقبل.

الاهتمام الحالي بهذا النوع من المؤسسات خاصة في الفترة الحالية، لإنشاء مؤسسات من طرف القروض والتسهيلات المقدمة للشباب .

- **الأسباب الموضوعية :**

- الاهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنظومة المؤسسية المتخصصة في تنمية هذا القطاع، مع وجود إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية هذا القطاع.

- جذب انتباه مسؤولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة إلى أهمية الاهتمام وتسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات لما لها من أهمية بالغة.

- إشكالية التمويل التي تعتبر أحد أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6/صعوبات البحث :

إن منطلق الصعوبات فيما يخص البحث هو إهمال الم،ص،م في مجال السياسات الاقتصادية و تجاهلها في فترة طويلة بعد الاستقلال، و هذا ما أثر على كل البحوث التي تناولت الموضوع و نلخصها في ثلاث نقاط أساسية :

- **الإطار التحليلي** : بالرغم من الضجة الإعلامية حول أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،هناك نقص و افتقار إلى الدراسات العلمية الجادة التي تتناول هذا الموضوع.
- **الإطار الإحصائي :** تعتبر الإحصائيات و المعلومات في الموضوع ضرورية للباحث و أيضا للجهات الوصية حتى يتم تقييم مفعول الإصلاحات و الاستراتيجيات ..الخ، و رغم وجودها في السنوات الأخيرة إلا أنها غير دقيقة.

- **الإطار القانوني :** عملية البحث على التشريعات الخاصة منها المتعلقة بقوانين الاستثمار صعبة لأنها غير مصنفة .

- **البحث الميداني** : صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسات و تردد الكثير من الملاك في الإجابة ، تخوفا من أحد الجوانب " الضرائب".

7/ الدراسة الأدبية للموضوع :

من خلال الدراسات السابقة لاحظنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بحث دائم عن مصادر التمويل للحد من المشاكل التي تواجهها والنهوض باقتصادياتها،وجدنا أنواع مختلفة من مصادر التمويل و التي تتمثل في ،التمويل من المصادر التقليدية و الحديثة ،وما مدى استغلالها من طرف هذه المؤسسات.

سنجري الدراسة حسب خطة البحث التالية :

<u>خطة البحث :</u> سنعتمد في بحثنا على :

تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول **: الفصل الأول** : تبيان" الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضحين خصائص هذه المؤسسات ومختلف تصنيفاتها، دورها"، ومن ثم تحديد الأهمية الإستراتيجية لهذه المؤسسات ضمن اقتصاديات الدول المتقدمة والاقتصاد الوطني .

الفصل الثاني: نقوم بتعريف التمويل وأهميته، أهم المصادر المتاحة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة ،و أسباب انخفاض تعاملها مع البنوك،وللوقوف على ذلك نستعرض بعض المفاهيم النظرية حول طرق التمويل من البنوك التجارية وأهميتها في تمويل التنمية الاقتصادية،رأس المال المخاطر،الائتمان الايجاري، أهمية التدخل الحكومي، نتطرق إلى مناقشة طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربطها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ، ومن أجل الوصول إلى تأسيس علاقة بينها والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالديمومة و الفعالية.

الفصل الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مراحل تطورها،سنهتم بدراسة الهيئات الداعمة في تمويل الم،ص،م .الجانب النظري ،ثم في المطلب الأخير :

- خصصنا للدراسة الميدانية (دراسة استكشافية)حول مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية "مستغانم" .

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على جملة من المصادر و المراجع المتنوعة و المتمثلة في: الكتب، المذكرات،المجلات،الجرائد،مواقع الانترنيت .

اعتمدنا في إعداد هذا البحث لتحقيق تلك الأهداف على منهجين يتناسبان مع طبيعة البحث والمتمثلان في :

-المنهج الوصفي التحليلي : اعتمدنا في إعداد الجانب النظري للبحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الواقع والمكانة الإستراتيجية لهذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني ،ومن ثم كيفية تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات تمويلها .

- **منهج دراسة الحالة :** ولربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر تم تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي، يتمثل في دراسة حالة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر استخدام أدوات جمع المعلومات المتمثلة أساسا في الاستمارة ملأ مجموعة من البيانات .

وينتهي البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والمقترحات.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل الأول :

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل، فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة و تحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها، وحاجتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة (مثلا في الجزائر يقدر معدل البطالة بـ 24%).ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق، فإن معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل.

لهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهم خصائصها، وأهميتها، واهم المشكلات التي تعترضها خاصة في الدول النامية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العولمة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات، إضافة إلى تحديد تلك الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة الحجم .

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من الواجب قبل دراسة و تحليل الموضوع، التطرق إلى تاريخ هذا النوع من المؤسسات وبداية الاهتمام بها سواء على مستوى الدول العربية أو غيرها من الدول.

1/ المكانة التاريخية للمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد العالمي :

تعتبر الأعمال الصغيرة الوحدة الأساسية التي قام عليها الاقتصاد العالمي في جميع الحضارات و المجتمعات حتى القرن السابع عشر، فأي مجتمع كان يعتمد على الحرف والمزارع و أسلوب المقايضة للسلع و الخدمات التي تحتاجها الجماعة،كل هذه الأعمال كانت صغيرة الحجم و أسرية الطابع تقيمها الأسرة كمصدر رئيسي للدخل حيث تنتج ما تحتاجه و تقايض أو تبيع الفائض لـ سكان القرية أو المدينة،كما أن السفر من اجل الاستيراد و التصدير كان يتم بين عدد محدود من الشركاء و يهدف إلى تنفيذ صفقة تجارية واحدة.[1]

أ- تأخر اهتمام علماء الإدارة بالأعمال الصغيرة :

يمكن آن نحصر سبب تأخر اهتمام علماء الإدارة بالأعمال الصغيرة لسببين رئيسيين هما :

أولا : محدودية حاجة الأعمال الصغيرة في الاقتصاد التقليدي إلى إدارة معقدة مما أسهم في تأخر قيام تخصص الإدارة بحيث :

لم يظهر تخصص الإدارة إلا مع بداية القرن العشرين،أي قبل حوالي مئة سنة أحد أسباب ذلك هو حاجة الأعمال الصغيرة في الاقتصاد التقليدي إلى ممارسات و أنظمة إدارية معقدة وبالتالي عدم حاجاتها إلى من يحملون شهادة في الإدارة و لهذا لم تشعر المؤسسات التعليمية بالحاجة إلى ذلك .

[1] سالمي عبد الجبار "النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال-،كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 2009 - 2010 ص 9 - 10

ثانيا : مبادئ الإدارة مبادئ كونية : حيث افترض العلماء أن مبادئ الإدارة هي مبادئ كونية تنطبق على كل المنظمات،افترض رواد علم الإدارة بان "الإدارة العلمية " تتحقق بتنفيذ مبادئ عامة كونية universal principale تنطبق على كل منظمة بغض النظر عن حجمها،فمثلا : حدد **هنري فايول** أبو إدارة الأعمال الوظائف التي يجب أن يتفرغ إليها كل من يريد أن يمارس عمله الإداري بأسلوب علمي تشمل التخطيط والتنظيم ، الرقابة والتوجيه وأن يمارس وفق "مبادئ " اقترح بعضها كالتخصص و التدرج و غيرها.

نفس الشيء **لفريديريك تايلور** " افترض بأن المؤسسة التي تدير عملها بأسلوب علمي عليها أن تحدد مهام كل "وظيفة" وفق مبدأ التخصص : أي جعل وظيفة كل عامل محصورة بأقل عدد ممكن من المهام المختلفة والتي يجب تحديد خطواتها بمنهجية الحركة و الوقت – time notion study هذه النماذج لمساهمات مهمة، ولافتراضات اشترك فيها كل العلماء الأوائل، فقد افترضوا بان وضع أسس علم الإدارة يكون بتحديد مبادئ و صيغ عمل واحدة سليمة تصلح لكل الأعمال (بغض النظر عن نوع حجمها و نشاطها).[1]

ب- الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [2]:

معظم الأعمال التي اهتمت بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تنطلق من فكرة مؤداها أن هذا النوع من المؤسسات متميز spécifique (PME) دور بارز للمسير، وهي أطروحة أكدتها نتائج العديد من الدراسات .

بالتالي لم يأخذ البحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شكله و مكانته إلا في نهاية السبعينيات من القرن الماضي حيث لم يعد يعتبرها العديد من الباحثين على أنها الشكل المصغر للمؤسسة الكبيرة و إنها كمؤسسة تتميز ببعض الخصوصية.

من باب الغرابة، أن الإسهامات الأولى للبحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ظهرت ضمن إطار الأعمال التي لم تكن متخصصة الأساس في البحث في المؤسسات الصغيرة

[1] سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة ، دار وائل للنشر- الأردن- الطبعة الأولى 2005 ص46

[2] بن حمو عبد الله ، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير التسيير الدولي للمؤسسات تخصص تسويق دولي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 16

و المتوسطة، فحسب Brooks bank 1991 أنه قبل تعريف مفهوم "المؤسسة الصغيرة " يجب أولا الإجابة على السؤالين التاليين :

ماهوالحجم و كيف يقاس؟ أين تكمن الحدود بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة ؟[1]

ج-الأسس النظرية للبحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الأسس النظرية للبحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنطلق من تيارين مختلفين لكنهما متكاملين :

في نهاية الستينيات من القرن الماضي، حاولت نتائج أعمال مدرسة **Aston**التعامل مع الفكرة التي مؤداها أن "حجم المنظمة يمثل عاملا جوهريا محددا لهيكلها التنظيمي".وقد أثبتت العديد من الدراسات الميدانية صحة نتائج مدرسة **Aston** فيما يتعلق بالعلاقة حجم/هيكل تنظيمي، فحسب Blau 1970) الحجم التنظيمي يمثل عامل ضرفيا أساسيا، أما بالنسبة ل Mintzberg،1979) فإن الحجم يمثل العامل الأكثر شيوعا الذي يعترف له من حيث تأثيره على الهيكل التنظيمي للمنظمة.

امتدادا لهذه الأعمال، و في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، اهتمت العديد من الأبحاث بأثر النمو، أي تغيير الحجم، و اجمع معظمها على الفكرة التي مؤداها أن : المؤسسة تمر خلال نموها التدريجي بمراحل متعاقبة تتميز كل مرحلة بقطيعة تنظيمية تميزها عن المرحلة السابقة .فالنمو يحدث تغيرا مرفولوجيا للمؤسسة،أي أن تغير الحجم يتزامن مع تغير في طبيعة المؤسسة، و بالنتيجة فإن المؤسسة الصغيرة الحجم ليست مختلفة عن المؤسسة الكبيرة الحجم فحسب تغير الدرجة، وإنما هي متميزة Spécifique(تغير الطبيعة).

إذا كانت الأعمال التي تطرقت لمفهوم الحجم قد أوجدت أسس نظرية تدل على أن البحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرشح للتطور، فإن لمؤشر الحجم ميزة واضحة في وضع تقسيم لآلة الإنتاج سمح بإيجاد أصناف متجانسة من المؤسسات. بالرغم من أن العديد من الدراسات قد خلصت إلى الخاصية .

[1] يوسف قريشي ،" سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر 2005 ، ص 2

الاتفاقية لحدود التصنيف التي اعتمدت بشكل حصري على الحجم .و عليه يجب التوغل داخل العلبة السوداء. على حد تعبير(Bayad et alii[1] 1995)

فالاتجاه الثاني الحديث يعتمد في تصوره على منطق تجديدي الذي يهدف في الأساس حسب تعبير Marchesnay, 1982 إلى :

الانتقال من مرحلة النظر في ظاهرة المؤسسة الصغيرة، التي تعتبرها كتنظيم خاص رأسمالي، إلى مرحلة التقسيم حيث الحقيقة تدور حول اعتبار المؤسسة الصغيرة كمؤسسة مثالية.

و هي مرحلة يمكن أن نكيفها على أساس أنها المرحلة التي أصبحت فيها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تمثل موضوع بحث متميز الأمر الذي أفسح المجال إلى بروز مفهوم كان غائبا كليا عن انشغالات علوم التسيير قبل ذلك.

د-الإسهامات الأولى التي عالجت موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، و انطلاقا من الإجماع الذي تشكل حول أن نظرية المنظمات théorie des firmes و نظرية المشروع Théorie des Organisation المنظمات قد اقتصرت اهتماماتها و بشكل حصري على المؤسسات الكبيرة و أهملت تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تبلور إلى وجود ضرورة تقديم نظريات جديدة، إطار تحليل جديد، يأخذ في الحسبان خصوصية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وكان ذلك في العديد من المقالات التي كتبت تحت العديد من العناوين، نذكر منها:

« pour une théorie de l'organisation -PME » (Gervais,1978) ;

« pour taxonomie de l'hypofirme » (Candau, 1981) ;

« pour une modèle d'hypofirme » (Marchesnay,1982).[2]

ما يميز هذه مقالات و هؤلاء الباحثين في حقل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هو طابعها التمثيلي و المطلبي في الوقت نفسه، فقد كانت تتضمن دعوة صريحة لتبني أطروحتها

[1] Byad M. et alii .Paradoxe et spécificités des problématiques de gestion des ressources humaines en PME Gestion 2000, n° 1,1995

[2] بن حمو عبد الله ، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره ص 16

أو على الأقل التجاوب معها من اجل خلق حالة من النقاش العلمي، بهدف إضفاء الشرعية على تيار بحث جديد.[1]

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الأكاديمي :

في الجانب الأكاديمي اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كموضوع بحث منفصل بحد ذاته عرف منذ بضعة سنوات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تعتبر أبدا كمؤسسة كبيرة julien 2005 إن الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سمحت باعتبارها مشروع بحث منفصل و مستقل (julien 1997).[2]

1-إسهامات Torrés[3]:

Torrés 1999 سلط الضوء على موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ركز على ثلاث مبررات **منهجية** : نظرا لتطبيقها الإستراتيجية **نظرية** :نظرا للنظريات التي تناولت هذا الموضوع)المقاولة (..و **تجريبية** نظرا للخصائص التي تسمح بمواجهة الأزمات: السياسية، المرونة والحركة (julien 2005, petite et wolff 2006, raymond2000)

حدد أربع أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (Torrés (1998) :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية: يكون فيها التموين و استعمال الموارد على المستوى المحلي، الجهوي أو الوطن.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة globales: تجمع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تبيع في السوق المحلي و تقوم بعملياتها التموينية في الأسواق الدولية.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدولية :تجمع المؤسسات التي تصدر و التي يمكن أن تقوم بعملياتها التموينية و البيع على المستوى الوطني و الدولي.

[1] يوسف قريشي ،" سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص25-26

[2] Soulaimane Laghzaoui, L'internationalisation des PME : Pour une relecture en termes de Ressources et compétences, 8eme CIFE PME, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse octobre 2006,P 02.

[3]Torrès, O. (1999), Les PME, Flammarion, coll. Dominos, Paris. Cité par " Soulaimane Laghzaoui, op cité, P.2."

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكونية :تخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقوم بجزء من عملياتها الإنتاجية بالخارج و تقوم بتطوير نشاطات البحث و التطوير على المستوى الدولي.

المطلب الثاني : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من المعلوم أن المنظمة المتوسطة أو الصغيرة الحجم هي منظمة وجدت بفعل المبادرات الفردية أو الجماعية بهدف تحقيق عوائد و أرباح مجزية من خلال تقديم سلع و خدمات مفيدة للمجتمع. و رغم كثرة إعداد هذا النوع من المنظمات في الدول المختلفة إلا أن الملاحظ أن سمة الوفاة العالية في مثل هذه المنظمات و خاصة عند بدء التأسيس أي في السنوات الأولى من العمل عالية جدا.

أصبح اليوم الدافع في توفير الإحصاءات وإعداد سياسة اقتصادية خاصة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يستدعي وجود تعريف، إلا أن تحديده يتوقف على معايير متنوعة في الأحجام و الأشكال و أيضا وجودها في كل الفروع الاقتصادية.

وفي هذا المطلب سنحاول التعرض إلى ضرورة وجود التعريف« كفرع أول» ثم إلى صعوبة التعريف في « الفرع الثاني » ، ومعايير هذا التعريف« الفرع الثالث» و أخيرا إلى الاتجاهات الحديثة في التعريف« الفرع الرابع ».

1/ضرورة وجود التعريف و الغرض منه :

1/1- مبادئ التعريف : يعتبر التعريف أمرا أساسيا لكافة المهتمين بالقطاع سواء كانوا منظمين أو مراقبين إداريين،أو مقدمي الخدمات ومن هنا لا يتطلب معايير معقدة أو غامضة، إذ يعتمد على بعض المبادئ الهامة و هي :

- ❖ عدد العاملين .
- ❖ بنود بيان الدخل من حيث إجمالي المبيعات(رقم الأعمال).
- ❖ بنود الميزانية من حيث إجمالي الأصول و الأصول الرأسمالية.
- ❖ طبيعة النشاط والملكية.[1]

[1] نزغي فاطمة الزهراء،" أفاق تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"- تحيل أثر برنامج "ميدا"،لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ،مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان 09-10 ص111

كما يجب أن يعكس التعريف الحقائق و الخصوصيات الاقتصادية،لان الوضعية الاقتصادية عادة غير متشابهة بين الدول أو مجموعات من الدول،ولذا لا يمكن وضع مفهوم يختلف مع الواقع الاقتصادي،فمثلا معيار استخدام التقنيات أو التصدير ينطبق على الدول الصناعية كما يمكن أن يكون تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قابلا للتعديل أو التغيير كعملية التعديل الحكومية التي شهدتها الو.م. أ، أو مسالة استشارية دورية خصوصا معيار رأسمال الشركة، و بالتالي هناك آليات مختلفة لتغيير التعريف.[1]

2/1- الغرض من وضع التعريف :

إن الغرض من تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعدد الأبعاد وهو يشمل النقاط التالية :

- تحديد أعضاء القطاع و بمعنى آخر المجموعات المستهدفة حتى يتمكن المسؤولون من اتخاذ القرارات لفائدة المنظمين.
- توفير أرصدة مالية للبرامج المحلية المختلفة " كالمؤسسات التمويلية المختصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " أو الدولية < البنك الدولي، البنوك الأوروبية >
- تسهيل جمع البيانات من اجل القيام بمقارنات بين الدول أو الأقاليم الجهوية لنفس الدولة لوضع معلومات كافية للوكالات الحكومية وغير الحكومية،وتتمكن من تقديم تقارير و معطيات للفرص،العقبات و الاتجاهات الحديثة و التحديات المستقبلية .
- تحديد مفهوم عام للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة للبلد من أجل وضع السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- فهم أكثر لمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها و إسهاماتها في الدخل الوطني وتوفير فرص العمل، التخفيف من حدة الفقر، زيادة الصادرات...الخ
- توجيه أمثل للسياسات و إمكانية الوصول إلى جهود أكثر و فعالية.[2]

يمكن إجمال أسباب وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

[1] تقرير البنك الدولي،تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، البنك الدولي2000ص08

[2] سحنون سمير"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" - دراسة حالة الجزائر- -رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 2004- 2005 ص08

2/صعوبة التعريف :

أثار تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي ، وبين المهتمين بأمر هذه المؤسسات، ذلك لأنه من الصعوبة بما كان وجود تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،بحيث ثمة صعوبة كبيرة لوضع تعريف موحد لهذه المؤسسات يكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية، وهذا باعتراف العديد من الباحثين ومسيري الهيئات والمنظمات الدولية .

وصعوبة تحديد مفهوم هذه المؤسسات تكمن أساسا في تحديد الفرو قات الجوهرية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة نظرا للتداخل الموجود بينها، ويمكن إجمال صعوبة وضع تعريف فيما يلي :

* تعدد المعايير المستخدمة في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، فالمعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسة تختلف وتتعدد وهي معايير نسبية تختلف من قطاع لآخر هذا من جهة ،ومن جهة أخرى صعوبة اختيار المعيار الذي على أساسه يتم التمييز بين المؤسسات.

* التطور اللامتكافىء لقوى الإنتاج في مختلف الدول، لذلك فان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد لآخر تبعا لدرجة النمو الذي بلغته الدولة ، ومدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتا ج ولذلك لا تحبذ منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال توحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منطلق أن المؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون كبيرة في دولة مثل مصر أو الجزائر .

1/2 اختلاف درجة النمو بين الدول : إن التفاوت بين درجات النمو بين الدول المتقدمة الصناعية و البلدان النامية ينعكس على تطور التكنولوجيا المعتمدة وعلى وزن الهياكل الاقتصادية، وينجم عن ذلك اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات و الهياكل من بلد لآخر فنظرة البلدان المصنعة (أمريكا ،اليابان ....) لها ليست كنظرة البلدان حديثة التصنيع و السائرة في طريق النمو (كالجزائر ،المغرب ....) فالمؤسسة تعتبر كبيرة في السينغال تعتبر صغيرة في ايطالي،و مؤسسة صغيرة في اليابان تعتبر كبيرة في الجزائر،و بالتالي نلاحظ أنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد يتناسب مع كل الدول .

2/2 اختلاف النشاط الاقتصادي: لكل مؤسسة نشاط اقتصادي،وبالتالي لكل منها تنظيم داخلي و هيكلة مالية مختلفة عند المقارنة بين مؤسسة تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى إلى القطاع التجاري تظهر اختلافات فالمؤسسة الصناعية تعتمد على استثماراتها الكبيرة و تستخدم عدد كبير من العمال بينما المؤسسة التجارية تعتمد على المخزونات و البضائع و الحقوق،وهي تحتاج إلى يد عاملة كثيرة،بالنسبة للتنظيم الداخلي فعلى عكس المؤسسة الصناعية،المؤسسة التجارية تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط،إذن يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية كبيرة في القطاع التجاري.[1]

3/2 اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يتفرع النشاط الاقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى تجارة بالجملة،والتجارة بالتجزئة أو إلى تجارة خارجية و تجارة داخلية و تنقسم بقية الأنشطة بدورها إلى عدد من الفروع و لذلك فان كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو إلى أحد فروعه من حيث كثافة اليد العاملة ، ورأس المال الموجه للاستثمار،فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية،قد تكون كبيرة في الصناعة الغذائية أو في مجال التجارة. [2]

4/2 تعدد معايير التعريف : هناك عدد كبير من المعايير لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من بينها نجد :

- الكمية : كعدد العمال،حجم العمال، حجم النوعية و من هنا تظهر صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات باختلاف نشاطاتها و القطاعات التي تنتمي إليها .
- تغير مدلول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وقت لآخر لأنه دائم التغير كقطاع ديناميكي، ذلك أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغير من مرحلة لأخرى، مما يؤدي إلى تغير حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة.

[1] سعيد عماد داتو ، " إستراتيجية تطور المؤ ص و الم "،ماجستير المنظمة و التدقيق الاستراتيجي و اتخاذ القرار،كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير و العلوم التجارية جامعة تلمسان 07-08 ص21

[2] سلطان محمد رشدي "التسيير الاستراتيجي في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،ماجستير تخصص الإستراتيجية-كلية العلوم التجارية، جامعة المسيلة 05- 06 ص42

إضافة إلى أن اختلاف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع، فالمؤسسات الموجودة في قطاع الصناعات الغذائية سوف تختلف بالتأكيد عن قطاع التجارة.

تقسم إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة حيث تعرف :

المؤسسة الصغيرة : على أنها منظمة مملوكة و مدراة من قبل فرد أو عدد محدود من الأفراد و يعمل فيها عدد قليل و لا تهيمن على القطاع الذي تعمل فيه .

لذلك تبذل جهود كبيرة في السنوات الأولى لغرض أن يقف العمل على قدميه و يستطيع الاستمرار و المنافسة لاحقا من قبل المؤسس أو المؤسسين أو من قبل الإدارة بشكل عام حيث عدد العاملين لا يتجاوز حدا معين وفقا لإحصاءات الدولة التي تعمل فيها ولا تحتكر القطاع الذي تعمل فيه رغم أهمية دورها .[1]

اختلف الكتاب و الباحثون في تعريف المشروع الصغير،وذلك بسبب الاختلاف في مفهوم الحجم. وقد ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير من خلال:

1- تحديد عدد العاملين 2- قيمة الموجودات 3- حجم المبيعات.[2]

وقد يمكن تعريف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية.

أو يعرف المشروع الصغير على انه " المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية و النمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة و تجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع.

ويرى البعض أن المنظمة متوسطة الحجم تمثل مرحلة وسطية بين الحجم الصغير و الحجم الكبير و ا لانطلاق إلى ممارسة الأعمال على صعيد البيئة العالمية.

بحيث يتم تعريفها على أنها :

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ،إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة – الطبعة الاولى2009 ص 24-25

[2] ماجدة عطية – إدارة المشروعات الصغيرة.الطبعة الأولى 1422ه-2002 م, ص 15

المؤسسة المتوسطة : منظمة مملوكة من عدد اكبر من الأفراد قياسا للمنظمة الصغيرة، تدار من قبل إدارة مهنية و يعمل فيها عدد اكبر من العاملين وقد تمثل حالة وسطية بين الحجم الصغير و الكبير.

بحيث يثير مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه المشروعات و ربما يرجع ذلك الجدل إلى أن ما يتميز به قطاع المشروعات الصغيرة إن هناك صعوبة في تحديد نوعيات هذه المشروعات التي تدخل ضمن إطاره نظرا لان ما يعتبر مشروع صغير في فترة معينة. أو في مكان ما،ربما لا يكون كذلك في فترة أخرى أو في مكان آخر،و على ذلك فان حجم المشروع تحكمه اعتبارات نسبية،تختلف باختلاف الزمان و المكان .

عدم الاتفاق على وضع مفهوم موحد لهذه المشروعات كان نظرا لتعريفها حسب التقييم المحدد للمشروع على انه صغير حسب تصنيفه له انطلاقا إما من: عدد العمال – حجم رأسمال – التكنولوجيا –عنصر الإنتاج.

وفي سياق آخر تعرف المشروعات الصغيرة، على أنها " ذلك النشاط الذي يختص بتحويل الموارد المتاحة إلى منتجات أو تقديم خدمات قابلة للاستهلاك الوسيط أو النهائي من خلال عمليات مختلفة، سواء عمليات طبيعية أو كيميائية أو حيوية أو ميكانيكية، بحيث تتم في أماكن يتم تصميمها و تنظيفها و تشغيلها وفقا لأساليب و طرق و نظم إدارية محددة ".[1]

رغم وجود انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول العالم النامي و المتقدم على حد السواء إلا أن مفهوم الم.ص.م لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الأوساط الاقتصادية،الدولية والمحلية .

لقد جرى العرف على استخدام المصنع الصغير أو الصناعات الصغيرة بدلا،من المنشات الصغيرة لأنه أكثر شيوعا على الرغم من أن التعريف الصحيح هو المنشات الصناعية الصغيرة، وتعريف المصنع لا يختلف عن تعريف المنشأ لأنهما يمثلان الوحدة الإنتاجية أو المكان الذي يقام فيه النشاط الصناعي،و إذا كان المكان الذي يقام فيه النشاط ذو الحجم الصغير فيكون النشاط القائم نشاطا صغيرا كما أن تحديد النشاط الأمثل يعد أمرا يتصل بالتكنولوجيا المستخدمة في المنشاة ففي حالة التكنولوجيا البسيطة فان النشاط سيكون صغيرا

[1] ايمن علي عمر ، إدارة المشروعات الصغيرة،مدخل بيئي مقارن، الأردن 2007ص13

و هذا ما يطلق عليه نشاط يتم في وحدة إنتاجية أو منشاة صناعية صغيرة، و العكس في حالة استخدام تكنولوجيا كبيرة فان الأمر يتعلق بنشاط صناعي كبير يتم في وحدة إنتاجية أو منشاة كبيرة، وهذا ما يطلق عليه منشاة صناعية كبيرة.[1]

3- معايير التعريف :

تحدد معايير التعريف على العموم باختلاف درجة تطور كل دولة فهي تختلف من دولة ذات تقنيات عالية إلى دولة ذات تقنيات متوسطة و دول ذات تقنيات تقليدية (متدنية) ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى معيارين أساسيين في تحديد المفهوم [2] :

المعايير الكمية :

- تشمل هذه المعايير عادة على عدد (العاملين و رأس المال و قيمة الأصول،و صافي القيمة المضافة،وقيمة الإنتاج،وقيمة المبيعات، ومعدل استخدام الطاقة) ولكن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشارا و استخداما على المستوى العالمي و ذلك لسهولته في التعامل و ثباته لفترة زمنية،و لكننا نلاحظ عدم اتفاق الدول على حجم المنظمات الصغيرة حيث التفاوت الواضح بين دولة و أخرى في المعايير المستخدمة لتحديد كون العمل صغيرا أم لا.[3]

تعتبر المعايير الكمية أكثر المعايير استعمالا في التفرقة بين المشروعات الكبرى و الم،ص،م و نجد من أساسيات التعريف الكمي العمالة و رأس المال، بالإضافة للمعايير الكمية لا تعد سليمة أو كافية للتفرقة بين مختلف المنشات رغم انتشار استعمالها في التعريف كما أنها صعبة التطبيق لاختلاف فروع النشاط.[4]

---

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005 ص 42

[2] سعيد عماد داتو ،" إستراتيجية تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مرجع سبق ذكره ص21

[3] فايز جمعة صالح ،عبد الستار محمد العلي ،الريادة و إدارة الأعمال - عمان- الطبعة الأولى 2006 ص 62

[4] سحنون سمير، بونوة شعيب "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الشلف ،يومي 17- 18 أفريل 2006 ص 423

1- معيار عدد العاملين:

يعتبر من أهم المعايير ا لكمية استخداما نظرا لسهولة قياسه عند تحديد الحجم،فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشات الصناعية،إلا انه لا يوجد اتفاق عام حول عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى حسب الحالة الاقتصادية، فالدول المتقدمة كاليابان و أمريكا و انجلترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى للعمال بين 200الى 500 عامل. بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند و مصر ...الخ، ومن هنا يمكن استنتاج إمكانية وضع تعريف موحد لكل مجموعة من الدول من حيث ظروفها و درجة نموها. [1]

وقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات من أهمها،أن عدد العاملين ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المنشأة كحجم الإنتاج و الحجم الطبيعي .

تعرض هذا المعيار للنقد لأنه لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك مؤ سسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة و لكنها توظف عددا قليلا من العمال و لا يمكن اعتبارها من المؤسسات الصغيرة،كما أن هناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية قليلة و لكنها توظف عددا كبيرا من العمال و لا تدرج في صنف المؤسسات الصغيرة .[2]

2- معيار رأس المال :

يعتب ر من المعايير الأساسية في تمييز حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية، فالمؤسسات التي تتميز بانخفاض حجم رأسمال تعتبر صغيرة إلا أنه يختلف من دولة لأخرى كما أن هناك مشكلة في تحديد المقصود من رأس المال هل هو رأس المال المستثمر من ثابت و عامل أو رأس المال الثابت .

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مرجع سبق ذكره ص48

[2] سالمي عبد الجبار، "النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مرجع سبق ذكره ص20

هذا المعيار لا يصلح بمفرده للمقارنة بين المؤسسات في الدول حيث تختلف قيمة النقود من دولة لأخرى، بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار و الحالة الاقتصادية للبلد.[1]

1-معيار معامل رأس المال :

باعتبار أن المعيا رين السابقين وجهت لهما انتقادات ،حيث أن استخدام كل منهما منفردا

يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فعدد قليل من العمال في المؤسسة لا يعني أن حجمها صغير،إذ أن من المحتمل أن يكون رأس المال فيها كبيرا مما يجعلها تصنف من المؤسسات الكبيرة حسب معيار رأس المال، كما يمكن أن يكون رأس المال صغيرا و حجم العمالة كبيرا مما يتم تصنيفها كمؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة، و صغيرة وفقا لمعيار رأس المال.

إذن معيار الجمع بين العمالة و رأس المال من خلال هذا المعيار يتم الجمع بين المعيارين السابقين في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

$$\text{معيار رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الثابت}}{\text{عدد العمال}}$$

بالتالي يعطينا الكمية الإضافية إلى رأس المال لتوظيف العمال، عادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في قطاع الخدمات و التجارة و يكون مرتفعا في القطاع الصناعي.[2]

2-معيار قيمة المبيعات :

يمثل حجم مبيعات المشروع و تطوره على مدى مراحل حياته مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع و مركزه التنافسي الذي بلغه في السوق، و ذلك لأن المبيعات تتوقف على الطاقة الإنتاجية للمشروع و على قدرته على امتلاك حصتها في السوق الملائمة لهذه الطاقة.

[1] أوبختي نصيرة ، "القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة"- حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة تلمسان2010-2011 ص10

[2] سالمي عبد الجبار، مرجع سبق ذكره ص20-21

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف المشروع الصغير حسب هذا المعيار بأنه ذلك المشروع الذي لا تزيد مبيعاته السنوية عن مليون دولار مثل مشروعات تقديم الطعام (175 ألف شركة) و محطات خدمة البنزين (100 ألف محطة)،ومشروعات تقديم الشراب و مستودعات البقالة (95 ألف شركة).[1]

المعايير النوعية :

يتعلق التقريب النوعي بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي و يحدد العديد من الجوانب، سواء تعلق بالمؤسسة كالمعيار القانوني أو بمعيار التنظيم، أو بمعيار التكنولوجيا المستعملة، ويمتد المعيار النوعي إلى حدود أكثر تعقيدا، كأن تصنف المؤسسات حسب طبيعة العمال فيها.

بمعنى العامل البشري المتعلق بها: الإنتاج، الإدارة، السوق، صاحب المشروع (المنظم*) و طرق المشاركة في الإدارة، مصدر رأسمال المؤسسة...الخ

بالتالي لكل هذه المعايير نوعية مميزة تتخصص بها كل مؤسسة عن الأخرى. [2]

كما أشار M-Marchesnay أن دراسة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة صعبة ذلك لاختلاف و تعدد المعايير النوعية وقد قسم هذه المعايير النوعية إلى أربعة مجموعات:

- ✓ المؤسسات التي تنفرد بنوع من الملكية، كالملكية الفردية أو العائلية أو حالات وجود الشركاء.
- ✓ المؤسسات التي تتخلى عن التطوير، التي تمتاز بإنتاج المنتجات داخلي حديث (المؤسسات العائلية).
- ✓ المؤسسات التي تتخلى عن التطوير، التي تمتاز بإنتاج المنتجات التقليدية.
- ✓ المؤسسات التي تنشط في قطاعات أو أسواق معينة.[3]

إضافة إلى بعض المعا يير الأخرى التي تحكم العمل صغيرا أم لا الأكثر شيوعا :

التمويل اللازم للمشروع يقوم به الشخص أو مجموعة صغيرة من الشركاء، حيث أن المديرين غالبا مستقلين.

---

[1] محمد الصيرفي، البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة – الإسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية للنشر،الطبعة الأولى 2009 ص 19

[2] سحنون سمير ، مرجع سبق ذكره ص 12

* المنظم : هو مدير و مالك الشركة يستخدم مصطلح المالك المسير .

[3] C-F Roger Aim ; organisation des entreprises ; édition AFNOR-France 2006 P 52-56

درجة منخفضة من الميكنة و تقسيم العمل .

استمرارية العمل في الوحدات طيلة أيام السنة فلا يكون العمل موسميا متقطعا، هذا و تتفق هذه الصفات في مجملها مع الصفات و المعايير التي وضعتها لجنة التطوير الاقتصادي.

إذن يعتبر المشروع صغيرا صناعيا إذا كانت الأعمال هي استلام المواد بشكل و تحويلها و توزيعها بشكل متغير جديد.

غالبا ما تستخدم المعايير النوعية و الكمية حيث تلجأ بعض الدول إلى وضع معايير مشتركة (كمية – نوعية) لتحديد نوع العمل. [1]

المطلب الثالث : مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له أهمية كبيرة تبدو هذه الأهمية بوضوح في الدول النامية، حيث مازال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه الصناعات سواء كانوا أفراد أم هيئات أم مؤسسات و هذا الجدل لم يحسم حتى الآن.

و يرجع ذلك إلى صعوبة وضع أو تحديد تعريف يميزها عن الصناعات الكبيرة، فتعريف الصناعات الصغيرة يختلف من دولة لأخرى سواء كانت متقدمة أو نامية.

يتحدد تعريف المؤسسات بالغرض الذي وضعت من أجله فقد يكون الغرض تنظيميا أو إحصائيا أو تخطيطيا، ونظرا لصعوبة وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات على المستوى الدولي، فقد اتجهت بعض الهيئات إلى وضع تعريف لتلك المؤسسات كل واحدة على حدا. [2]

و نحاول في هذا الصدد التطرق إلى تعار يف بعض الدول و نصنفها إلى قسمين:

القسم الأول (الدول الصناعية) ، القسم الثاني (الدول النامية).

الفرع الأول: بعض الدول الرائدة:

الدول الرائدة هي الدول السباقة في البحث عن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لوجودها بأعداد هائلة و دخولها ميادين جديدة كالصناعات الدقيقة و التصدير.

[1] فايز جمعة صالح ،أد عبد الستار محمد علي ،إدارة الأعمال ، مرجع سبق ذكره ص 62

[2] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ص41- 54

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة الأعمال هذه فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي :

- مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة من 1- 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5- 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.[1]

- **تعريف اليابان :** تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من200عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.

- **المملكة المتحدة (بريطانيا) :** تعرف الصناعات الصغيرة في المملكة المتحدة على أنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200عامل ولا تزيد الآلات المستثمرة فيها عن مليون دولار.[2]

أما فرنسا فتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها من 10 إلى 100 عامل (وفي بعض الأحيان يصل عدد العمال في هذه المؤسسات إلى 400 عامل) تسير بواسطة فريق محدد، أما رقم الأعمال فلا يقل عن 10 ملايين فرنك.[3]

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** إن حاجة ماسة للاتحاد الأوروبي إلى وجود تعريف هو لعدة أسباب جوهرية ، كالبرامج الموجهة، وبرامج الإعانة، و الدعم الموجه، و تخفيض من نقص التنسيق بين الدول الأوروبية لهذا قام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996 متضمنا المفوضية بتاريخ 3أبريل 1996 .

---

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ص 41-54

[2] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، مرجع أعلاه 54

[3] J.Lochard & D. Gilbert ; créer ; reprendre ; gérer une petite entreprise ; les éditions 'Organisation France,1997,P22

والغرض من وجود تعريف موحد داخل إطار المجموعة الأوروبية هو تعدد التعاريف الـ مستخدمة داخل المنظومة الأوروبية، إذ يستخدم التعريف عدد العاملين،و الإيراد السنوي أو إجمالي الأصول،و كمعيار نوعي الاستقلالية .[1]

و عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها "المشروع الذي يضم أقل من خمسين عاملا و تبلغ إيراداته أقل من 7ملايين أورو أو إجمالي أصول أقل من 5 ملايين أورو ،أما المؤسسة المتوسطة تضم أكثر من خمسين عاملا ولكن أقل من 250 وتبلغ إيراداته أقل من 40 مليون أورو أو يبلغ حجم أصوله الثابتة أقل من 27 مليون أورو.أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 27 مليون أورو،أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 10عاملين.[2]

والجدول التالي يصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول :

الجدول رقم (1) : تعاريف الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [3]:

	عدد العمالة	معايير أخرى
كندا: - **المصغر** - **الصغير** - **المتوسط**	- غير مستخدم - أقل من 500 في الصناعة،50 في الخدمات - غير مستخدم	-أقل من 5ملايين دولار مبيعات سنويا
الولايات المتحدة: - **المصغرة** - **الصغيرة** - **المتوسطة**	- غير مستخدم - أقل من 500 - غير مستخدم	- غير سائد - عادة أقل من 5ملايين مبيعات سنويا.

[1] Robert WTTERWULGHE ; « la PME une entreprise humaine » ;paris 1998 /p28

[2] سحنون سمير ، مرجع سبق ذكره ص 18

[3] سحنون سمير ، مرجع سبق ذكره ص 18

الاتحاد الأوروبي:		
- المصغرة **- الصغيرة** **- المتوسطة**	- أقل من 10 - أقل من 50 - من 50الى 250	- مستقل - أقل من 7ملايين يورو مبيعات أو 5مليون أصول . - أقل من 40 مليون مبيعات أو 27 مليون أصول .

مصدر : سحنون سمير،" إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مرجع سبق ذكره ص 18

نشير في هذا الصدد إلى أن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحسب عدد العمال يختلف من دولة إلى أخرى، و يمكن بيان ذلك من خلال الجدول الآتي[1] :

الجدول رقم(2) : تصنيف المؤسسات في بعض الدول بحسب عدد العمال

الدول	بلجيكا	الولايات المتحدة	فنلندا	بريطانيا	الصين	سويسرا
المؤسسات المصغرة	1 – 50	1 – 250	1 – 50	1 – 50	1 – 49	1 – 20
المؤسسات الصغيرة	51-200	251 - 500	51- 200	51- 200	50- 500	21- 100
المؤسسات المتوسطة	201+	501+	201+	201+	201+	101+

المصدر : د.فتات فوزي ، أ عمراني عبد النور قمار،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية"، الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة سيدي بلعباس ،يومي 17-18 أفريل 2006 ص 789

الفرع الثاني : تعريف بعض الدول النامية :

بلدان جنوب شرق آسيا : في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام تصنيف بروتش و هيمنز،و هي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار عدد العمالة، حيث صنف المنشات الصغيرة على أربعة نواحي :

من 1 إلى 10 عمال ..... مؤسسات عائلية و حرفية.

من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة.

[1] فتات فوزي ، أ عمراني عبد النور قمار،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية"، الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة سيدي بلعباس، يومي 17-18 أفريل 2006 ص 789

من 49 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة.

أكثر من 100 عامل ..... مؤسسات كبيرة.

إضافة إلى نموذج (بروتش و هيمنز) فإنه تستخدم دول جنوب شرق آسيا بعض المعايير الأخرى في التميز بين الأشكال السابقة خاصة فيما يتعلق بنشاط المالك في الصناعات المتوسطة .[1]

الهند: التي أعطت للصناعات الصغيرة اهتماما بالغا تعرف بأنها المنشات التي توظف أقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة، أو أقل من 100 عاملا لو لم تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.

السودان : تعرف الصناعات الصغيرة في السودان بأنها المنشات الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا ولا يتعدى رأسمال المستثمر فيها عن 76 ألف دولار متضمنا المباني و الأراضي و هناك بعض دول جنوب شرق آسيا تستخدم معيار العمالة و رأس المال لتعريف الصناعات الصغيرة في الجدول التالي[2] :

جدول رقم (3): تصنيف الصناعات الصغيرة و المتوسطة لدى بعض الدول النامية :

الدولة	عدد العمال	الأصول الثابتة
اندونيسيا	أقل من 19	500,000 روبية
ماليزيا	أقل من 25	250,000 دولار ماليزي
تايلاند	أقل من 50	أقل من 2 مليون **BAHT**
سنغافورة	أقل من 50	250,000دولار سنغافورة

المصدر : فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد – الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية –الجماهيرية الليبية – مؤسسة شباب الجامعة ص55

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره ص 22

[2] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره ص54-55

الفرع الثالث: تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة لدى بعض المنظمات الدولية

اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشئون شرق أسيا الشرق الأقصى : تعرفها بأنها منشات تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشاة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا ،أو 20 مشتغلا إذا كانت تستخدم القوى المحركة .

منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة: تعرفها بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100,000 دولار .

البنك الدولي للإنشاء و التعمير الصناعات الصغيرة : كما يعرف بأنها المنشات التي يعمل بها أقل من 50 عاملا و رأس مالها أقل من 500.000 دولار بعد استبعاد الأراضي و المباني .

كما تعرف **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** "اليونيدو " الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 10 عمال واقل من 50 عامل .[1]

- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط ة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،6،7 لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها:[2]

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات :

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،مرجع سبق ذكره ص 55-56

[2] عمران عبد الحكيم، " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة حالة البنوك العمومية لولاية المسيلة،مذكرة م اجستير،فرع الإستراتيجية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،و العلوم التجارية ،جامعة المسيلة 2007/2006 ص 6

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار،أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية .[1]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و 250 عاملا# و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استفاءها لمعيار الاستقلالية##[2]

- المؤسسة المتوسطة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار ومليارى دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100و500مليون دينار.

- المؤسسة الصغيرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار.

- المؤسسة المصغرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد 1 إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.[3]

---

[1] القانون رقم 01- 18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المادة 4 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 77 ، 12 ديسمبر 2001 ، ص 5

[#] يقصد بالعمال في التعريف العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة.

[##] المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بقدر 25/فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى

[2] **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -المادة 4 ص7**

[3] القانون رقم 01- 18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،المادة 5- 6 -7الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 77 ، نفس المرجع أعلاه ص 6

يتماشى هذا التعريف تقريبا مع المفهوم الذي أوردته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" لبعض أنواع تلك المؤسسات .

الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري:

الجدول رقم (4) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري[1] :

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسة المصغرة	1الى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10الى49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50الى250	200الى2000	100الى500

المصدر : صالحي صالح ،" أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد 03(2004) ص 22

المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها:

الفرع(1): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

المشروع الصغير أو المؤسسة الصغيرة كما عرفها بنك الاحتياط الفدرالي بأنها "المنشأة المستقلة في الملكية و الإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق "

« Small Business is independentlly owned operated and which is not dominant in its field of operations »

وفي كافة أنحاء و دول العالم تقوم جهات مختلفة بوضع معايير أو أسس من خلالها يتم تحديد ماهية المشروع الصغير وذلك من خلال تصنيف المشروعات إلى أنواع من حيث الحجم (كبيرو صغير) وكذلك من حيث النوع و النشاط.

[1] صالحي صالح ،" أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد 03(2004) ص 22

وهذه المعايير و الأسس تختلف من دولة إلى أخرى و من هنا يأتي الاختلاف في تحديد المشروعات الصغيرة و هذا الاختلاف نابع من اختلاف الأوضاع الاقتصادية و الديمغرافية (السكانية) و الاجتماعية .ومن هنا يأتي التصنيف .[1]

أ/ تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها :

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأشكال التالية المؤسسات العائلية (المنزلية) التقليدية، المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.

- المؤسسات العائلية:

مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون مقر إقامتها المنزل و تستخدم الأيدي ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة،و تنتج في الغالب منتوجات تقليدية بكميات محدودة، و هذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان و سويسرا أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية (Sous traitante). [2]

- المؤسسات التقليدية :

إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسط لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي .

و لهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي :

- اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل .
- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
- الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا .
- تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية. [3]

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى 2009 م- 1430ه ص 39

[2] ليلى لولاشي،"التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،الجزائر 2004-2005 ص 51

[3] سيد علي بلحمدي ،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة 2006 ص 28

- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهاتها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة،من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت،أومن ناحية تنظيم العمل،أومن ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة،وطبعا لمقاييس صناعية حديثة،وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شبه المتطورة من جهة أخرى.

بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات،ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية،على توجيه سياستهم نحو ترقية و إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال :

العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية و المنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة،و استعمال الأدوات و الآلات المتطورة.

إنشاء و توسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات،تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة و التسيير.[1]

ب/ تصنيف المؤسسات على أساس أسلوب العمل : في هذا التصنيف نفرق بين ثلاثة أنواع من المؤسسات :

يمكن تبيان تصنيف المؤسسات حسب أسلوب العمل في الجدول التالي[2] :

[1] عثمان لخلف،" دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"،- حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1995 ص19

[2] ناصر دادي عدون "اقتصاد المؤسسة" دار المحمدية العامة،الطبعة الثانية، الجزائر، 1998 ص 78

الجدول رقم (5) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي		نظام المصنع		
الإنتاج الشخصي للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر : عثمان لخلف،"دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"،- حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1995 ص19

- مؤسسة غير مصنعة:

تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، ويعتبر الأول (الإنتاج العائلي) موجهة للاستهلاك الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل، إلا أنه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة، أما الثاني (النظام الحرفي) الذي يقوم به حرفي لوحده،أو مجموعة من الحرفيين يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا و منتوجات حسب احتياجات الزبائن .

- مؤسسة مصنعة :

يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل، وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

- المؤسسات الصغيرة المقاولة :

تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي، الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة والمقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة،تقوم بتحديدها المؤسسة الأولى والتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة،و المؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد و التي تكون في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة.[1]

[1] ليلى لولاشي ، مرجع سبق ذكره ص 52-53

وفي السنوات الأخيرة أصبحت المقاولة إحدى السمات المميزة و المرافقة للعولمة،حيث تحل شركات صغيرة محل الشركات الكبرى التي عجزت عن التكيف للأوضاع الجديدة.

فمن أكبر اثني عشر شركة في الو.م. أ من كانون الثاني 1990 ،لم يبقى إلا شركة واحدة أما الباقي في الشركات فتحولت إلى أجزاء صغيرة داخل شركات أخرى في شكل مقاولات .

فلقد اكتشف المنتجون أنه بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف،إذ ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات .[1]

ج/تصنيف المؤسسات حسب الطبيعة المنتجة : ويضم هذا التصنيف مايلي :

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية : نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في :

- المنتجات الغذائية. - منتجات الجلود و الأحذية و النسيج.
- تحويل المنتجات الفلاحية . - الورق، منتجات الخشب و مشتقاته .

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءمتها لحجم المؤسسات، حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية :

ونجد أن هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في :

- تحويل المعادن - الصناعات الميكانيكية والكهربائية
- صناعة الكيمياوية و البلاستيكية - صناعة مواد البناء والمحاجر و المناجم.

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول المتطورة.[2]

[1] ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص59.

[2] سيد علي بلحمدي ،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"،مرجع سبق ذكره ص 29

3-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

تتميز هذه المؤسسات عن سابقتها بكونها تتطلب بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة،إذن فهي تعتمد على كثافة رأس المال ومجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق سيمثل بعض الفروع البسيطة كالإنتاج،تركيب بعض المعدات البسيطة و يكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصنيف الآلات و المعدات خاصة وسائل النقل،السيارات و آلات الشحن و الآلات الفلاحية و أيضا تجمع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستوردة.[1]

د/ تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها:

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه إلى: [2]

- مؤسسات التنمية الصناعية : يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها.

- مؤسسات التنمية الزراعية : وتمس النشاطات التالية (مؤسسات الثروة الزراعية،مؤسسات الثروة الحيوانية، مؤسسات تنمية الثروة السمكية)

- مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية : تضم :

- مؤسسات التنمية الخدمية وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة، خدمات النظافة، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، خدمات الاستشارية، المستودعات والمخازن المبردة، الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.

[1] أوبختي نصيرة ، مرجع سبق ذكره ص 19

[2] فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير علوم تسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة البليدة، الجزائر، 2007، ص 37،38.

- المؤسسات التجارية وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة، والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث، ومتاجر السوبر ماركت.

ه/ تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة الإدارية التشريعية :

ـ المؤسسات الفردية :

هي مؤسسات التي يملكها شخص واحد و يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخر ى و يقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة و التنظيم أحيانا و غالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا.

ـ المؤسسات الجماعية :أو ذات مسؤولية محدودة :

هي مؤسسة تؤسس بين الشركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص فهي إذن تتميز بمردودية مسؤولية الشريك يقدر الحصص التي تكون متساوية وغير قابلة للتداول عدد شركائها و رأس مالها محدود و يكون بحوزة شخص واحد.

المؤسسة المجهولة : هي المؤسسة لها أسهم لعدة شركاء بحيث في تقسيمها لا تظهر أسماء المساهمين و الشركاء.[1]

الفرع (2) : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص و مزايا من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،فلها عدة خصائص تتميز بها عن سائر المؤسسات الكبرى و تعكس هذه الخصائص نقاط قوة تتمتع بها من خلال مايلي [2] :

1- الحجم : يمثل الحجم خاصية مهمة للأعمال المتوسطة والصغيرة فقد ترى الإدارة و المالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة أو صغيرة ولا تتطلع أن تأخذ حجما آخرا.

إن حصول منظمة الأعمال المتوسطة و الصغيرة على مميزات تفرد من الحجم ترتبط بقدرتها على الفهم المتعمق و الواسع لطبيعة السوق و الزبائن و المنافسين فيه.وفي أحيان عديدة تجد هذه المنظمات. نفسها في السوق محدود وغير جاذب للمنظمات الأخرى. خاصة

[1] ناصر دادي عدون "اقتصاد المؤسسة" ، مرجع سبق ذكره ص 79

[2]Robert WTTERWULGHE ; OP cit ; p 18

الكبيرة من الدخول فيه،وهنا ترتضي منظمة الأعمال المتوسطة أو الصغيرة من تحقيق عوائد تجد ها مجزية لطبيعة عملها و استثماراتها وهناك من المنظمات الصغيرة ،من ترى أن هذه الصفة هي مرحلة المرور إلى الحجم المتوسط ثم الحجم الكبير.

وفي هذه الحالة عادة ما ينظم العمل ويدار وفق تتابع منطقي يتم فيه سهولة الانتقال من مرحلة إلى أخرى و الحصول على مميزات التي يتيحها كل مستوى من مستويات الحجم.[1]

2- سهولة التكوين :

إن منظمات الأعمال الصغيرة يسهل إيجادها من الناحية القانونية و الفعلية،و هذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول و قوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال و الأنشطة التجارية و الخدمية.

إن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة و السهولة و الوضوح و التحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى شركات و منظمات متوسطة الحجم .[2]

3- الضالة النسبية لرأس المال و تكلفة العامل :

تحتاج عادة المؤسسات الصغيرة لرأس مال ضئيل و حجم المال المستثمر محدود كما لا يتطلب تشغيلها تكليف و تجهيزات ضخمة بالمقارنة مع المشاريع الكبرى. وقد أثبتت الدراسات أن تكلفة العامل في المؤسسات الصغيرة الحجم هي أقل بكثير عن المؤسسات الكبرى وهذا يعود لكمية رأس المال المستثمر و طبيعة النشاط ، فحجم رأس المال لتشغيل فر د قد يعادل خمسة أفراد في المؤسسات الكبرى.[3]

4- الملكية و الاستقلالية :

إن المشروعات الصغيرة و المتوسطة حافز أساسي للأشخاص الذين لديهم الرغبة في إنشاء المشاريع الخاصة بهم و لذا لها دور أساسي في إشباع الحاجات المتنوعة للأفراد كما تنتج الفرصة للأفكار و طموحات المختصين، فملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتوقف على شخص بل يمكن،أن تتعدى أشكال متعددة سواء كانوا أسرة أم أصدقاء أو أقرباء.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ،"منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة "جامعة الأردن، الطبعة الأولى "2009" ص 26

[2] طاهر محسن منصور الغالبي, مرجع سبق ذكره ص 27

[3] أوبختي نصيرة،مرجع سبق ذكره ص14

أما الاستقلالية ركز عدة كتاب (Hollander) على الاستقلالية في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يؤكد أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرتبط بأفراد مسؤولين مباشرين عن إدارة هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بأنفسهم و تحمل كل المخاطر و جميع القرارات الهامة. [1]

5- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد :

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا و نزولا بين إدارة المؤسسة و عمالها،أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا و هي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة.لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6- جودة الإنتاج :

إن التخصص الدقيق و المحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية و مهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق و احتياجات المستهلكين.وهو ما يسهل عملية التكيف و التطور و تستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.[2]

7- رفع مستوى الناتج القومي و الدخل القومي :

الناتج القومي يعني قيمة مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة، نلاحظ من هذا الانتشار الواسع و النشاط الهائل للمشروعات الصغيرة، في كافة المجالات الصناعية و التجارية و الخدماتية ،أنها تساهم بشكل كبير و بنسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي يفوق مساهمة المشروعات الكبيرة في ذلك الناتج للدول النامية و المتقدمة و الذي يعتبر "الدخل القومي الإجمالي" أحد أهم عناصره أجور العمال .

وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل بالتالي يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية.

[1] Robert WTTERWULGHE :Op.cit .p 18

[2] ليلى لولاشي، مرجع سبق ذكره ص 55

8- التجديد :

إن المشروعات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد و أغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة .

كما أن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد و التحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم و يجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.[1]

9- القدرة على التقليل من البطالة :

عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاعتماد على التقنيات ذات الكثافة العمالية، وهو ما يسمح برفع قدراتها على توفير مناصب الشغل و التقليل من مشكل البطالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، و قد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال توفير مناصب الشغل. [2]

10-القدرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية :

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقدرة على الاستفادة من مميزات الوضع العالمي الجديد،و ذلك نظرا للطبيعة المرنة لهذه المؤسسات للتكيف مع هذه المتغيرات، و أصبحت فرصة بقائها و نموها أكبر بكثير من المؤسسات الكبيرة (إمكانية التحول إلى إنتاج سلع و خدمات تتناسب مع متغيرات السوق و متطلباته).[3]

المطلب الرابع: مجالات الأعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

قبل البدء بعرض المجالات و القطاعات التي تتواجد و تعمل فيها منظمات الأعمال الصغيرة،سيتم استعراض منهجية للتصنيف أكثر ملائمة لهذه الأعمال المتوسطة و الصغيرة.

❖ **منهجية تصنيف الأعمال الصغيرة و المتوسطة :**

مما رأينا سابقا توجد العديد من الإشكالات و المشاكل المختلفة و المتنوعة وفق اعتبارات البلدان و القطاعات التي تعمل فيها و غير ذلك. أو بمعنى آخر هناك إشكالات حول منهجية

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره ص29-31

[2] عمران عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ص 10

[3] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة،2003 ص 16

تصنيف الأعمال الصغيرة و المتوسطة و كل منهجية عامة لدراسة هذه المنظمات يعتريها نواقص و يثار ضدها انتقادات عديدة . لقد طور بعض الباحثين **(Galliano 1976)** و **(Ait El Hadj et Bidault1979)** و **(Horovitz 1984)** تصنيف قائم على بعدين،هما الأسواق التي تتواجد فيها و تخدمها المنظمة (محلي،إقليمي،وطني،دولي) وطراز أو نموذج المنتجات (حسب الطلب (عقود)،غير متنوع (متشابه)،عالي (متخصص).

هنا يمكن أن يوجد ثلاث أصناف من المنظمات مختلفة في توجهاتها و تركيزها و كذلك في طبيعة المشاكل التي تواجهها :

- مقاولي الداخل .
- الأعمال المتوسطة و الصغيرة في الأسواق الإقليمية و الوطنية بدون ميزات تنافس محددة.
- الأعمال المتوسطة و الصغيرة ذات التخصص العالي .[1]

❖ **قطاعات تواجد الأعمال الصغيرة و المتوسطة:**

تشير البحوث و الدراسات إلى تواجد منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة في أغلب القطاعات و المجالات ،ويندر و جود قطاعات لا توجد فيها هذه المنظمات بشكل مباشر أو غير مباشر. كذلك قد يكون هناك قطاعات أكثر جذبا للأعمال الصغيرة الجديدة لكونها واعدة في نموها و تطورها، ونشير في أدناه لأهم المجالات التي تعمل فيها المنظمات المتوسطة و الصغيرة .

أ- **منظمات الإنتاج و التصنيع : Production and Manufacturing Business**

توجد الأعمال المتوسطة و الصغيرة في القطاع الصناعي لإنتاج السلع الملموسة و إيجاد منفعة(Utility) للزبائن والمجتمع. والأعمال هنا هي منظمات صناعية (Manufacturing Organisations) تنتج سلع مادية ملموسة، و تلعب هذه المنظمات دورا مهما في الاقتصاديات الـ صناعية المتقدمة، أما في الدول النامية فيلاحظ قلة أعداد المنظمات الصناعية الصغيرة بسبب كون الاستثمارات في هذا القطاع تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة و خبرات عالية، لذلك فإن الطابع الإنتاجي الحرفي أو التصنيع البسيط أم التجميع الأولي يمكن أن يكون هو السائد في الدول النامية.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي , مرجع سبق ذكره ص62-65

و يوجد العديد من المنظمات الصغيرة و المتوسطة في مجالات:

- **التصنيع و التجميع :** و هذه تنتج سلع نهائية و تستخدم مواد أولية لتكون وحدات منتجة ملموسة و ذات طبيعة خاصة :أو تجمع مكونات طورت من قبل منظمات أخرى لتشكل منتجات صناعية .

- **التعدين و التقطيع :** منظمات تستخرج المواد الأولية من الأرض،العديد منها تجري عمليات تحويل لما تستخرجه في حين يبيع البعض الآخر هذه المواد الأولية إلى منظمات الصناعية الأخرى .

- **التجارة و تصنيع الأخشاب:** منظمات تحصد و تقطع الأخشاب من الغابات بعضها يصنعها من خلال عملية النجارة بشكل منتجات مختلفة.

- **صيد الأسماك :** منظمات تجني الأسماك و موجودات أخرى .

- **الزراعة:** منظمات تنتج جميع أنواع و أصناف الفواكه ،الخضر والحبوب وغيرها.

ب- منظمات التوزيع و النقل Distribution and transportation organization:

و تشمل أنواع عديدة من الأعمال على درجة كبيرة من الاختلاف و التنوع مثل تجارة الجملة و تجارة التجزئة و خدمات النقل و المواصلات. إن منظمات البيع بالجملة توزع السلع الاستهلاكية و الصناعية لمنظمات أخرى، و هذه المنظمات على قدر كبير من الأهمية لإيجاد القيمة الاقتصادية للمنتجين و أعمال تجارة التجزئة التي توصل السلع إلى المستهلك النهائي، إن منظمات هذا القطاع تركز بشكل عام على حركة و انتقال السلع و الخدمات من المنتجين إلى المستهلكين. و هذا المجال من أوسع المجالات لأن الجهات الحكومية لا يمكن لها أن تغطي مثل هذه الأعمال لذلك فالفرص متاحة و أجزاء مهمة من السوق تبقى غير مغطاة و غير مخدومة بما فيه الكفاية من قبل المنظمات الكبيرة. أما منظمات التجزئة فهذه تشكل النسبة العالية من المنظمات الصغيرة في هذا القطاع المهم، إنها تبيع جميع أنواع المنتجات و تقدم جميع الخدمات المطلوبة لبيع هذه المنتجات.

ج- منظمات الخدمات Services organizations: إن الغالبية العظمى من الأعمال الصغيرة توجد في قطاع الخدمات و يصل إلى نصف مجموع الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، و هذه المنظمات تظم خدمات متعددة مثل الصحة و الخدمات الطبية و المطاعم و الفنادق و خدمات التنظيف و خدمات تصليح الأجهزة على اختلاف أنواعها و غيرها من الخدمات الأخرى، و يمكن لمنظمات الخدمات أن تقدم خدماتها إلى الشركات الصناعية الإنتاجية، مثل الخدمات المحاسبية و الاستشارية و القانونية أو تصليح الأجهزة و المعدات.

كذلك توجد المنظمات المالية مثل البنوك التجارية، مؤسسات الرهن، و الخصم و مؤسسات الإقراض من مختلف الأنواع، هذه المنظمات الخدمية المالية تجهز السيولة و النقد اللازم لتمويل العمليات الصناعية و التجارية للمنظمات الأخرى.

د- منظمات البناء و التشييد Construction Organization :

توجد العديد من الأعمال الصغيرة و المتوسطة في هذا القطاع الحيوي، و تعمل هذه المنظمات في مجال المقاولات و البناء و ترميم المباني و إقامة المطارات و طرق سكك الحديد و الجسور و غيرها، و في دولنا النامية تعمل هذه المنظمات كمشاريع مقاولات أساسية أو مقاولين فرعيين، و لدى أصحابها خبرات نتيجة بداية عملهم مع منظمات في مجالات البناء أو الكهرباء أو التجارة و الحدادة و غيرها.[1]

ه- المنظمات التجارية:[2]

التجار هم الوسطاء في قنوات التوزيع و هم الذين يعتبرون حلقة وصل بين المنتج و المستهلك، و أهم أشكال الوسطاء تجار البيع بالجملة و تجار البيع بالتجزئة.

نلاحظ أن هذا النوع من النشاط التجاري واسع الانتشار و يلعب دورا كبيرا جدا في زيادة الناتج القومي من خلال قدرته على رفع مستوى المبيعات للسلع النهائية.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ,مرجع سبق ذكره ص 65- 66-67

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة،مرجع سبق ذكره ص 35

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاهتمامات الأساسية الحديثة على المستوى الدولي و الإقليمي و هناك تباعد بين مختلف الكتاب حول أسباب ارتفاع مكانتها في النسيج الاقتصادي.

المطلب الأول: الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ارتفاعا مذهلا كنتيجة العلاقات الباطنية الهامة و تركيز المؤسسات و تعدد الأنشطة (التفرغ و التنوع) و أيضا لارتفاع درجات عدم التأكد في الأسواق المحلية و الدولية، و ظهور الخدمات الحديثة و لظهور و ابتكار الصناعات الجديدة و عموما هناك عدة أسباب في ارتفاع مكانتها الدولية.

1- التطورات الاقتصادية و التحولات الدولية [1] : إن الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود للأسباب التي نوجزها في ما يلي :

1. عرفت دول غرب أوروبا أزمات متكررة، أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الكبرى و رغم ذلك قاومت المؤسسات الصغيرة المحيط و استطاعت الاحتفاظ بالعمالة و ساهمت أيضا في خلق فرص عمل جديدة. و عموما أظهرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهاما كبيرا في التصدي للركود من خلال المرونة و الديناميكية.
2. نجاح التوجهات الإستراتيجية التي انتهجتها دول شرق آسيا التي أدت إلى بروز حركة صناعية ديناميكية و إسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفعلي في التنمية، و على سبيل المثال " اقتصاد تايوان" .
3. فشل اقتصاد دول العالم الثالث بعد تركيزها على الصناعات الكبرى مما أدى في آخر المطاف إلى طهور إصلاحات اقتصادية و هيكلية فيها. و هي تسعى حاليا إلى بناء اقتصاد السوق و ترسيخ قطاع حديث يعتمد على إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية.[2]

[1] أوبختي نصيرة ،مرجع سبق ذكره ص 33

[2] سحنون سمير ، مرجع سبق ذكره ص 23

2- ارتفاع المكانة الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الشغل الشاغل للدراسات الجامعية في دول الشمال(كالجامعات المختصة و مراكز البحث...الخ)،و تبنت العديد من الحكومات خاصة و مكملة لرفع قدراتها التنافسية و الحد من العقبات التي تواجهها وهي تعمل الآن على السبل بمختلف المستويات لتنمية قدراتها التصديرية في الأسواق.

ومن بعض الإحصاءات تظهر مكانة الم.ص.م في اقتصاديات العالم المتقدم،ذلك لأنه أصبحت تشكل من 90٪ إلى 98٪ من مجموع المؤسسات و هي تحقق أغلبية الدخل و العمالة.لأسباب منها [1] :

2-1- ارتفاع حجم الخدمات: إن ظهور المؤسسات الصغيرة حديث في قطاع الخدمات يعود إلى ثورة المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات. و قد حصل قطاع الخدمات في الدول الصناعية خصوصا على مكانة هامة جراء ارتفاع ابتكارات و خدمات حديثة في الأسواق المحلية و الدولية ،تنفرد الخدمات بمزايا عن باقي القطاعات الأخرى، لأنها لا تحتاج إلى الموارد المالية الكثيفة مما يجعلها ضعيفة المخاطرة نسبيا.كما أن المؤسسات الصغيرة الخدمية وجدت أسواق جديدة منها تسيير بعض الأمور و تقديم الأشغال و توفير الدعم الفني و الإداري للمشروعات الجديدة.

2-2- النمو السكاني: ليس بإمكان الدولة أن تلبي كل طلبات سوق العمل بطرق مباشرة خصوصا بعد زيادة التحرر الاقتصادي المبني على منطق السوق، و هذا مهما اختلفت المؤهلات العلمية و الميدانية للأفراد. كما أن النمو السكاني هو عامل في ارتفاع الطلب في أسواق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى ندرة في الحصول على مناصب شغل في الأجهزة أو في الإدارة الحكومية، هذا الوضع دفع العديد من أفراد المجتمع للتفكير جديا في إنشاء أعمال و نشاطات خاصة بهم.

2-3- المحيط المؤسساتي و السياسة المتبعة : إن خوصصة المنشآت الصناعية العمومية في بعض البلدان كان حافزا في ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع

[1] P.A .JULIEN & M.MARCHESNAY.L'Entreprenariat Op.cit 31- 32

الخاص (كتجربة بريطانيا)، كما أن العروض المقدمة (العقود و الامتيازات) ساهمت في تطور مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة التدخل الحكومي و مساهمته في دخول منتجين جدد في السوق و توفير مختلف أشكال الدعم للبحث و التطوير.

3- تجارب دولية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1] :

بعض أهم التجارب الدولية الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1/ التجربة الايطالية :

نعتبر النموذج الصناعي الإيطالي أحد النماذج الناجحة عالميا و المتميزة بكونه يعتمد على التنمية الداخلية و الذي يعتبر سر نجاح النظام الإيطالي.

ومن أسباب نجاح و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإيطالية نذكرمايلي :

- عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة كيان مستقل، ولكن جزء من مجموعة مترابطة و ذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.
- وجود درجة كبيرة من التعاون و التنسيق بينهما، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدة من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك المؤسسات المسؤولة عن كل واحدة منها.

2/ التجربة الهندية :

يضع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تساهم بنسبة 35 ٪من حجم منتجاتها الهندية،ويبلغ معدل النمو السنوي هذا القطاع 11,3٪ سنويا و هو معدل يتجاوز بكثير ما يحققه قطاع الصناعات الكبيرة،حيث يبلغ عدد العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة حوالي 17مليون عامل ينتجون 10٪من الناتج الوطني الهندي.

ومن أسباب تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- سياسات الحكومة و خطط تقديم الدعم و التسهيلات كفاية هذه المؤسسات من الإفلاس عن طريق الدعم التمويلي.
- إعادة تأهيل و مساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل تحديث المؤسسات الصغيرة.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تسويق منتجاتها محليا و دوليا.

[1] أوبختي نصيرة ،مرجع سبق ذكره ص 35-36

3/ التجربة اليابانية :

باعتبارها قوة ضخمة اقتصاديا،بنيت لفضها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،باعتبار المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجمع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتكامل أفقيا و رأسيا و خلفيا،مكونة فيما بينها مؤسسات صناعية ضخمة،وحتى خدماتية، و تتمثل المؤسسات حوالي 99٪ من عدد المؤسسات و هي تشغل 70 ٪ من اليد العاملة ،ومن أهم السياسات الموجهة لتطوير و تنمية هذه المؤسسات في اليابان" :

- سياسات حماية هذه المؤسسات من الإفلاس.
- الإعفاءات من الضرائب ،سياسات التدريب و التمويل .[1]

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة فمثلا تطور الاقتصاد الأمريكي كان نتيجة جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمعظم الشركات المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك الشركات المشمولة في قائمة (فور تشين) التي تضم أكثر من 500 شركة صناعية، بالإضافة إلى اكبر و أشهر المتاجر الكبرى ، ومتاجر السلسلة وشركات البيع بالبريد، أسسها المنظمون برؤوس أموال محدودة.

لذلك فإن المؤسسة التي تعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة، وسنحاول فيما يلي أن نبين مدى أهميتها وفاعليتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.[2]

[1] أوبختي نصيرة،مرجع سبق ذكره ص 36

[2] ليلى لولاشي ، مرجع سبق ذكره ص 56

1/أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الاقتصادي:

موقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد[1] :

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النسبة الأكبر من حيث العدد في كافة البلدان، بما فيها الصناعية. ففي الولايات المتحدة نفسها، وهي البلد الذي يقود الاقتصاد العالمي،نجد أن حوالي 90٪ من المؤسسات توظف نحو 30 عاملا، و حوالي نصف القوى العاملة فيها موظفة ،من قبل مؤسسات تسير بنحو 500 عامل و 37٪ من هذه المؤسسات تقوم بعملية التصدير، و حوالي ربع كافة المؤسسات المصدرة، يوظف كل منها نحو مائة فرد .

وفي الجزائر، ومع بداية التسعينات، كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا أساسا من المؤسسات الصناعية العمومية، حيث كانت تمثل 80٪من القدرات الصناعية، أما 20٪ المتبقية فهي عبارة عن صناعات و مؤسسات صغيرة و متوسطة.

وفي الجزائر و حسب دراسة للديوان الوطني للإحصائيات بالتعاون مع إدارة الضرائب أجريت في أكتوبر 2000 فإن 62000 مؤسسة أنشأت ما بين 1995 و 2000 وفي 1995 لم يكن هناك سوى 29000 مؤسسة وهو ما يمثل ٪ 46,829 من مجموع الأنشطة الموجودة ورغم كل النوايا و الجهود لتنشيط قطاع الصناعات و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , فان هذا القطاع ما يزال يحتاج إلى الكثير من الجهود ,و العدد يظل بعيدا عن المطلوب .[2]

أ- المتغيرات الكلية[3] :

من حيث مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، فإنها تساهم ب 40٪ من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية و تبلغ حصة القطاع الخاص50 ٪.

أما من حيث مساهمتها في رقم الأعمال فتبلغ حصتها 65٪ من مجموع رقم أعمال المشروعات في الإتحاد الأوروبي،فمثلا في فرنسا حققت هذه المؤسسات رقم أعمال قدر ب 850 مليار فرنك عام 1994 م كما تساهم المؤسسات التي تستخدم أقل من 100 عامل بنحو 25 ٪ من حجم البيوع الأمريكية منذ أوساط الثمانينات .

---

[1] د .حسين رحيم ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،" نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" جامعة الأغواط العدد 02(2003) ص 162- 163

[2] د حسين رحيم ، مرجع سبق ذكره ص 163

[3] ليلى لولاشي، مرجع أعلاه ص57

ب- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى :

فاعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة كبيرة على البحث و التطوير، و تركيزها في القطاعات فائقة التطور،جعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة،خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات و الأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية كالآلات الصناعية و الزراعية... الخ فهي تعتمد أكثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانبها.

ج- **تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا**:

بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.

هـ- **القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار**:

وتسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار أفراد، العائلات التعاونيات الهيئات غير الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج.[1]

د- تساهم في الناتج الداخلي الخام :

الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ، و نلاحظ من الانتشار الواسع و النشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة المجالات الصناعية الزراعية و الخدماتية أنها تساهم بشكل مباشر و بنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول النامية.

ه- ترقية الصادرات :

[1] ليلى لولاشي ، مرجع سبق ذكره ص 59

أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات، و توفير النقد الأجنبي و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لدى بعض الدول، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفعالية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات و ذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير،و ذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصناعية فيما تصل بوسائل الإنتاج .[1]

2/ أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الاجتماعي [2] :

إن الهدف الأساسي من تنمية و تطوير الصناعات الصغيرة لا يقف فقط عند إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، ولكن الهدف من الصناعات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة، و تنمية الصناعات الصغيرة تهدف إلى نشر الوعي الصناعي و التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية و التي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة .

و في هذا الصدد نسوق أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال إيضاح بعض الأمور الأساسية و منها :

أ- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي :

تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها،كما أنها لا تجذب رؤوس الأموال الأجنبية،ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية و تساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين و تكوين مجتمع صناعي من الحرفين .

ب-إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين[3] **:** للمشروعات الصغيرة دور اجتماعي، يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأن هذه المشروعات يمكن أن تنمو بالاعتماد على ر أس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ج- توفير مناصب الشغل:

[1] سيد علي بلحمدي ، مرجع سبق ذكره ص48- 50

[2] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ص 76

[3] أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 129- 131.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة ، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها.

و إن من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدول خاصة النامية منها هي البطالة كما أن هذه الدول تتميز بنمو سريع للسكان و قوة للعمل و ندرة رؤوس الأموال فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في خلق مناصب الشغل ، وقد أثبتت مختلف الدراسات أن هذه المؤسسات تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الضخمة، لهذا نجد أن معظم الدول المتقدمة منها أو النامية تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم في توفير مناصب الشغل .[1]

د- تكوين نسق قيامي متكامل في لأداء الأعمال :

تعمل الصناعات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد و أهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل و ذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة و حتى ممارسة للحرف التي تمارس داخل إطار الأسرة الواحدة.

إذن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في إنشاء فرص العمل الجديدة، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق(من بينها الجزائر) ، لأنه في ظل هذا النظام الدولة لم تعد تخلق الوظائف بشكل مباشر، كما أن المؤسسات الكبرى هي مؤسسات استقرت آلتها الصناعية، ولن تساهم هي الأخرى مساهمة جدية في خلق مناصب العمل، وبذلك فإن الأمل معقود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في العالم. فمثلا في المجموعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد هذه المؤسسات 99% من مجموع المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذا لا يعني انخفاض حجم ما تشغله المؤسسات الكبيرة، إذ رغم وجود حوالي 20 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية و انخفاض عدد المؤسسات الكبيرة فهي تشغل حوالي 50 % من الأجراء ويظهر الجدول التالي توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب

[1] سيد علي بلحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 44

الحجم في البلدان الرأسمالية: [1]

جدول رقم (6): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان.

عدد العمال / المجموعات	9-1	499 -10	500 ≥
الولايات المتحدة الأمريكية	%74.6	%25.0	%0.4
اليابان	%77.3	%28.0	%0.7
المجموعة الأوروبية	%81.85	%17.95	%0.2

المصدر: (ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998،ص65)

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد يكون مكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في أوروبا إلا أن هذا ليس دقيقا ما دامت هذه المؤسسات لا تستعمل اليد العاملة بنفس نسبة عددها من مجموع اليد العاملة الكلية، ويظهر هذا جليا من خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد لنفس البلدان في الجدول السابق.

[1] ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص65)

جدول رقم (7): توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد في عدة بلدان

الولايات المتحدة الأمريكية	الحجم	1-9	10-499	≥500
	عدد المؤسسات	%55.33	%43.5	%1.2
	اليد العاملة	%3.7	%31.6	%64.7
اليابان	الحجم	4-9	10-300	≥300
	عدد المؤسسات	%56.7	%42.4	%0.9
	اليد العاملة	%13.6	%58.6	%27.8
أوروبا	الحجم	9-1	10-499	≥500
	عدد المؤسسات	%72.5	%26.7	%0.6
	اليد العاملة	%11.2	%45.9	%42.9

المصدر: (ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص64).

"باعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية وبالتالي تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية، تلك النسب أو المعدلات التي أصبحت مرتفعة جدا، حيث بلغت في سنة 1996 في الدول العربية 14% من القوى العاملة أي أن هناك 12 مليون بطال في الوطن العربي.

ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى فهو يبلغ أقصاه في اليمن25% ثم الجزائر 21% فالأردن 19 % ثم السودان 17% ولبنان والمغرب 15% وتونس 12% ومصر 9% أما سوريا 8%.[1]

[1] فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتية بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص4.

وعليه فإن المؤسسات الصغيرة بإمكانها الإسهام في تخفيض هذه النسب بإقامة هذه المؤسسات في المناطق الريفية أين تتوفر المواد الأولية المحلية ذات الأسعار المناسبة لتحقيق هدفين أساسين:

تقليص البطالة في القطاع الزراعي ووقف النزوح الريفي نحو المدن التي تشهد أزمة حادة في السكن وتقديم المساعدات المادية والدعم للبطالين لإنشاء مثل هذه المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويمكننا أن نذكر بعض الإحصائيات التي تبين لنا مدى مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في خلق 90% من إجمالي عدد الوظائف الجديدة (11 مليون وظيفة)، وخلال الفترة (1980 -1987) ساهمت المؤسسات التي تشغل اقل من 100 عامل في إنشاء ثلاثة أرباع الوظائف الجديدة التي بلغ عددها 44.5 مليون وظيفة.

أما في فرنسا فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء 575000 فرصة عمل، كما أن المعدل الصافي لإنشاء العمالة في هذه المؤسسات في تزايد مستمر فقد بلغ عام 1997 1.3% في حين كان 0.5% عام 1996، ومع نهاية القرن العشرين لوحظ أن الحصة الإجمالية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق العمالة تبلغ نحو 50%.

المطلب الثالث : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم معوقاتها :

أ- عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] :

يمكن القول أن فرص نجاح الأعمال بصورة عامة تزداد إذا تم الاهتمام بالخصائص و المفردات التالية :

1- المالك و المالكون لديهم أهداف محددة :

يعرف مدير العمل أو مالكه تحديد أهداف واضحة و صريحة لذلك العمل،إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة من قبيل ماهي الأهداف العامة للمنظمة ؟ لماذا وجدت المنظمة وماذا تخدم؟ماهي أهداف الأفعال في الأمد القصير؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح،وان العاملين لم تناقش معهم و يستوعبوها بما فيه الكفاية، فان المنظمة ستكون في طريق نموها و ازدهارها .

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ،مرجع سبق ذكره ص 37

2-المعرفة الممتازة بالسوق :

يستطيع المنظمات الصغيرة و المتو سطة بواسطة منتجاتها و سلوكيات عامليها، و ردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، و يرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة و الزبائن هي السبب و راء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية و ليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء، إن الأعمال الصغيرة لها المرونة و القدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق Niche و التي في حقيقتها جزء من سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات الكبيرة.

3-قدرة المنظمة على تقديم شيئ متميز خاص:

تقدم المنظمة شيء جديد للسوق حتى لو بدا مزدهرا بالمنافسين و المنتجات المعروضة، تستطيع المنظمة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج و التكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص و منفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون من النادر أن يبدأ العمل دون القدرة على الإبداع و التجديد أو تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في أنشطته المختلفة.[1]

4-إدارة متكيفة مع التطور:

إن الأعمال الصغيرة إذا ما أريد لها الاستمرارية فإنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية و ا لإدارية و التي يعبر عنها البعض بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، إن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال، و يتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال اللازم للقيام بالعمل و في الغالب تكون القروض من الأ صدقاء و المعارف أو الائتمان من البنوك و الاتحادات المالية، و هذه الوسائل تساهم إما بنجاح المنظمة الصغيرة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي,مرجع سبق ذكره ص37

5- الحصول على عاملين أكفاء و المحافظة عليهم: إن الأعمال الصغيرة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيا ر المعقدة و المطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الاختيار و التدريب و التحفيز لهؤلاء العاملين.[1]

6- تحديد الهدف ومنه يتم العمل على تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر يجب أن يأخذ صاحبه أو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى و هو (تلبية حاجات الناس).

7- كما أن التخطيط في العمل التجاري واجب مطلق إذا كان " إحلال السلع المناسبة، في المكان المناسب والوقت المناسب ".

8- معرفة حجم رأس المال اللازم للتمويل و الحصول عليه من مصادره المناسبة و ذلك بعد تحديد تكاليف الحصول عليه من تلك المصادر.[2]

9- العمل الجاد على أن تكون الحاضنات أو المؤسسات محل المشاركة بين مؤسسات الدولة و مؤسسات القطاع الخاص , لأن الدعم المعنوي و المادي المطلوب يصبح أيسر و أكثر فاعلية .

10- إعداد برامج ترويج وتدريب للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها.

11- تطوير صيغ و آليات للإقراض بدون فوائد،وتوفير رؤوس أموال الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[3]

ب- عوامل فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تشير الأبحاث و الدراسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية إلى تعرضها لعديد من المشاكل الخطيرة التي تعرقل نشاطها.فانه من المفيد التعرف على المشاكل الرئيسية التي تضغط على الصناعات الصغيرة و تعرقل نشاطها في الأجل القصير وتهدد نموها بل أحيانا تهدد بقائها في الأجل الطويل.

وفيما يلي نقاط مختصرة و لكن شاملة على قدر الإمكان تبين أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة و تنميتها :

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي,مرجع أعلاه ،ص 38

[2] توفيق عبد الرحيم ،إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ،مرجع سبق ذكره ص 63-64

[3] مناور فريح حداد ، محمود علي الرو سان ،الرضا عن العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية ، في جامعة اربد ،الأردن،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 02 (2003) ص 171

1- مشاكل السياسات الاقتصادية و التوجهات الحكومية الإدارية :

أهملت هذه السياسات أوضاع الصناعات الصغيرة إهمالا كبيرا في معظم البلدان النامية وذلك بالمقارنة بالاهتمام البالغ الذي أعطى لإنشاء و تنمية الصناعات الكبيرة.حيث نجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متحيزة للمؤسسات الكبيرة من خلال اللوائح و الأنظمة التي تعطيها ميزات كبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و لكن أخطر هذه السياسات السلبية هو توجهات الإدارة الحكومية التنفيذية نحو المنشات الصناعية ا لصغيرة سواء ما يعمل منها في إطار القطاع الرسمي أو خارجه،فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط يستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات.لذلك لم تتقدم حكومات معظم البلدان النامية بأية برامج منظمة أو طويلة الأجل لتوجيه الصناعات الصغيرة أو لمساعدتها فنيا أو ماليا ،أو لتقرير إعفاءات ضريبة لها في حالة اتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها .[1]

2 – مشاكل الخبرة التنظيمية و نقص المعلومات :

من المشاكل الخطيرة التي تقابل المشروعات الصغيرة نقص المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم و النمو،إذا فهي تتمثل أساسا في عدم توافر معلومات السوق (أسواق الموارد و السلع و مستلزمات الإنتاج) و البيانات و الإحصاءات الرسمية اللازمة، و يجهلون أيضا القوانين و الإجراءات الحكومية ككيفية إنشاء مؤسسة في إطار قانوني معين،الحوافز و الضرائب... الخ ، وهذه المشاكل تنجم عادة بسبب اتخاذ القرارات من طرف شخص واحد هو مالك المؤسسة حيث يضطلع على جميع المهام الإدارية .[2]

[1] د. عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية،الإسكندرية 1996 ص 29

[2] د.عبد الرحمن يسري أحمد,مرجع سابق ص 30-31

3- عدم استقرار النصوص القانونية:

وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية.[1]

3- المشاكل التسويقية و الإنتاجية :

نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما، وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية، ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل المنافسة، وشدتها بين هذه المؤسسات و المؤسسات الكبرى من ناحية، والمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى.

نقص الخبرة وظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة اقل إضافة إلى عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة، بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.[2]

4- نقص فرص التمويل المناسب :

أهم المعوقات ا لتي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في مشكلة التمويل خاصة فيما يتعلق بصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات و محدودية المصادر المتاحة لتمويل هذه المؤسسات، كصعوبة الحصول على قروض ميسرة من المصارف التجارية لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، فضلا عن عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة ما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها.[3]

في أحيان كثيرة تعزف المؤسسات المالية عن إقراض المشروعات الصغيرة لارتفاع درجة المخاطرة و بالتالي مطالبة أصحاب المشروعات بضمانات كبيرة قد لا تتوفر لديهم , وارتفاع أسعار الفائدة يعود الارتفاع درجة المخاطرة مما يجعل أصحاب هذه المشروعات

---

[1] ليلى لولاشي ، مرجع سبق ذكره ص 66

[2] فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتية بوروبة، " دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، مرجع سابق ، ص9.

[3] لدرع خديجة " الاعتماد الايجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مذكرة شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية الحقوق و العلوم التجارية ، جامعة مستغانم 2007-2008 ص 100

يترددون في قبول مثل تلك القروض بتلك الشروط المجحفة .[1]

5- نقص العمالة المدربة :

تسرب اليد العاملة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة، نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا من حيث الأجور وتوفر فرص اكبر للترقية، مما استوجب توظيف يد عاملة جديدة باستمرار اقل خبرة وكفاءة، وتحمل أعباء تدريبهم وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على نوعية السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات إلى جانب ارتفاع التكاليف .[2]

صعوبات جبائية: من حيث اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي، الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم الهيئات الكبيرة، وهذا يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، إلى جانب وجود صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية". [3]

6-الضرائب : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

[1] توفيق عبد الرحيم ،إدارة الأعمال التجارية، مرجع سابق ص 71

[2] عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، سطيف، الجزائر، 2002، ص5

[3] عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع أعلاه ، ص5

7- القدرة الضعيفة على المنافسة :

تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها :

- عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال.

- الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل...الخ والتي ليس لها علاقة بالعمل، كما انه وبعد إقامة المشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضاؤل حجم السوق بشكل كبير.

- عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات والتي تستوجب عليها مجاراة الأوضاع الاقتصادية و التركيبات الاجتماعية الجديدة و إلا فإنها ستنتهي بالفشل.[1]

[1] ليلى لولاشي ،مرجع سبق ذكره ص 66

المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العولمة :

المطلب الأول : تأثير العولمة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1/ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رائدا في الاقتصاديات الحديثة حيث تفوق نسبة مساهمتها في الناتج القومي 50٪ كما تساهم في التشغيل بنسبة 55٪ ويزيد عددها على 22 مليون مؤسسة في الو.م.أ و أكثر من 21 مليون مؤسسة في الاتحاد الأوروبي علما أن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم في الو.م.أ على أساس عدد العمال .

- فالمؤسسة المجهرية من فرد إلى 9 أفراد .
- المؤسسة الصغيرة من 10 أفراد إلى 199 فردا.
- المؤسسة المتوسطة من 200 إلى 499 فردا.
- المؤسسة الكبيرة من 500 فرد فأكثر .

رغم أن المفاهيم المعتمدة في تصنيف المؤسسات إلى كبيرة و متوسطة تبقى متباينة إلا أنها تشترك في مجموعة من المزايا التالية : سهولة التكوين،توفير الوظائف الجديدة، تقديم منتجات و خدمات جديدة،توفير احتياجات المؤسسات الكبرى،الفعالية في التسيير،القدرة على التكيف مع المستجدات،الصعوبة في التوسع .

إن تعثر تجارب التصنيع لاسيما الثقيلة منها في أكثر من دولة نامية، وتزايد العجز المزمن في الميزان التجاري، وانهيار الأوضاع المالية خصوصا مع منتصف الثمانينات في معظم البلدان و بالذات النامية منها : أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية و بالتالي عدم القدرة على استحداث المؤسسات الاقتصادية الكبيرة،بل حتى القائمة منها أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الحكومات كما وقع للاقتصاد الجزائري .[1]

في ظل الظروف لجأت العديد من الدول النامية إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي يعين الظروف الملائمة للانتقال إلى اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي و أصبح يزداد اهتمام الحكومات و الباحثين بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إدراكها

[1] أوبختي نصيرة ،مرجع سبق ذكره ص 74- 75

لدورها المحوري في بعث التنمية الاقتصادية من جهة ولما يتميز به من ديناميكية و مرونة تؤهلها إلى سرعة التكيف مع المتغيرات الناتجة بفعل مستجدات العولمة .[1]

وعليه تمت عملية تشجيع انطلاق الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية على غرار الدول المتقدمة من خلال برامج متنوعة لتوفير التمويل اللازم، و المعرفة التقنية، إذ ارتفعت القيمة المضافة لهذه المؤسسات في كافة الدول العربية من حوالي 26.2 مليار دولار عام 1980 إلى 40 مليار دولار 1990 لتصل إلى حوالي 53.7 عام 1993 و زادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 6.2٪ سنة 1980 إلى 10.6 ٪ سنة 1993 ولاسيما بعد أن أثبتت بالتجربة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي بمثابة المحرك الرئيسي للقطاع الصناعي في الدول الصناعية حديثة التصنيع، إذ تمثل على سبيل المثال نحو 98٪ من إجمالي المنشات الصناعية في كوريا الجنوبية كما لعبت دورا أساسيا في تحقيق الانطلاقة الأولى للتصنيع في اليابان حيث استوعبت هذه المؤسسات 80٪ من اليد العاملة بينما 20٪ فقط هو نصيب الصناعات الكبرى .[2]

2/أثر تطورات العولمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أثرت التطورات الاقتصادية العالمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوسائل شتى، فمن جهة، قدمت لبعض المؤسسات فرصا للتوسع والنمو؛ ومن جهة أخرى، سوف تعاني المؤسسات التي ستتخلف قدرتها التنافسية عن الركب من التعرض لمنافسة ضارية في كل أنحاء العالم، وللعولمة أيضا تأثير تمييزي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة وتلك الموجودة في الدول النامية.

1-الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [3]: في الوقت الذي عانت فيه كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى في الدول المتقدمة، من تدهور قدرتها التنافسية، وجدت مؤسسات أخرى طرقاً عززت بها فعلياً موقعها في السوق العالمية ، وتضمنت هذه الطرق الاستراتيجيات التالية :

[1] د أحمد سيد مصطفى ،"تحديات العولمة، التخطيط الاستراتيجي "، الطبعة الثالثة ، سنة 2000 ص 15

[2] د أحمد سيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 16

[3] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

إستراتيجية التحديث :

يتجسد أهم مصدر للمعرفة والتحديث في الاقتصاد العالمي الحالي في البحث والتطوير ، وعلى الرغم من أن الاستثمار في المعرفة الجديدة نشاط محفوف بالمخاطر لا تستطيع أن تبرره معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى في الدول المتقدمة؛ فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة تستطيع أن تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك الموجودة في الدول المتقدمة، وتتضمن تلك المصادر درجة عالية من تطوير رأس المال البشري، وقوة عاملة ماهرة، إلى جانب وجود قوي للعلماء والمهندسين .

إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات:

يمكن أن يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتبنيها دوراً فعالاً في خفض التكاليف، إذ تستطيع شبكة الإنترنت ومعالجة البيانات أن يساعدا في التخفيف من تأثيرات وفورات الحجم والاستثمارات الضخمة في مجالات مثل تصميم المنتجات، والتسويق، والاتصالات، والتي تحد من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إستراتيجية الأسواق الملائمة :

يؤدي الاندفاع نحو الأسواق الكبيرة، إلى عدم حصول العديد من شرائح السوق الصغيرة على ما تستحق من انتباه. وتوفر هذه الأسواق فرصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مستوى ملائماً من التكنولوجيا، إلى جانب المرونة وسرعة التحرك الضرورية لخدمة أسواق محدودة نسبيا، ولكنها متنوعة جغرافيا، وقد كانت هذه هي الإستراتيجية التي تبنتها المؤسسات الألمانية الصغيرة والمتوسطة التي ركزت على سوق محددة محدودة توفرت لها فيها ميزة تنافسية، ثم ركزت كل مواردها في المحافظة على الريادة في هذه السوق . ويتسم الإنتاج والعمليات عادة بمستوى عالٍ من القدرة على تكييف المنتجات حسب احتياجات الزبائن والتفاعل معهم بغية المحافظة على الريادة في السوق.

- **المرونة التخصصية :**

يعزز استخدام المعدات ذات الأغراض العامة من قدرة المؤسسة على الاستجابة للمواصفات وطلبات الزبائن المتغيرة.

- **اقامة الشبكات :**

تقيم المؤسسة هنا شبكة من العلاقات مع المؤسسات الأخرى الكبيرة أو الصغيرة من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الربط الرسمية وغير الرسمية مثل التعاقد من الباطن.

- **التجمعات الصناعية :**

في إستراتيجية تكوين التجمعات، تستفيد المؤسسات من الربط مع المؤسسات القريبة منها جغرافيا، ويتيح لها ذلك جني مزايا وفرات الحجم مثال لذلك مجالات الإنتاج، والتسويق المشترك...إلخ، والاستفادة من فوائض المعرفة .

- **إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:**

وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فقد تزايد تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرور الوقت، إذ تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول عديدة مثل إيطاليا، وهولندا، واليابان من زيادة قيمة استثماراتها المباشرة الأجنبية بفعالية من الناحيتين النسبية والمطلقة.[1]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عصر العولمة:

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا، فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا و الاتصال، والمنافسة سيؤدي إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات

[1] OCDE, , « perspectives de l'OCDE de sur les PME » Op.cit, p 25-26.

منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط العربي، والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء و الاستمرارية[1].

1)- ثورة المعلومات:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، و التكنولوجيا الكثيفة المعرفة.

و عليه فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه.[2]

و الدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير، لتحقيق ما يطلق عليه بوفرات الحجم ومن ثمة تخفيض التكلفة وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي.[3]

2)- التطور التكنولوجي:

لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال و الانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة.

كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية و نشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات، ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات، مما يحسن و يدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

---

[1] نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17 و 18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 117-119.

[2] عبد المطلب عبد الحميد " النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر "مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2003 ، ص.50

[3] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية 2003 ،ص26 .

3)- عالمية الاتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات، وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده و في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت.

4) -عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية و جعلها عالمية و ذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 ، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية .وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية، وكذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية والاستثمار، و بالتالي فإنها تعتبر من أبرز رموز العولمة، و هي تفرض من خلال اتفاقياتها عدة تحديات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

5)- عالمية الجودة :[2]

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من اجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها.

و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل ISO International Organization for Standardisation بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

[1] عبيدات عبد الكريم، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة ،مذكرة ماجستير تخصص: نقود،مالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] سمير محمد عبد العزيز " السياسات الاقتصادية للمستقبل مدخل اتخاذ القرارات "مركز الإسكندرية للكتاب، 1997 ص9 .

6)- الخصخصة :

و التي تعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد و العشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق و فعاليات جهاز الثمن و تفاعل قوى العرض و الطلب.

7) -عالمية الحد من التلوث :

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و كذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج.[1]

8)- زيادة التكتلات الاقتصادية و الاتجاه نحو الاندماج و الاستحواذ : تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية و تكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة و بدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة.

كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ و التحالف، و قد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية و الوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.

إن بروز مثل هذه التكتلات يعد من أهم المستجدات الدولية، و ذلك لأن توحيد السياسات يؤدي بالتكتل إلى أعلى مراحله و هي مرحلة الاندماج الاقتصادي التي تقود إلى الوحدة السياسية. و من أهم خصائص التكتلات الاقتصادية نجد التفكيك الجمركي و الذي يلعب دورا هاما في حماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ مما لا شك فيه أن من أهم الانعكاسات على المدى القصير للاتفاقيات الدولية المتعلقة بتأسيس التجارة الحرة احتمال انسحاب العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب انخفاض أسعار الواردات التي تصبح منافسة للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى تصفية بعض الشعب الإنتاجية.[2]

[1] محمد صالح حناوي، محمد فريد الصحن ، محمد سعيد السلطان" مقدمة في المال و الأعمال "الدار الجامعية 1999 ، ص136 .

[2] سيد علي بلحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

9) ـ ملامح البيئة الصناعية الجديدة كتحدي:[1]

* **تزايد حدة و شدة المنافسة العالمية :** بازدياد حدة المنافسة العالمية أخذت المؤسسات الكبيرة العمل بالمنظور الكوني أو العالمي لعملياتها انطلاقا من فرضية أن العالم أصبح سوقا واحدة.

لذلك تسعى الشركات العالمية حاليا إلى تحقيق الاستغلال العالمي لمواردها المختلفة : الرأسمالية، البشرية و التنظيمية من اجل تعزيز قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية.

* **التركيز على وضع استراتيجيات للتنافس تحقيقا للميزة التنافسية :** مع تزايد الاتجاه نحو العالمية أصبح العملاء على استعداد لشراء احتياجاتهم من أي مكان في العالم، مما أدى إلى ازدياد الاهتمام بالمنتجات المبتكرة ذات الدرجة العالية من الوثوق بها بشرط أن يتم توافرها و بيعها بالسعر الملائم.

و في ظل هذه الظروف تغيرت ديناميكيات المنافسة و العوامل المحركة لها داخل العديد من الصناعات العالمية، جعلت الشركات العالمية تركز اهتمامها على مفهوم الميزة التنافسية باعتبارها عنصرا أساسيا و جوهريا للنجاح في خلق القيمة لمشتري منتجاتها و خدماتها، لذا وجهت الشركات اهتمامها أولا نحو إجراء تحليلات إستراتيجية للصناعة و دراسة الأطراف الرئيسية المشاركة داخل هذه الصناعة و تشمل : الشركات المنافسة و الموجودة حاليا في السوق، الشركات المنافسة و المحتمل دخولها إلى السوق، الشركات التي تنتج المنتجات البديلة، الموردين، المشترين، وبعد إجراء هذه التحليلات تقوم الشركات بصياغة ووضع استراتيجياتها للمنافسة تهدف تحقيق ميزة تنافسية مستمرة ومتواصلة.

* **ظهور المنافسة المعتمدة على عنصر الزمن:** استجابة لعالمية الأسواق برزت نوعية جديدة من المنافسة تقوم على أساس تخفيض عنصر الزمن لصالح المستهلك أو العميل، و من ثم تحسين القدرة التنافسية للشركات. و يمكن بلورة أبعاد المنافسة على أساس الزمن من خلال عدة عناصر أهمها :

[1] نبيل مرسي خليل " الميزة التنافسية في مجال الأعمال "مركز الإسكندرية للكتاب، 1998 ،ص17 .

-تخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة للأسواق و يتحقق ذلك من خلال اختصار زمن دورة حياة المنتج يعرف ذلك الزمن على انه الفترة المنقضية بين شراء المدخلات من المواد وإنتاج المنتج النهائي

-تخفيض زمن الدورة للعميل، يقصد بها الفترة المنقضية بين طلب العميل للمنتج و تسليمه.

-تخفيض زمن تحويل أو تغيير العمليات بهدف الوصول إلى الإنتاج و التخزين في الوقت المحدد (just -in- time) لتحقيق المرونة في عمليات التصنيع.

* **تزايد معدلات الابتكار و التغير التكنولوجي:** أدى تزايد معدلات الابتكار التكنولوجي إلى تخفيض دورة حياة المنتج هذا ما جعل الشركات تسرع في تقديم منتجات جديدة إلى الأسواق مركزة في ذلك على الاهتمام بعمليات تصميم المنتجات التي تتم بسرعة و بكفاءة عالية.

* **التركيز على عمليات و نظم التصنيع الحديثة:** في ظل بيئة التصنيع الحديثة يتم التركيز على نظم مختلفة في التصنيع مثل تكنولوجيا التصنيع المتقدم، وذلك بغرض التحول من عنصر الكفاءة كأساس للميزة التنافسية إلى عنصر الفعالية في تحقيق ميزة تنافسية متواصلة.

فالهدف من تكنولوجيا التصنيع المتقدم و نظم التصنيع المرنة هو السماح لعمليات التصنيع بالتغيير السريع من إنتاج منتج معين إلى إنتاج منتج آخر و التكيف مع إنتاج منتجات متنوعة بأحجام كبيرة مع الاحتفاظ بمزايا عمليات الإنتاج المستمر.

* **توجيه الاهتمام نحو إدارة العلاقات مع الموردين:** إن السمة الغالبة على المستوى العالمي هي تزايد الاعتماد على مصادر التوريد الخارجية في تدبير احتياجات الشركات العالمية من المواد و المكونات، و من هنا يتم توجيه مزيد من الاهتمام نحو الجوانب الخاصة بعمليات الشراء و تحقيق علاقات جيدة مع الموردين، و الاقتراب منهم باعتبارهم مكون أساسي ومحوري في العملية الإنتاجية.

* **التركيز على مفاهيم إدارة الجودة الكلية:**

يمثل التركيز على الجودة أهم التطورات في البيئة الصناعية حاليا، حيث تعد الجودة هدفا استراتيجيا داخل معظم المؤسسات الصناعية أو الخدمية لذلك بدأت معظم الشركات بإعداد برامج تحسين الجودة بهدف تطوير الطريقة التي تعمل بها، فمثل تلك البرامج تستهدف إحداث التغيير و التطوير على مستوى المنظمة ككل.

المطلب الثالث:كيفية مواجهة التحديات المعاصرة في إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] :

إن ظاهرة العولمة تشير إلى إزالة الحدود الجغرافية، وسيادة القطاع الخاص والمنافسة الكاملة وحرية الاختيار التي تحددها تكاليف الإنتاج والجودة والأسعار، واقتصاد المعارف، كلها قرائن تعتبر تحديات كبيرة وفرصا متاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مما لاشك فيه أن التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بالمنافسة الحرة و الشديدة يتطلب إدارة هذه المشروعات الصغيرة مواجهة هذه التحديات وذلك من خلال مايلي :

1-**مواجهة المنافسة الحادة**:

ماذا يفعل المشروع الصغير حتى يستطيع أن يصبح ولو نقطة صغيرة في خريطة الأعمال المحلية أو الأجنبية أو العربية ؟ للإجابة على هذا السؤال يجب على المشروع الصغير القيام بدراسة المنافسين على النحو التالي:

• السعي نحو توفير أكبر قدر من المعلومات التي تفيد رجل التسويق في دراسة المنافسين حتى يسهل التعامل معهم في السوق من خلال تقديم مزيد من القيمة والإشباع المحققين للعميل لان تجاهل المنافسة يمثل نقطة ضعف استراتيجيه للمشروع.

وحتى يمكن تحديد المعلومات الناقصة عن المنافسين يجب الإجابة على العديد من التساؤلات التي تفيد في تحديد فجوة المعلومات والتي من أمثلتها.

-هل نعلم منهم المنافسون الرئيسيون لنا في السوق؟

-هل نعلم نقاط قوتهم وضعفهم؟

-هل يمكننا تحديد أهدافهم واستراتيجياتهم ؟

-هل نعلم كيف ينظر المستهلك لهم ؟

[1] بن عنتر عبد الرحمان ،د عليان نذير ،جامعة أمحمد بوقره ، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة ,بومرداس ص 670

• دراسة نوع المنافسة السائدة في الأسواق التي سيدخلها المشروع ، وأنواع المنافسين لان كل نوع منها خصائص معينة يتحتم أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات المختلفة للمشروع.

وقد صنف الاقتصاديون الأسواق حسب عدد المنافسين في السوق إلى التصنيفات التالية[1]:

- احتكار القلة منافسة احتكارية.

- المنافسة الكاملة منافس واحد، اثنين أو عدد قليل .

- عدد محدود نسبيا، عدد كبير من المنافسين، ونظرا لضعف إمكانيات المشروع الصغير فانه عادة ما يعمل في ظل ظروف المنافسة الكاملة، مما يجعله يتنافس مع عدد كبير من المنافسين وهو الأمر الذي يعقد مهمة التعامل معهم.

2-تنمية القدرة على الابتكار:

إن القدرة على الابتكار تعتبر أحد المزايا التنافسية بين الدول، لذلك يمثل الابتكار تحديا للدول العربية والنامية في إدارة المشاريع الصغيرة وحتى تتوافر هذه الخاصية في رواد الأعمال لابد من توفير المنظومة الابتكارية بكافة عناصرها المتضمنة مايلي :

- ما المقصود بالابتكار ،خصائص رائد الأعمال المبتكر، المراحل التي تمر بها عملية الابتكار، المناخ الابتكاري الواجب توفيره لإيجاد هؤلاء الرواد للأعمال.

- طرق وأدوات التشجيع على الابتكار.

- خصائص المنتج المبتكر الذي يمكن أن يقدمه رائد الأعمال.

ولتشجيع الابتكار توجد عدة طرق يمكن الاستعانة بالأدوات التي يمكن أن تفيد في وجود مزايا تنافسية للمشروع الصغير تعينه على النجاح والاستمرار ومواجهة تحدي المنافسة ولا يجب الاعتقاد بأنها مستحيلة ولكنها في حاجة إلى جد وعمل ،هذه الأدوات هي[2]:

- عرض جميع الأفكار المقترحة لحل المشكلة مهما كانت سذاجتها.

- تشجيع تدفق وانسياب الأفكار لتقييم هذه الأفكار.

[1] د بن عنتر عبد الرحمان ،د عليان نذير،مرجع سبق ذكره ص 671

[2] د بن عنتر عبد الرحمان ،د عليان نذير،مرجع سبق ذكره ص 672

- تصنيف هذه الأفكار من خلال دمجها أو تنقيحها أو إلغاء بعضها بحيث يتم التوصل للفكرة/ الأفكار المناسبة من كافة الأوجه والقابلة للتطبيق.

- تحديث المعلومات عن كل ما يحيط ويؤثر في المشروع بشكل دائم سواء حول الحقائق أو التوقعات.

- عدم التوقف عن استطلاع العملاء والمنافسين، وأي شيء له علاقة بالمشروع.

- التعلم من الأخطاء والتنبؤ بالمستقبل.

- الاهتمام بمعايير الجودة والمنافسة المستمرة للتكنولوجيا والمعرفة من وسائل الاتصال والمعلومات وأساليب الإدارة

- والتخطيط والتسويق كالتجارة الالكترونية....إلخ.

3-التصدير التسويق الدولي[1]:

قد يؤدي مصدرو المشروعات الصغيرة دورا حيويا في تحسين الميزان التجارة وفي حماية منافسيهم وفي تحسين أرباحهم، ويتيح دخول السوق العالمية فيما وراء البحار العديد من المزايا والفوائد للمشروعات الصغيرة والتي من أهمها:

*تزايد النمو والأرباح.

*تزايد عدد العملاء و تحسين النافسة.

*المزايا الضريبية و اتساع مجال المنتجات والخدمات.

*فتح أسواق إضافية و الدعاية الجيدة والتعرف على الأسواق.

كما يمكن الاستفادة بالتجارة الالكترونية في التصدير من خلال اشتراك المشروع الصغير في أحد المراكز التجارية لعرض منتجات المشروع على المستوى العالمي .

4- ثورة الاتصالات والمعلومات:

[1] د بن عنتر عبد الرحمان ، د عليان نذير،مرجع سبق ذكره ص 672

يمثل عدم استخدام المشروع الصغير لوسائل الاتصالات الحديثة بشكل متزايد والتي تعتبر كأحد عناصر مكونات نظام المعلومات المرتبط بالحاسب الالكتروني كالبريد الالكتروني والصوتي والفاكس وغيرها ،نوعا من التحدي حيث تتمتع المشروعات التي تستخدمها بميزة تنافسية يحرم منها هذا المشروع والمتمثلة في إتاحة المزيد من الفرص التسويقية، وتوفير المعلومات المرتدة عن المشروع نتيجة سهولة الاتصال بالعاملين الداخلي والخارجي .فتوفير المعلومات مطلب لمواجهة المنافسة في ظل تحديات هذا العصر والذي سيكون اقتناء المعلومات فيه كمورد حيوي أساسا لمواجهتها.

1- التجارة الالكترونية[1]:

قد يسال البعض لماذا يحتاج المشروع الصغير إلى وجود موقع له على شبكة الانترنيت ؟ الإجابة بشكل مباشر تتلخص في أن هذا الموقع من الممكن أن يصبح قناة بيعيه وأداة تسويقية فعالة للمشروع من خلال الاستفادة بالعديد من المزايا الناتجة عن هذا الموقع والمتمثلة في:

•انخفاض التكلفة حيث يمكن إجراء عدد غير محدود من الاتصالات مع العملاء الحاليين والمرتقبين في أي مكان عبر البريد الالكتروني.

•بالإضافة إلى إمكانية تكوين قائمة بخصائص زائري الموقع لتوفير كم هائل من البيانات اللازمة لإجراء بحوث التسويق والتي تترجم في شكل مزيج تسويقي جذاب ومناسب لرغبات وقدرات هؤلاء الزائرين.

•يتيح الموقع الالكتروني ميزة فتح المشروع أمام العملاء 24 ساعة طوال أيام الأسبوع والسنة ، ومن ثم لا يفقد أي عميل يرغب في الاتصال به كما يمكن الدخول بسهولة للأسواق الأجنبية والتخاطب مع عملاء يتحدثون لغات أجنبية مختلفة.

• كما يستطيع المشروع أن يستغل موقعه على الانترنيت في تجربة الأفكار الجديدة وبأقل التكاليف مع إمكانية سحبها بسهولة وتعديلها أو التعلم من هذه التجربة دروسا قيمة مع تحديث وتطوير الكتالوجات والنشرات بسهولة لتعكس المنتجات الفعلية التي تقدمها الشركة دون حاجة لتحمل تكاليف طباعة وإعدام هذه المواد الترويجية المكلفة.

[1] د بن عنتر عبد الرحمان، د عليان نذير،مرجع سابق ص 673

المطلب الرابع : وسائل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة

إن التطورات المعاصرة في ظل العولمة بكل أشكالها خاصة في العلوم الإدارية و تأثير التغيرات التكنولوجية و المعرفية في أساليب الإنتاج و ازدياد التأثيرات الدولية، على نشاط المؤسسات ، وغيرها من التحديات التنافسية التي أصبحت تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أصبح من الضروري تأهيل هذه المؤسسات والسعي باستمرار لبناء مركز استراتيجي و تنافسي متميز، وفيما يلي بعض الآليات التي تجعل المؤسسات تستطيع الصمود أمام التحديات السابقة :[1]

ترقية مستوى المنتجات و تعزيز المعرفة التكنولوجية :

على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تقوم بإنتاج السلع و الخدمات وفقا لاختيارات السوق الدولية، كما تحاول تلبية حاجيات المستهلكين المتنوعة و المتزايدة بأقل الأثمان، و بالتالي يجب أن تكون على معرفة تامة بالسوق الدولي و المحلي و تقلباته .

تطوير الإدارة و الموارد البشرية:

بما أننا أشرنا إلى أهمية نقل التكنولوجيا و تطوريها فهذا يستلزم يد عاملة مؤهلة، ومن هنا تظهر أهمية الموارد البشرية كعنصر فعال في العملية الإنتاجية و التنظيمية في المؤسسة.

إن نقل التكنولوجيا و تطويرها يتطلب يد عاملة مؤهلة التي تستطيع التعامل مع الآلات و الأساليب الإنتاجية الجديدة و المتطورة باستمرار ، فإذا أرادت المؤسسة الصمود في وجه المنافسة الشديدة في ظل تفتح الأسواق يجب عليها وضع استراتيجيات واضحة و متكاملة وهذا لا يتحقق إلا بتوفر جهاز إداري متفوق.

ترقية البحث العلمي و دراسة السوق :

إن التغير المستمر في الأفكار و الأذواق و المنتجات يعد من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة، ولضمان مركز تنافسي متميز لهذه المؤسسات ، يجب الاهتمام بالبحث العلمي و التطور التكنولوجي، و دراسة السوق باستمرار لمواكبة كافة التغيرات و التنبؤ و هذا للتنبؤ بأي تقلبات في الأسعار أو الأذواق و غيرها .

[1] سيد علي بلحمدي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة ، مرجع سبق ذكره ص 103-104-105

ج/ تسهيل الحصول على التمويل:

يعتبر الحصول على التمويل بجميع مراحله أحد المتطلبات الأساسية لأي برنامج يهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة، و لتحقيق ذلك يمكن إتباع الوسائل و الأساليب التمويلية التالية:[1]

- يجب على الدول إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة في ظل شروط سهلة وميسرة للإقراض تتماشى مع قدرة هذه الصناعات على الوفاء بذلك.

- تشجيع البنوك التجارية على تحقيق الشروط التي تضعها للإقراض وأخذ ضمانات أخرى غير الضمانات المادية.

- استحداث هيئات للضمان تتولى ضمان المؤسسات الصغيرة، فبموجب نظام هيئات الضمان يمكن للمؤسسات الحصول على التمويل اللازم، و تستلزم تلك الهيئات سداد الدين نيابة عن المنشآت الصغيرة في حالة توقفها عن السداد.

كما يجب أن تولي البنوك لقطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة اهتماما خاصا خاصة من خلال المحورين التاليين:

- أن لا يتوقف دور البنك الصناعي و المؤسسات التمويلية الأخرى على النواحي التمويلية البحتة فقط، بل يجب أن تقوم بمبادرة لخلق و ترويج المشاريع الصناعية الجديدة، و التي تتفق مع السياسات الصناعية للدولة كجزء من خطة التنمية الاقتصادية الشاملة، هذا بالإضافة إلى متابعة التنفيذ الفني للمشاريع الممولة و ذلك بغرض توفير فرص أكبر لنجاحها من جهة ، و لضمان استرداد مبالغ التمويل من جهة أخرى.

- خلق بعض التدابير و الحوافز التشجيعية لتمويل الاستثمارات في القطاع الصناعي خاصة الصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل، و بأسعار فائدة منخفضة خاصة بالنسبة للصناعات ذات العائد المنخفض و التي يعتبر وجودها ضروري للمجتمع و الاقتصاد القومي .

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 175- 176.

خلاصة الفصل الأول :

خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها. فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها و حسب إمكانياتها، ورغم اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد، إلا انه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها...الخ.

كما يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية والصعوبات الإدارية والقانونية، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...الخ.

الفصل الثاني
مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل الثاني :

أدت التحولات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور استراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،وبالرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية لا تزال تعاني هذه المنظومة من المؤسسات العديد من المشاكل،و يأتي في مقدمتها مشكل التمويل الذي يمثل العائق الأساسي و العامل المحدد لبقائها و تطورها،إذ أنها تتعرض للكثير من الصعوبات و القيود المختلفة للحصول على التمويل خاصة البنكي.

نظرا لما يكتسيه موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمية قصوى في الاهتمامات المعاصرة،لتعدد مصادر التمويل و تنوعها،واختلاف التكلفة و المخاطر، وخصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المالية،وكل أساليب التمويل المتاحة سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة كل الأساليب التمويلية المتاحة،ثم نتطرق لعلاقة المؤسسات مع البنك الذي يمثل أهم المصادر الخارجية الرسمية استعمالا.

سنحاول في هذا الفصل دراسة الجوانب المتعلقة بالتمويل كشرط من شروط الحفاظ على المؤ.ص.و.م وكلّ أساليب التمويل المتاحة. وعلاقتها بالمؤ.ص.و.م. ولقد قمنا بتقسيم الفصل إلى :

المبحث الأول : أساليب و مصادر التمويل

المبحث الثاني : علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبنوك

المبحث الثالث : دور الدولة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث1: أساليب و مصادر تمويل المؤ ص.و.م :

المطلب1: مفهوم التمويل و أنواعه :

يشكل التمويل محور انشغالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولاسيما في الاقتصاديات الناشئة حيث تواجه فيها هذه المؤسسات مشكل عدم كفاية الموارد المالية.

على الرغم من تعدد مصادر التمويل في الم.ص.و.م إلاّ أنّ مشكل التمويل يعتبر الأكثر إلحاحا و هذا قد يرجع لتزايد نموّ المؤسسات بشكل سريع و في العموم لتمويل هذا النوع من المؤسسات هناك ثلاثة مصادر أساسية يمكن ذكرها فيما يلي :

1- المصادر التقليدية

2- المصادر الحديثة

قبل التطرق إلى مصادر التمويل يجب أولا تعريف التمويل و دراسته.[1]

تنوعت المؤسسات الاقتصادية وعلى أساس هذا التنوع فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمؤسسة وعند معرفة مدى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للاقتصاد الجزائري وجب علينا التعرف عن مفهوم وأ همية التمويل بالنسبة لها ومن خلال ذلك يسهل علينا التعرف عن أنواعه.

الفرع الأول : مفهوم التمويل :

- **نشأة التمويل:**

يعد التمويل وسيلة تساعد المؤسسة على تنمية صناعاتها الإنتاجية في الاقتصاد الوطني من جهة وإعادة تجهيز صناعاتها الإنتاجية و الاستهلاكية من جهة أخرى،لذا نجد أنّ المؤسسة بحاجة ماسة إلى التمويل.

[1] بوسنة كريمة،"البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،حالة البنوك الفرنسية،ماجستير التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية،جامعة تلمسان 2010- 2011 ص 121

ولقد نشأت أول فكرة عن التمويل مع سعي البشر وراء الحصول على عائد إضافي لحاجتهم عبر الزمن والسبب الرئيسي في ظهور التمويل راجع إلى المشاكل المالية النابعة عن الرغبة في إجراء نفقات استثنائية التي من بينها استغلال الفرص الاستثمارية التي يطرحها المحيط الخارجي حيث تحقق تكلفتها مما تملكه المؤسسة المتوفرة خلال فترة ما.

يعد التمويل من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نشاطها ونموها. لهذا لا يمكن لأي مؤسسة كانت أن تحقق أهدافها أو تطبق برامجها بدون هذا العنصر الحيوي.[1]

❖ وظيفة التمويل :

تشمل دراسة التمويل على مجموعة متنوعة من أوجه النشاط الاقتصادي الخاصة بالحصول على الأموال و إدارتها،و يستخدم اصطلاح التمويل بمعناه الحديث لبيان أوجه النشاط العامّة أو الخاصّة التي تتطلب ا لحصول على الأموال و إدارتها في نواحي متعددة ، و ينقسم التمويل من الناحية التقليدية إلى تمويل عام و خاص،ويشتمل التمويل العام على بيان الأموال و الإيرادات المطلوبة و الإدارة المالية المتعلقة بأعمال الجهاز الحكومي، بينما يتناول التمويل الخاص الحاجة إلى الأموا ل والحصول عليها وإدارتها بواسطة الأفراد و المنظمات الخاصّة،و يرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أم خاصا،إلى الحاجة الاقتصادية للسلع و الخدمات .

❖ تطوّر وظيفة التمويل :

إنّ تطوّر وظيفة التمويل ناتج للتطوّر في استخدام رأس المال،ففي مجتمع بدائي يمكن إش باع الحاجات الاقتصادية الحاضرة بواسطة الإنتاج المباشر و ذلك بالاعتماد فقط على استغلال العمل للموارد الاقتصادية،ولا يتوافر في هذا المجتمع البدائي رأس المال الاقتصادي(في شكل أدوات مصنوعة بواسطة الإنسان) لاستخدامه في إنتاج إضافي،كما أنّ تقسيم العمل،يكاد يكون لا أهمية له في نظام اجتماعي بدائي من هذا النوع،و في حالة عدم

[1] شاكر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك" ،الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992 ص 4 .

وجود تقسيم للعمل فانّ وجود فائض من السلع يزيد من حاجة المنتج الشخصية يكاد يكون معدوما. و بالتالي فانّ أهمية المبادلة في هذا النظام تكون محدودة جدّا. هذا و إذا وجد نظام المبادلة أصلا. وفي الحالة التي لا يتوفر فيها رأس المال لاستخدامه في الإنتاج أو المبادلة فانّ التمويل لا يعتبر عاملا حيويا في النظام الاقتصادي. وقد نشأت الحاجة إلى التمويل بدرجة كبيرة نتيجة نوعين من التحسين مرتبطين ببعضهما وكان لهما أثرهما الاقتصادي وهما :

1-تقسيم العمل

2-مبادلة الفائض الشخصى (ويقصد بالفائض الشخصى زيادة السلع والخدمات عن حاجة المنتج) .[1]

اختلف المختصون في وضع تعريف موحد للتمويل وبسبب هذا الاختلاف ظهرت عدة تعاريف نذكر منها ما يلي :

1-تعريف التمويل :

أولا- المفهوم الاقتصادي: أنه توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسة لتغطية الاستثمارات سواء كانت هذه الموارد دائمة أو المؤقتة.

ثانيا- المفهوم الحقيقي : هو توفير الموارد الحقيقية كالسلع والخدمات وتخصيصها لأغراض التنمية من أجل إنشاء مشروعات استثمارية.

ثالثا- المفهوم النقدي: يقصد به توفير الموارد النقدية التي توفر بواسطتها الموارد الحقيقة.

رابعا- تعاريف أخرى لتمويل: على أنه توفير النقود الذي تمس الحاجة إليها ويوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد من الاستهلاك بأكثر مما ينتجون في فترات معينة .[2]

إنّ مفهوم التمويل العام هوالطريقة التي يحصل بها الأفراد،أو الشركات أو الدّول على الموارد المالية سواء كانت نقدية أم عينية، بمعنى آخر مجموعة من الأسس و الحقائق التي تتعامل في آليات تدبير الأموال وكيفية استخدامها.

---

[1] شوقي حسين عبد الله ، التمويل و الإدارة المالية، دار النهضة جامعة القاهرة،1988 ص 1-2

[2] بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25 -28 ماي 2003، ص 246.

فالمعنى النقدي نقصد به الحصول على الأموال النقدية اللازمة من أجل توفير الموارد الحقيقية و ذلك بهدف خلق رؤوس أموال جديدة .

أمّا التمو يل على مستوى المؤسسة فيعني البحث عن مصادر الدفع بطريقة تضمن توفير المواد المالية الضرورية بهدف تحقيق أغراض مختلفة في المؤسسة ،ويمثل التمويل أصعب المهام التي تواجه الإدارة لأنّها عملية البحث عن الأموال الضرورية لاستمرار النشاط أو التوسع فيه و بالتكلفة المناسبة .[1]

التمويل هو" تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص في عمليات التخطيط للأموال أو الحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المشروع المختلفة،مما يساعد على تحقيق أهدافه و تحقيق الرغبات بين الفئات المؤثرة في نجاح المشروع و استثماره و التي تشمل المستثمرين و العمال و الإدارة و المستهلكين و المجتمع".[2]

التمويل هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها و هذا التعريف يتكون من العناصر التالية :

1- تحديدا لوقت الحاجة إليها.
2- البحث عن مصادر للأموال .
3- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.[3]

الفرع الثاني : أنواع التمويل و معايير تقسيمه

بما أن التمويل أساس ممارسة أي نشاط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتبعا لتعدد مصادر ووسائل التمويل و دور مؤسسات الوساطة المالية (مالية مصرفية، مالية غير مصرفية)، يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة معايير:[1]

[1] سحنون سمير،" إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "- حالة الجزائر- ماجستير في اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 04-05 ص 41

[2] جميل محمد سلمان خطاطبة،"التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن"، مذكرة ماجستير،1996 ،جامعة الأردن ص 38

[3] طارق الحاج، " مبادئ التمويل "، دار الصفاء للنشر، عمان و الطبعة الأولى 2010 ص 21

1/ معيار الملكية : تمويل ذاتي و تمويل عن طريق الديون.

2/ معيار الزمن : ونعني به تاريخ الاستحقاق،و يشمل التمويل قصير الأجل و المتوسط و الطويل الأجل.

3/المعيار الداخلي و الخارجي: و فيه نجمع المعيارين السابقين، حيث يشمل المعيار الداخلي(التمويل الذاتي للمؤسسات،للأفراد و للحكومة)،وأما التمويل الخارجي فيشمل(التمويل المباشر و تمويل الوساطة المالية)،و عليه نرى أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشمل التمويل الذاتي،و التمويل المباشر و تمويل الوساطة المالية المعبر عنه بالتمويل غير المباشر .

الشكل (1) : مخطط تقسيم مصادر التمويل

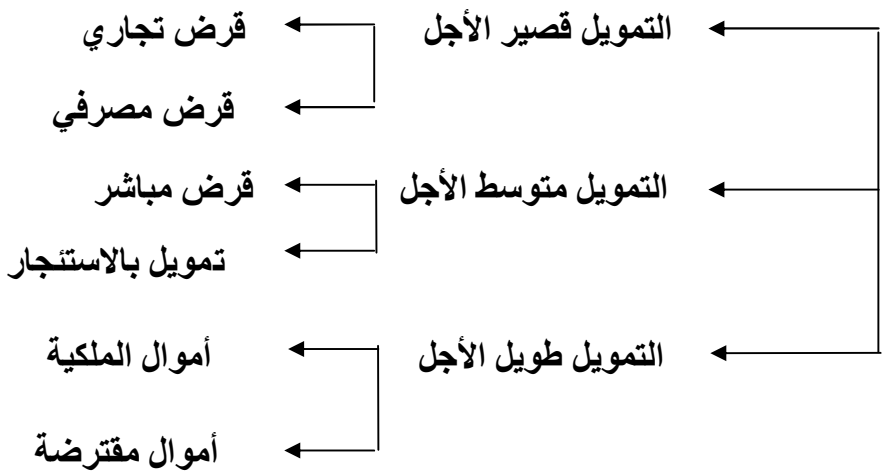

المصدر : خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان،"دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، المركز الجامعي بالمدية، يومي 17-18 أفريل 2006.ص 399

1/ **من حيث الملكية** : وتقسم إلى :

1/ أ - **التمويل من المالكين أنفسهم :** و ذلك من خلال عدم توزيع الأرباح،زيادة رأس المال،و يطلق عليه بأموال الملكية **Equity Financing** .

[1] خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان "دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، المركز الجامعي بالمدية، يومي 17-18 أفريل 2006 ص399

1/ ب-التمويل من غير المالكين (المقرضين): و قد يكونوا موردين المنشأة، أو البنوك أو مؤسسات مالية..الخ ويطلق عليه بأموال الاقتراض « **Debt Financing** » .

2/من حيث (الفترة الزمنية):ينقسم إلى :

2 / أ- تمويل طويل الأجل : القروض البنكية،السندات،وتكون مدتها أكثر من 10 سنوات .

2/ ب- تمويل متوسط الأجل: و هو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين فترة السنة و العشرة سنوات مثل القروض المصرفية...الخ.

2/ ج- تمويل قصير الأجل:و هو الذي تكون مدته أقل من سنة مثل: القروض البنكية التمويل التجاري، أذونات الخزينة ...الخ.

في التمويل القصير الأجل نجد :

- تمويل مصرفي : و هو الذي نحصل عليه من البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.
- تمويل تجاري: وهو الذي نحصل عليه من التجار.[1]

3/ **من حيث المصدر :**

3/ أ- التمويل داخلي : مصدره المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل: بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح.[2]

إن تمويل احتياجات المؤسسة يجب أن يولد أو ينشأ من المؤسسة ذاتها و هو ما يعرف بالتمويل الذاتي(**auto financement**) و الذي يعرف على أنه قدرة المؤسسة على تمويل نفسها انطلاقا من خلال العمليات التي تقوم بها،أي أن المؤسسة تعمل على تحقيق فائض من الأموال التي تحتاج إلى تمويل نشاطاتها و يتم هذا بعد الحصول على نتيجة الدورة إذ يجب على المؤسسة أن تتمتع باستقلال مالي و ميزانية ذاتية و أنها تأخذ القرار في اتخاذ الخطط الخاصة بالاستثمار .

نظرا لضعف إمكانية التمويل الذاتي و ذلك للأسباب التالية: انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة و ارتفاع الأجور،إضافة إلى ارتفاع المديونية فكل هذه الأسباب جعلت المؤسسة تلجأ إلى مصادر خارجية.[1]

---

[1] طارق الحاج، " مبادئ التمويل"، مرجع سبق ذكره ص 25- 26

[2] طارق الحاج، مرجع أعلاه ص 26

3/ب- تمويل خارجي : و يكون مصدره من خارج المؤسسة و بعيدا عن مالكيها ،مثل الاقتراض البنكي التمويل التجاري،السندات ...الخ .[2]

يقصد بالمصادر الخارجية للتمويل هي تشمل على جميع الأموال التي تأتي من مصادر خارجية وتعتبر مكمل للتمويل الداخلي،حيث إذا لم يكفي التمويل الداخلي فإن المؤسسة تلجأ إلى الاقتراض من البنوك أو عن طريق طرح الأسهم في الأسواق،أو إصدار السندات في البورصة في إطار التمويل الخارجي،يمكن أن نقسمه إلى قسمين :

3/ب -1 التمويل المباشر: هو العلاقة المباشرة بين المدخر و ذوي الفائض في الأموال و المقترض وذوي العجز المالي دون اللجوء إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي.[3]

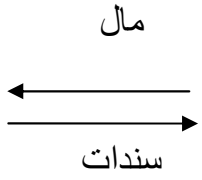

3/ب -2 التمويل غير المباشر: و يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الوساطة المالية سواء المؤسسات المالية أو النقدية،إذن التمويل غير المباشر يتطلب تدخل الوسيط المالي(بنوعيه) لتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وهذا ما يسمح بعملية خلق(إنشاء) النقود عند البنوك.

التمويل غير المباشر يتميز بكون النظام المصرفي هو أساس التمويل،يقوم فيه البنك المركزي(بنك الجزائر حاليا) بدور المقرض أو الملاذ الأخير،و الاقتصاد الذي يتميز بهذا النمط من التمويل يطلق عليه اسم " اقتصاد الاستدانة". [4]

ينقسم التمويل غير المباشر إلى :

---

[1] بن أشنهو فريدة،" نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب"، حالة ولاية تلمسان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية ،تخصص نقود و بنوك ،جامعة تلمسان 2004-2005 ص 82

[2] طارق الحاج " مبادئ التمويل"، مرجع سابق ص 26

[3] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، مرجع سابق ص 138

[4] خليل عبد القادر ،بوفاسة سليمان " دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مرجع سابق ص 401

❖ **التمويل غير المباشر للمؤسسات المالية غير البنكية :**

في هذا النوع من التمويل فإن الوساطة المالية هي عبارة عن مؤسسات غير بنكية تعمل على إقراض ذو العجز في التمويل حيث أنها تقرض مما تقترض، تعمل هذه المؤسسات على التقليص من حجم الاكتناز و الادخار و العمل على توظيفه في مشاريع استثمارية.

- تعمل هذه المؤسسات على منح القروض متوسطة و طويلة الأجل.
- تقوم بعمليات للتوظيف المالي مثلا: إصدار سندات و المشاركة في مختلف المشاريع و المؤسسات،ذلك للحصول على أسهم لتعمل على تنفيذ الاستثمارات طويلة الأجل باستعمال رؤوس الأموال الخاصة.

❖ **التمويل غير المباشر للمؤسسات المالية البنكية :**

يتميز هذا التمويل بإصدار البنك عن طريق تمويل نقدي لسند قدمه المقترض له، حيث أن للبنك إمكانية تحويل سندات الملكية أو سندات دين، الأصول الحقيقية مما فيها من ذهب و أيضا الحقوق الشخصية أي عمولات صيغة إلى نقود.[1]

الفرع الثالث : معايير التمويل :

1/ معايير التمويل باستخدام المدى:تقسم مصادر التمويل حسب المدى إلى صنفين أساسيين،فبالنسبة للتجهيزوالاستثمارتحتاج المؤسسة للقروض الطويلة و المتوسطة الأجل .

أما في حالة نقص السيولة أو سد عجز الميزانية في دفع الأجور أو المصاريف، تحتاج المؤسسة للمصادر قصيرة الأجل.

1/ أ- <u>التمويل قصير الأجل:</u> short terme_Financing

إن التمويل قصير المدى أهم استعمالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يدعى أيضا بالتمويل الاستغلالي. يستعمل كقروض في تمويل التكاليف العادية و الدائمة للإنتاج حتى تتمكن المؤسسة من متابعة نشاطها أو ضروريات الصندوق،و هي حالات الإختلالات المؤقتة.[2]

[1] الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ،ص 13

[2] سحنون سمير،مرجع سبق ذكره ص 41-42

وله أشكال مختلفة منها : الائتمان التجاري و الكمبيالات و القروض من البنوك و الاقتراض الداخلي و التمويل عن طريق الضرائب ...الخ.

ا لائتمان التجاري أول مصدر من مصادر التمويل قصير الأجل، و ذلك لسهولة الحصول عليه.

تأتي بعد ذلك البنوك كمصدر تمويل قصير الأجل للشركات تدخل ضمن الميزانية العمومية للمؤسسة، في بند (القروض المصرفية قصيرة الأجل)..[1]

1/ب- التمويل متوسط المدى: إن حاجة المؤسسة للمصادر الخارجية، متوسطة و طويلة الأجل، يعد أمرا حتميا لمواكبة التقدم التكنولوجي و نفقات البحث و التنمية، كما أنها مجبرة على استخدام مصادر التمويل للتحديث أو التوسع، لتنمية قدرات المؤسسة السوقية و التنافسية.

وقد لاحظ عدد من الكتاب أن ملاك المؤسسات الصغيرة لا يتمكن في أغلب الأحيان من توفير الرصيد اللازم للاستثمار من مصادرهم الداخلية.[2]

لذلك تلجأ المؤسسات إلى القرض المتوسط الأجل يعرف على أنه :

قرض بنكي يقدمه البنك للمؤسسة لتمويل استثماراتها التي لا يتجاوز عمر استعمالها أكثر من سنة مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة.و نظرا لطول هذه المدة يكون البنك معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد.[3]

1/ج- القروض طويلة الأجل long terms loans:

يعرف التمويل طويل الأجل بأنه الحصول على الأموال التي يكون استحقاقها أكثر من سنة وتنقسم الأموال الطويلة الأجل إلى نوعين رئيسيين هما :

1- أموال الاقتراض طويلة الأجل، والتي تمثل التزاما على المنشأة تجاه الغير.

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية "، مطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 1997 ص 152

[2] سحنون سمير،مرجع سبق ذكره ص 42

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون الجزائر الطبعة الثانية 2003 ص 74

2- أموال الملكية، وهي حقوق المساهمين و التي تمثل التزام المنشأة تجاه مالكيها، وهي أموال لا يوجد لها موعد استحقاق.[1]

2/ استخدام التمويل الاستثماري في المؤسسة :

إن عملية منح البنوك القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل هي المساهمة الفعلية للبنك في التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية في إنشاء أو توسع المشاريع،وتشمل التجهيز و البناء، و الأراضي و يستخدم هذا النوع من التمويل في المؤسسة إما في حالات النشأة أو التوسع .

- **المؤسسات الناشئة:** قد لا تحتاج المؤسسات الناشئة إلى موارد خارجية لتغطية المصارف انطلاقا كحالة**(Micro-enterprise)**،إلا أن مجالات الاستثمار واسعة و لاسيما منها النشاط الصناعي و التكنولوجي، إذ يتطلب موارد مالية هامة نسبيا ، و لذا قد يلجأ المنظمون إلى البنوك للحصول على تمويل،لكن البنوك تتلقى طلبات هذه المشاريع و تصنفها في رتبة المخاطرة.و تدعى في الأوساط البنكية ب **"cocktail de Mort "**.

تحديث المؤسسة و التوسع : تتطلب عملية استبدال المعدات، و أدوات العمل و ترميم المباني موارد مالية متوسطة و طويلة الأمد،إذ تستطيع المؤسسة التأهيل لوضعها في السوق أو تحسين طبيعة منتجاتها و خدماتها.و يمكن في هذا الصدد للمؤسسة تمويل مستلزمات التوسع و التحديث باستخدام المصادر الذاتية.[2]

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره ص 113-125

[2] سحنون سمير،" إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ", مرجع سبق ذكره ص 43

الشكل رقم (02) قنوات التمويل الاستثماري للمؤ ص و م :

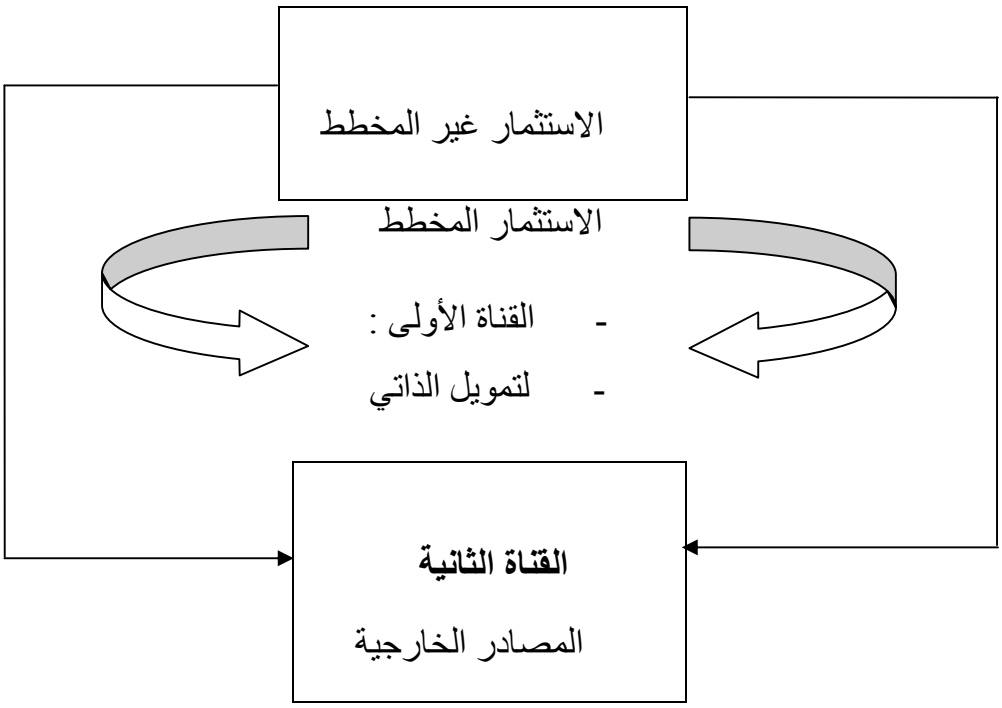

المصدر : سحنون سمير ،" إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" حالة الجزائر،ماجستير في اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة تلمسان 04-05 ص 43

المطلب 2 :المصادر التقليدية للتمويل:

يطلق على مصادر التمويل ب" الهيكل المالي" ،و تعبر عن تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال لتمويلها،وتمثل كافة عناصر جانب الخصوم،و تشمل كلّ الفترات عكس "هيكل رأس المال" الذي يشمل فقط على التمويل طويل الأجل .[1]

و نظرا لأن التمويل أساس ممارسة أي نشاط و تبعا لتعدد مصادر التمويل، تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مصادر مختلفة لتمويل نشاطاتها سواء كانت بالأموال الخاصة أم عن طريق الديون، و يختلف كل مصدر حسب النوع و الشروط و التوقيت ونصنفها إلى ما يلي :[2]

1- التمويل الذاتي و العائلي و الأصدقاء.

2- التمويل من السوق غير الرسمي الإقراض .

[1] خليل عبد القادر، بوفاسة ،" دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مرجع سبق ذكره ص 399

[2] سحنون سمير، مرجع أعلاه ص 44

3- التمويل من البنوك التجارية في إطار سياستها التقليدية.[1]

1- التمويل الذاتي : "Auto Financement"

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية،و يعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها ، كما يعتبر كمعيار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل ماليا مع المؤسسة،ويكفي أن نذكر هنا أن البنوك تشترط في كثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الحصول على قروض أن لا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه عن نسبة معينة .

يتكون التمويل الذاتي من: الأرباح غير الموزعة و الإهتلاكات السنوية للأصول و مؤونات الخسائرو الأعباء طويلة الأجل. كما يحسب التمويل الذاتي بالعلاقة :

إجمالي التمويل الذاتي= النتيجة الصافية +الإهتلاكات + مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل.[2]

تعتبر المصادر الذاتية من المصادر ا لأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وأظهرت عديد من الدراسات الميدانية اعتماد جزء كبير منها على هذا المصدر لتمويل نشاطاتها المختلفة و هي مجموعة من المصادر الخاصّة عبارة أساسا عن المدخرات الشخصية و الأرباح غير الموزعة.

وبمعنى آخر تعد من المصادر الواسعة النطاق،كالموارد و الاحتياطات المختلفة و المتراكمة(كالأرباح،أو التحويلات...الخ) ،ويتعدى هذا المصدر على الموارد كتحصيلات مالك المؤسسة مثل: الادخارات تحت الطلب،أو من خلال العقارات أو الموارد المحصل

[1] عبد الرحمن يسري،" تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها "دار النشر و التوزيع،الإسكندرية 1996 ص 37

[2] مبارك لسلوس ،التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر 2004 ص 36

عليها بعد الميراث،كما تمتاز هذه المصادر بالسهولة و عدم التعقيد لأنها تستخدم بدون إجراءات أو ترتيبات قانونية بالمقارنة بالمصادر الأخرى.[1]

تعتمد المنشآت (المؤسسات الصغيرة المتوسطة)في الجزء الكبير من احتياجاتها التمويلية على الموارد الذاتية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد لأفراد العائلة الممتدة (Extended Family) والأصدقاء و بشكل خاص عند الإنشاء أو التكوين.و المشاكل الأساسية هنا تتمثل في القيود Contraints الطبيعية على هذا المصدر خاصّة كلما كانت النزوات الخاصة ضئيلة أو موجودة في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع الآخرين أو أصول تصعب إسالتها إلى نقود في زمن مناسب دون خسارة.[2]

إن التمويل الذاتي يمثل المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات حيث يمول 60٪ إلى 70٪ من مجموع الاستثمارات،هو أحد أهم العناصر التي يجب أن تولي لها المؤسسة اهتماما بالغا فهو يعتبر :

- مؤشر متعلق بنشاط المؤسسة و ضمانا لأصحاب الأموال لاستثمار أموالهم .
- يعبر عن قدرة المؤسسة في تسديد ديونها و التزاماتها اتجاه المتعاملين الخارجين و عليه فكلما كان التمويل الذاتي مرتفعا فإنه يعبرعن التسيير العقلاني للإمكانيات الخاصة للمؤسسة حتى تستطيع هذه الأخيرة تحديد احتياجاتها التمويلية من المصادر الأخرى وذلك على المدى القصير أو المتوسط و الطويل الأجل .[3]

التمويل الذاتي = الإهتلاكات + الاحتياطات +المؤونات+الأرباح المحتجزة

- **الإهتلاكات:** هي" عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن الزمن،أو عن التطور التكنولوجي،أو أثار أخرى".
- **المؤونات:** يمكن تعريف المؤونة على أنها" مبالغ مالية ترصد لمقابلة انخفاض غير عادي في قيمة الأصول".

---

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره ص 44

[2] عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره ص 37

[3] ضيف أحمد،"أثر اختيار مصادر التمويل على نجاعة المشاريع الاستثمارية " ،دراسة حالة مجمع صيدال ،مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص المنظمة،التدقيق الاستراتيجي،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان 06-07 ص 138

- **الاحتياطات:** تعبر عن" الأموال المجمعة من طرف المؤسسة و التي تقتطعها من الأرباح المحققة وغير الموزعة و التي يضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة ".[1]

أ/ مزايا التمويل الذاتي : إن من أهم مزايا التمويل الذاتي :

- السماح للمؤسسة باستغلال الفرص الاستثمارية التي يتيحها السوق .
- ربح الوقت في عدم اللجوء إلى مصادر تمويلية أخرى و ما يترتب عنها من إجراءات إدارية و عقود و ضمانات...الخ.
- الزيادة في استقلالية المؤسسة باتجاه المؤسسات المالية .
- يعتبر التمويل الذاتي أقل المصادر المالية تكلفة بالنسبة للمؤسسة فلا يترتب عنه أعباء (فوائد) و لا ضمانات،الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر في حالة عدم الوصول إلى الأهداف المسطرة.
- اختيار المؤسسة للاستثمار بكل حرية و بعيدا عن الشروط التي تفرضها المؤسسات الملية،و عدم التقيد أيضا بالمدة التي قد تكون تعجيزية.

ب/ عيوب التمويل الذاتي : تتمثل عيوب و نقائص التمويل الذاتي فيما يلي :

- عدم كفاية التمويل الذاتي لتمويل كل الفرص الاستثمارية.
- زيادة أعباء الاهتلاك لزيادة مصادر التمويل الذاتية قد ينعكس على تكلفة المنتج بالزيادة، الأمر الذي قد يؤدي إلى قلة الطلب على منتوج المؤسسة و بالتالي انخفاض المبيعات.
- استعمال التمويل الذاتي في استثمارات منخفضة المردودية و ذلك بسبب الاعتقاد بأن هذا المصدر هو ذو تكلفة منخفضة مقارنة بالمصادر الأخرى.
- انخفاض أسعار الأسهم في المؤسسات ذات الأسهم بسبب بيع المساهمين لأسهمهم و ذلك لتفضيل مجلس الإدارة إعادة استثمار الأرباح بدل توزيعها على المساهمين.[2]

2- التمويل من المصادر غير الرسمية : أهم المصادر شيوعا في الدول النامية هي التمويل من المصادر غير الرسمية و خصوصا في المشاريع الناشئة،و أظهرت الأبحاث في المغرب العربي سنة 2001 من خلال عينة من المؤسسات المصغرة مكانتها في تمويل

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير،مطبعة دار البعث، الجزء الأول الجزائر 1990 ص 26-27 .

[2] ضيف أحمد،" أثر اختيار مصادر التمويل على نجاعة المشاريع الاستثمارية "،مرجع سبق ذكره ص 146-147

المشاريع،إذ قدرت ب 25 % في تونس، 35 % في الجزائر وهي تشمل:التمويل العائلي و الأصدقاء، تمويل المؤسسات و الزبائن، و السوق غير الرسمية للتمويل.[1]

1/2 - مصادر العائلة و الأصدقاء: CAPITAL FAMILIAL ET AMICAL

تتدخل في هذه المرحلة الأموال القريبة من المطور مثل الأقرباء و الأصدقاء و الزملاء و مؤسسات الرعاية في مجال الفكرة الجديدة و التي تتبع للجامعات و المراكز البحثية و مكاتب الإدارة البلدية و تكون في الغالب على شكل تقاسم لرأس المال أو قروض بدون فوائد أو منح. [2]

إن قروض العائلة من أهم مصادر التمويل في مختلف أحجام المؤسسة سواء أكانت فردية أم صغيرة أو حتى متوسطة. و لا شك أن البحث عن التمويل أولا يكون بطلب الفرد من العائلة إما بشكل مساهمة (منطق المؤسسة العائلية) أو شكل من أشكال القروض.

رغم ذلك،إن هذا النوع من التمويل له مشاكل و سلبيات عديدة، مثلا : في حالة التمويل تكون هناك شروط عديدة لاتخاذ القرار بمعنى إدارة المشروع تكون بطريقة غير موضوعية تدخل العديد من الأطراف أو احتكار رأي واحد،هذا قد يتسبب في فشل المشروع.

كذلك هناك قيود تتمثل في القيود الطبيعية على هذا المصدر خاصة كلما كانت الثروات الخاصة ضئيلة أو موجودة في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع الآخرين، تصعب إسالتها إلى نقود في زمن مناسب دون خسارة.

ومن جهة أخرى يشترط المساهمون على الفرد بالتزام تشغيل فرد من العائلة أو الأقرباء أو أصدقاء في المؤسسة،و هذا ما يمثل عبء على المؤسسة في حالة عدم كفاءة هؤلاء في نشاطها. [3]

2/2- مصادر من المؤسسات و الزبائن : Financement inter-entreprise

و هي مجموعة مصادر و تحويلات بين المؤسسات في شكل علاقات المورد و الزبون .

---

[1] Y .HAMED : le financement des micros entreprises. gratice .paris 2001 p 05

[2] روينة عبد السميع ،.حجازي إسماعيل " تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة بسكرة يومي 17-18 أفريل 2006 ص 307

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، دار الجامعة، 1996 ص 38 .

❖ **قروض المورد crédit fournisseur :**

يعد تمويل المورد كتمويل مباشر لنشاط الاستغلال. و يستخدم عادة في المؤسسات الصغيرة لتمويل نشاطاتها بتوريد المواد و السلع الوسيطية من موردين بفترة السماح . و أخذ هذا الصنف من التمويل تطورا مذهلا في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء، و الاختلاف هو أنه يصنف من المصادر غير الرسمية في ظل غياب أي ضمانات أو خصم تجاري (مجاني).

ساهم هذا المصدر في ظهور العديد من النشاطات التجارية لضعف الموارد التمويلية لدى أغلب الزبائن(كالشركات أو حتى الأفراد) ،ويلاحظ أيضا حاليا الاعتماد على البيع بالآجال بهدف تصريف المخزون المتراكم و الحصول على حصص جديدة في السوق .

❖ **تسبيقات الزبائن Avance des clients :**

تلجأ المؤسسات الصغيرة و خصوصا الحرفية إلى مصدر مسبق، و هو التمويل الكلي أو الجزئي لسلعة أو خدمة للزبون في صفقة دون الحصول عليها في اللحظة . و هذه الحالة متطورة في البلدان النامية، و تعد من بين أساليب التمويل للمؤسسات الحرفية، و كل المؤسسات التي تعمل وفق الطلبيات.إذ يحصل صاحب المؤسسة على قسط محدد أو أقساط غير محددة من مجموع الصفقة، ومن خلالها يتم شراء مواد أولية و استئجار العمالة.[1]

3/2- التمويل من السوق غير الرسمي Marché informel de crédit :

يأتي سوق الإقراض غير الرسمي من حيث الأهمية في تمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية في المرتبة الثانية و ربما الأولى أحيانا.و تنشأ الحاجة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الأقارب أو الأصدقاء في ظروف معينة.

فيلجأ أصحاب المنشات الصناعية الصغيرة إلى هذا السوق خاصة عندما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي .

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره ص 38

تؤكد الدراسات أن بعض المؤسسات تلجأ إلى السوق غير الرسمي لنقص مصادرها الذاتية والعائلية كما ذكرنا،و كذا لصعوبة الحصول على مصادر خارجية مؤسسية (من البنوك..الخ) وقد أثار وجود وفعالية هذه السوق جدلا كبيرا حول تمويل المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية على وجه الخصوص،لأن عمل السوق غير الرسمي ليس معروف،و هناك صعوبة جادة في تحديد سلوك تجار النقود في السوق غير الرسمي .

كثير من الدراسات تشير إلى أن تجار النقود في السوق غير الرسمي عادة ما يعطون قروضا صغيرة و لفترات قصيرة أو قصيرة جدا و بأسعار فائدة لا تبدو مرتفعة كثيرا فوق الأسعار الجارية في السوق الرسمي.

لكن ذلك فقط من الناحية الشكلية لأن فائدة هذا السوق غير الرسمي تحسب على الأيام أو الأشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة.و بالتالي يصبح المعدل السنوي للفائدة في السوق غير الرسمي مرتفعا بشكل مفزع.و تشير إحدى الدراسات أن سعر الفائدة في السوق غير الرسمي في البيرو مثلا : وصل إلى 800 % في السنة.

و يلاحظ أن تجار النقود ليس عندهم ما يسمى بفترة السماح قبل أن يبدأ السداد، فهم عادة يتشددون جدا فيما يأخذون من الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض فيأخذون من المقترضين : حليا ذهبية،أو الرهن العقاري" **préteur a Gage**"،أو يقوم تجار النقد غير الرسميين بتقديم قروض بأسعار مرتفعة. و يكونون دائما في استعداد للاستيلاء على الرهونات دون انتظار في حالات الإعسار.

تتحدد خصائصه في ثلاثة نقاط أساسية :

- معدلات الفائدة للحصول على تمويل في الأسواق غير الرسمية مرتفعة في أغلب الأحيان عن فوائد البنوك و المؤسسات المالية.
- طبيعة القروض هي عادة قصيرة المدى قد لا تتعدى بعض الأيام.
- في حالة انعدام الثقة لدى طرفي المعاملة(الدائن و المدين)تتطلب عملية تسليم أموال الرهن عقود رسمية .

تشهد الدول النامية عدة أشكال للتمويل غير الرسمي في تمويل المشاريع الصغيرة، هذا راجع لضعف إمكانية التمويل الذاتي وفي ظل غياب النشاط التمويلي الرسمي من البنوك

التجارية أو غيرها يتحول السوق غير الرسمي إلى سوق احتكاري.بسبب ظروف التشدد البنكي و الضمانات المالية العالية على القروض .

بهذا الصدد فهيكل التمويل غير الرسمي مختلف من حيث الطبيعة و منهج التمويل فنجد مثلا: بنوكا غير رسمية(تشمل تجار النقود بالفوائد و الضمانات)،أو الجمعيات المتخصصة في الاحتياط و التمويل و هي مجموعة هدفها توفير الموارد المالية في ظل غياب التمويل الرسمي عن طريق جمعيات تتكون من أشخاص أو عائلات.[1]

3/ التمويل الرسمي من (البنوك التجارية):

تعد البنوك و المؤسسات المالية أهم المصادر الخارجية استعمالا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعى بالمصدر الخارجي العادي.و أثبتت النظرية المالية أهميتها في تمويل المشاريع في مختلف مراحل تطورها.كما تعد من أهم مصادر التمويل في الاقتصاديات المتطورة و هي فعالة لكافة المشاريع.

غير أن البنك العالمي لاحظ في دراسة حول مساهمة البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجود عقبات خانقة. و أكد من خلال النتائج النهائية مساهمة البنوك تعادل 8 % فقط .

و أصدر بهذا الصدد توصيات في إسهام البنك أكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتخفيض سياسته التشددية « **Rationnement du crédit** ».[2]

أهمية التمويل البنكي :

إن للبنوك مكانة كبرى في تمويل الاقتصاد و لها دور دافع لتمويل التنمية عن طريق تحويل الأموال من أفراد لديهم فائض(الودائع) إلى أفراد و مؤسسات لديهم فرص استثمارية منتجة و هم يفتقدون للتمويل.وبالتالي يمثل البنك وساطة (وسيط مالي) يقوم بتحويل الأموال من قطاع له فائض لاخر له عجز مالي.

إن المؤسسة تلجأ إلى القرض البنكي باعتباره الملجأ الوحيد لها لتمويل احتياجاتها وخاصة و بعد ضعف إمكانياتها الداخلية حيث يمكن أن نعرف البنك على أنها مؤسسة مالية

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، بتصرف ص 39-40-41

[2] سحنون سمير ،"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، مرجع سبق ذكره ص 48

مهمتها الأساسية تتمثل في استقبال الودائع من الجمهور أو منشات الأعمال أو الدولة و ذلك لإقراضها للآخرين بغية الاستثمار في مشاريع معينة حيث من خلال هذا التعريف يمكن أن نقول أن الوظيفة الأساسية للبنوك و هي منح القروض و السلفيات المختلفة، كما أنه يعتبر وسيط بين أصحاب المال و أصحاب المشاريع و بالإضافة إلى أنه يعتبر كعضو حيوي في الحياة الاقتصادية و أنه يوفر الأمان لأموال المودعين مما يجعله يحقق الرفاهية و النمو و الازدهار للمجتمع.[1]

ومن خلال مساهمة البنوك في تمويل التنمية، فإن للتسهيلات الائتمانية التي تمنحها،نتائج اقتصادية كثيرة نذكر منها :

- تقوم التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية، حيث تعتمد عليها النشاطات الاقتصادية في توفير احتياجاتها من السيولة لتمويل عملياتها المختلفة .
- يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة،لأن الإفراط والمبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي إلى آثار تضخمية،والانكماش قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المؤسسات النشاطات وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ولهذا يجب أن يكون الائتمان متوازنا وملبيا للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد الوطني[2].

حدود التمويل المصرفي :

رغم أهمية الوساطة المالية البنكية ، في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها لا تسمح بخلق ظروف عادية لمعظم الم،ص،م ،منها طرق و إجراءات التمويل محدودة أو معدلات الفائدة مناسبة، و شروط ،أو فترة التمويل .

ك ما تجد هذه المؤسسات في تعاملها مع البنوك مشاكل و قيود عديدة، كالقوانين المعقدة و العدد الهائل من الوثائق المطلوبة،و طول فترة دراسة الملفات، وهي من بين أهم المشاكل التي تعترض المنظمين في الحصول على التمويل اللازم .

و نضيف في هذا السياق الصيغ الزمنية و تواريخ استحقاق الديون فأغلبيتها لا تراعي المؤسسات الصغيرة. بحيث يرى الكثير من الكتاب في هذا الأمر أن البنوك تدعي أنها لا

[1] بحراز يعدل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002 ص 107

[2] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 57

تفرق بين المؤسسات في تقديم القروض لا تستعمل مبدأ الأفضلية ، لكن الواقع غير ذلك إذ أنها تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المشروع و حجمه و مخاطر تمويله في الحسبان .[1]

لقد تطرقنا في المباحث السابقة إلى مصادر التمويل التقليدية أو الكلاسيكية والمعروفة في مالية المؤسسة،والتي تتمثل في القروض بمختلف أنواعها.

كل هذه المصادر معروفة ومستعملة في الاقتصاد الجزائري،إلا أنها تمثل عبئا على المؤسسات،خاصة الصغيرة والمتوسطة نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية، لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية.[2]

المطلب الثالث: المصادر الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعني كل المصادر المتوفرة لدى الدول المتقدمة وتستخدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،لكنها نادرة الوجود في الدول النامية،رغم أهميتها في تمويل هذا الصنف من المشاريع.

هنالك تشكيلة واسعة و متنوعة لمصادر التمويل المؤسسي، تستجيب لمختلف مستويات نمو المشاريع سواء أكانت قروض مصغرة أو دعم مادي حكومي و كل أنماط التمويل المتطورة بما فيها سوق الإصدار و الدخول في البورصة.

نجد أهمها :

1-القرض الإيجاري : LE CREDIT BAIL (Leasing)

يعتبر هذا النوع من التمويل حديث النشأة ظهر في الو.م. أ في 1950 و استخدم لأول مرة في فرنسا رسميا سنة 1965،و منطلق وجوده كمصدر تمويل المشاريع هو تخفيف من حدة أعباء المؤسسة وكل تكاليف القروض الاستثمارية التقليدية،ويعني التأجير التمويلي،تسليم

[1] سمير محمد أحمد، معوقات التمويل من وجهة نظر مصرفية. ندوة واقع و مشكلات الم،ص،م و سبل دعمها و تنميتها، الرياض 2001

[2] ليلى لولاشي،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ، الجزائر2004-2005. ص 16

العقار أو المعدات لفترة زمنية محددة بمقابل الأقساط المتفق عليها و هذا يتم منذ بداية الصفقة.[1]

إن تطور وسيلة الإنتاج اليوم مرتبط بشكل كبير بتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لأنها المحرك الرئيسي لزيادة الاستثمارات،إلا أن هذه المؤسسات تواجه جملة من الصعوبات لتحقيق ذلك،أهمها كيفية تمويل احتياجاتها المتزايدة.وفي هذا الصدد تبرز أهمية قرض الإيجار كوسيلة لتمويل الاستثمارات على المدى المتوسط و الطويل، لذلك تعتبر الأمر09/96 المؤرخ في 19 شعبان 1416 ه الموافق ل 10 يناير1996 بمثابة خطوة هامة في مسار الإصلاحات الهيكلية بعدما ثبت أن هذه الوسيلة قد أسهمت بفعالية كبيرة في زيادة الاستثمارات في الدول المتقدمة.

عندما تريد المؤسسة زيادة استثماراتها، فإنها تصطدم غالبا بقلة الموارد المالية، سواء كانت داخلية أو خارجية، لذلك تلجأ إلى التمويل بالاستئجار.كوسيلة لتمويل استثماراتها على المدى المتوسط و الطويل،والذي يعد حلا لتفادي المشاكل التي تعرقل نمو و تطور المؤسسة، وقد عرفت هذه الوسيلة تطورا معتبرا يمكن رده أساسا إلى أنها من المنتجات المالية النادرة التي يجد فيها جميع الأطراف فائدة،سواء كانت هذه الفائدة جبائية أو محاسبية أو مالية. وفيما يلي سنستعرض مفهوم التمويل بالاستئجار،أنواعه، خصائصه و مبررات لجوء المؤسسة لاستخدامه.[2]

مفهومه :

في البداية نشير أن هناك اختلاف وتعدد للمصطلحات المترجمة للكلمة الأصلية "Leasing"باللغة الإنجليزية" Crédit bail"باللغة الفرنسية ولكن مجمل هذه المصطلحات تشير إلى نفس الشيء أي إلى الائتمان الايجاري واهم هذه المصطلحات " الاعتماد الايجاري،القرض الايجاري،تمويل الأصول الثابتة...الخ.

[1] سمير محمد عبد العزيز،التأجير التمويلي،مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2000 . ص 74

[2] زغيب مليكة ،" دور أهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 05 (2005) ص 172- 174

ويعني التأجير التمويلي، تسليم العقار أو المعدات لفترة زمنية محددة بمقابل الأقساط المتفق عليها و هذا يتم منذ بداية الصفقة.

هو اتفاق تعاقدي بين المؤجر و عادة يكون بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك و المستأجر للاستثمارات لمدة معينة مقابل دفع قيمة الإيجار،و يتيح هذا الاتفاق التعاقدي للمؤسسة إمكانية الحصول على الآلات و المعدات اللازمة لمباشرة نشاطها خاصة تلك المؤسسات التي في بداية التأسيس،مع إمكانية الحصول على تلك التجهيزات أو المعدات عند نهاية العقد.[1]

- كما وأن القرض الإيجاري أو ما يسمى بالاعتماد الإيجاري يختلف تعريفه من باحث لآخر كل حسب تخصصه ووجهة نظره،لذا فقد تناولت تعاريف مختلفة للقروض الايجارية لتوضيح الرؤية أكثر :

- فهو يمثل وسيلة لتمويل استعمال الأصل دون الحاجة إلى تملكه بالشراء،و ذلك خلال فترة محددة، قد تمثل العمر الاقتصادي للأصل،ويستعمل مقابل قيمة إيجارية يدفعها مستأجر الأصل إلى المؤجر خلال فترة عقد الإيجار،مع التزام المستأجر بصيانة الأصل و التأمين عليه خلال مدة العقد .[2]

- وقد عرفه "**luc Bernet-Rollande** " الاعتماد الإيجاري هو تقنية تمويل التي يقوم بها البنك أو مؤسسة مالية بشراء أصل منقول أو غير منقول من أجل تأجيره إلى مؤسسة ما،و يمكن لهذه الأخيرة شراء الأصل المؤجر لها بثمن يكون عموما منخفضا بعد انتهاء العقد.[3]

- حسب الشركة العربية للإيجار" الاعتماد الايجاري هو عملية تجارية و مالية،فيها تقوم المؤسسة المالية (المؤجر) بتقديم الأصل إلى المستأجر على شكل إيجار خلال فترة زمنية محددة مع دفع ثمن الإيجار الأقساط) في تلك الفترة،بعد انتهاء مدة العقد يمكن للمؤجر أن

---

[1] عمران عبد الحكيم " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة حالة ولاية المسيلة، مرجع سبق ذكره ص 81

[2] لدرع خديجة،" الاعتماد الايجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،تخصص اقتصاد دولي جامعة مستغانم 2007-2008 ص 7

[3] Luc Bernet-Rollande ; principes de technique bancaire ;duno ;paris ;2002 ;p 261 .

يعرض خيار الشراء على المستأجر،والاعتماد الإيجاري هو منتوج موجه بشكل خاص إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك إلى المؤسسات الكبرى و المهن الحرة."[1]

عرض مضمون الأمر 96-9 المتعلق بالاعتماد الإيجاري في الجزائر :

رغم اختلاف وتعدد المصطلحات المترجمة للكلمة الأصلية **"Leasing"**التي استقرت إلى مصطلح « **crédit bail** » في فرنسا إلا أنه وقع اختيار المشرع الجزائري على ترجمة "الاعتماد الايجاري" للتعبير والتدليل على عملية قرض الإيجار،عبر مختلف القوانين و الأوامر المعدة لهذا الغرض،بالنسبة لنا اعتمدنا مصطلح قرض الإيجار من بين مجموعة من الاختيارات التي وضعناها كترجمة للمصطلح الأصلي".

مفهوم قرض الإيجار و أنواعه : تعرف المادة الأولى من الأمر**96-9** قرض الإيجار كعملية تجارية و مالية منجزة بواسطة المصارف و المؤسسات المالية أو الجزائريين أو الأجانب،أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين أن يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر و يقع بالضرورة على أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية،ومنذ البداية يتبين لنا مايلي من نص المادة الأولى:

- طبيعة العملية : عملية تجارية و مالية أي عملية اقتصادية .
- المؤجرون: المصارف، المؤسسات المالية، أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا و معتمدة.
- المستأجرون: المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون أو الأجانب طبيعيون كانوا أو معنويون.
- موضوع الإيجار: أصول منقولة و عقارية، محلات تجارية و مؤسسات حرفية.
- اختيار الشراء: كل مؤسسة تبعا لنشاطها. [2]

[1] من الموقع الالكتروني للشركة العربية للايجار المالي www.Arableasing-dz.com

[2] إبراهيمي عبد الله قرض الإيجار في الجزائر، فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و دورها في التنمية، الأغواط 2002 ص 4-6

يمكننا تقسيم عملية التمويل بالاستئجار وفقا لمعايير مختلفة كطبيعة الأصل محل الاستئجار أو الخدمات الملحقة بهذا الذوع من العقود و الشروط المرتبة عن ذلك، للتمويل بالاستئجار شكلين هما :

- أنواع التمويل بالاستئجار:

أ-استئجار الخدمة (التشغيلي) :

- يتسم هذا النوع من العقود بانتفاع المؤسسة المستأجرة من الأصل المؤجر و علاوة على ذلك فهي تنتفع بخدمات الصيانة التي تؤخذ تكلفتها في الحساب عند تقدير الإيجار،بينما تتحمل المنشأة المستأجرة أقساط الإيجار و تكلفة تشغيله،و من مميزات هذا النوع من التأجير أن دفعات الإيجار،لا تكفي لتغطية التكلفة الكلية للأصل،و سبب ذلك أن عقد الإيجار لا يمتد لنهاية العمر الافتراضي للأصل.ولذلك تتم تغطية التكلفة الكلية للأصل عن طريق بيعه أو إعادة تأجيره. و إذا ما تقادم الأصل بسبب التطور التكنولوجي أو الالتزام بشراء أصل لم تعد بحاجة إليه إطلاقا.[1]

ب-الاستئجار المالي أو التمويلي :

- الاستئجار المالي للمعدات، حيث يقوم المحتاج إلى أحد الأصول الثابتة بتحديد الأصل الذي يرغب باستئجاره، ثم يتفاوض مع المنتج أو الموزع للأصل حول كل الأمور بالسعر و شروط التسليم و يوقع على الاتفاق.

يلي ذلك قيامه بالاتفاق مع أحد البنوك أو شركات التأجير على أن يقوم الأخير بشراء الأصل من المنتج أو الموزع بالشروط السابقة المتفق عليها،وعلى أساس أنها ستقوم بتأجيره الأصل،بمجرد شرائه،مدة تأجير محددة مقابل التزام مالي يغطي عادة تكلفة الأصل بالإضافة إلى عائد مناسب لاستئجار المؤجر.[2]

[1] زغيب مليكة ،دور و أهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مرجع سبق ذكره ص 176

[2] جميل محمد سلمان خطاطبة،" التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن"،مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الأردن 1996 ص 44-45

ج- البيع ثم الاستئجار : في هذه الحالة تقوم المؤسسة ببيع إحدى أصولها إلى مؤسسة مالية بنك مثلا، و في نفس الوقت توقع معها اتفاق لاستئجار هذا الأصل خلال فترة زمنية معينة حسب شروط العقد،يحق للمؤسسة المؤجرة بأن تسترد الأصل عند انتهاء عقد الإيجار.[1]

و سنحاول أن نبين صيغة هذا التمويل من خلال الشكل التالي [2]:

الشكل رقم : (03) : صيغة التمويل "البيع ثم الاستئجار" :

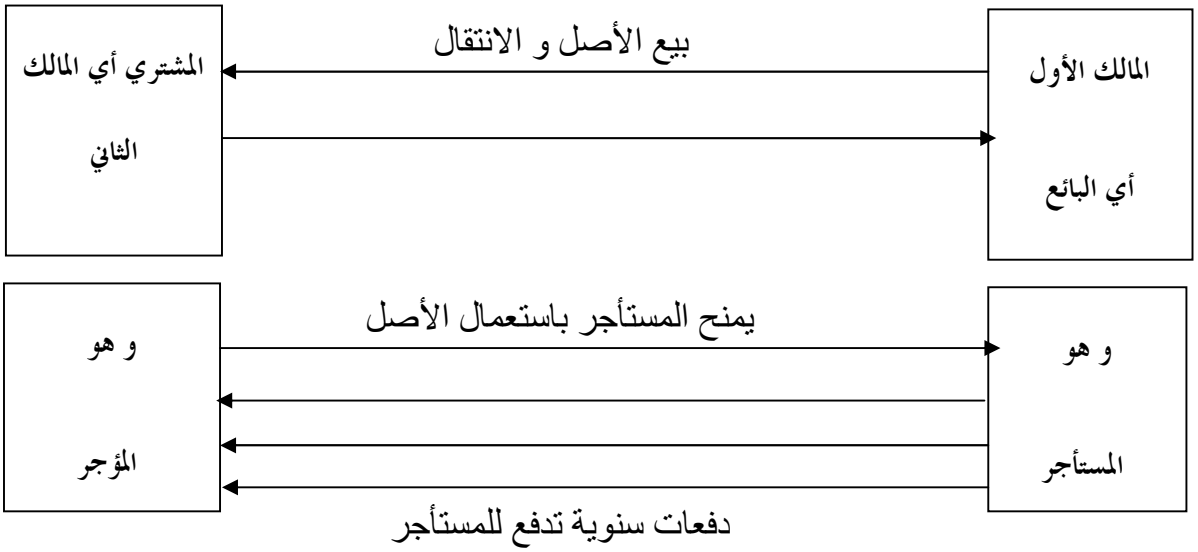

المصدر : محمد كمال خليل الحمزاوي،" اقتصاديات الائتمان المصرفي" ، منشأة المعارف ، الطبعة الثانية الإسكندرية، مصر2000 ص 427

د- التأجير الرفعي :

في هذا النوع من التأجير وضع المستأجر لا يختلف كثيرا عن الصيغ السابقة، فهو ملزم بدفع أقساط الإيجار خلال مدة العقد.

أما بالنسبة للمؤجر فهو يقوم في هذه الحالة بتمويل هذا الأصل بالأموال المملوكة بنسبة معينة والباقي يتم تمويله بواسطة أموال مقترضة وفي هذه الحالة فإن الأصل يعتبر كرهن لقيمة القرض،وللتأكيد على ذلك فإن عقد القرض يوقع من الطرفين المؤجر والمستأجر رغم أن المؤجر هو المقرض الحقيقي،أما المستأجر هو الذي يستعمل الأصل يوقع بصفته

[1] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية-طبع-نشر-توزيع، الاسكندرية1999 ،ص298

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي،" اقتصاديات الائتمان المصرفي" ، منشأة المعارف ، الطبعة الثانية الإسكندرية، مصر2000 ص 427

ضامنا للسداد،ونشير أن هذا النوع من التأجير عادة ما يكون في الأصول الثابتة المرتفعة القيمة.[1]

خصائص الاعتماد الايجاري : من خلال ما سبق يمكن استخلاص خصائص الاعتماد الايجاري التالية :

- يقوم المستأجر باستخدام الأصل دون الالتزام بشرائه،و هنا يتاح للمستأجر ثلاث خيارات أساسية (تجديد عقد الإيجار وفق شروط جديدة،إمكانية الشراء النهائي للأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد،الامتناع عن تجديد العقد،و إرجاع الأصل للمؤسسة المؤجرة).
- تقوم عملية الاعتماد الايجاري على علاقة بين ثلاث أطراف و التي تتمثل في المؤسسة المؤجرة،و المؤسسة المستأجرة،و المؤسسة الموردة لهذا الأصل،حيث تختار المؤسسة المستأجرة الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة،و تقوم بعدها المؤسسة المؤجرة بإجراءات الشراء لهذا الأصل من المؤسسة الموردة ثم تقوم بتقديمه إلى المؤسسة المستأجرة وفقا لشروط تعاقدية.
- يلائم الاعتماد الايجاري المؤسسات التي تمتاز بمحدودية قدراتها المالية و خصوصا م.ص.م ، حيث يسمح بتدبير التجهيزات دون دفع أية مبالغ باستثناء الإيجار المتفق عليه. [2]

2-مؤسسات تمويل رأس المال المخاطر : Société de capital risque

- نشأة ومفهوم رأس المال المخاطر: [3]

بعد أن تواري أسلوب المضاربة الذي أخذته أوروبا عن الحضارة الإسلامية خصوصا في القرن التاسع عشر،أخذ مرة أخرى يظهر في شكل رأس المال المخاطر،و مهمة الشركات تمويل الفنيين و الشركات الصغيرة،والتي لا يملك أصحابها كفايتهم من المال اللازم للتشغيل و تتعامل شركات رأس المال المخاطر مع هذه الأعمال بالمشاركة،و من ثم تعتمد

[1] بولعيد بعلوج، تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل، 2002، ص 12-13

[2] عمران عبد الحكيم" إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مرجع سبق ذكره،ص81-82

[3] روينة عبد السميع ،.حجازي إسماعيل،"تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر"، مرجع سبق ذكره ص 308

على أسلوب الجدوى الاقتصادية للمشروع و ربحيته و كفاءة إدارة المشروع،كبديل عن أسلوب البنوك التقليدية في تركيزها على الضمانات وسابقة الأعمال و حجم القوائم المالية ذلك أن رأس المال المخاطر يتم استرداده في نهاية برنامج الاستثمار بعد إدراج عائد يحسب على أساس الربح المحقق،ومن دون تقديم أي ضمان عند إبرام عقد المشاركة ويتحمل المستثمر (المخاطر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول .

إن معادلة هذه الشركات تقوم على (تكنولوجيا متقدمة – مخاطرة كبيرة – أرباح واعدة)، ومن ثم يلزم لنجاح هذه الشركات التحلي بروح المشاركة و الصبر في حدود ثلاث سنوات لضمان الأرباح الكبيرة.

إذن فالأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات هو قيامها على مبدأ المشاركة في الأرباح و الخسائر أي المشاركة في السراء و الضراء،وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (04) : مبدأ و أساس شركات رأس المال المخاطر

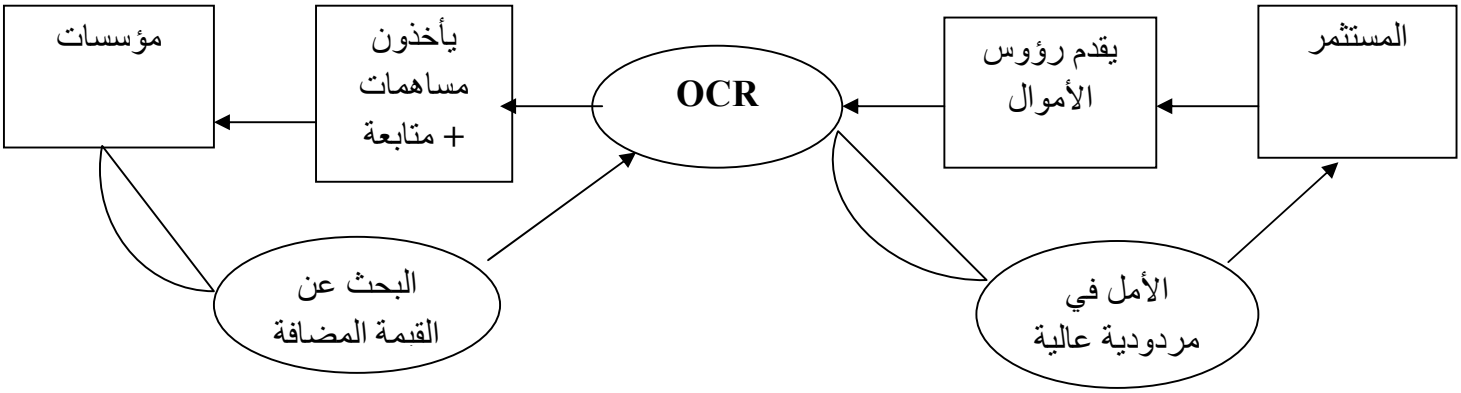

OCR : هم المتعاملون في رأس المال المخاطر

المصدر : روينة عبد السميع ،أ.حجازي إسماعيل،"تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر" ، الملتقى الدولي،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،في الدول العربية، جامعة بسكرة، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 308

من خلال الشكل يمكن تلخيص إجراءات التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر:

- في مرحلة أولى من نشاط هذا النوع من الشركات،تقوم هذه الأخيرة بتجميع الموارد المالية ومن هنا تظهر قدرة المساهمين في هذه الشركة و مهاراتهم في تجميع الأموال و جذب المستثمرين .

- بعدها تأتي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في إدارة ملفات الترشيح التي تقدم من طرف المشروعات الطالبة لهذا النوع من التمويل.
- ثم يتم تصنيف الملفات و اختيار المشروعات الأنسب لهذا التمويل و تحديد مرحلة و كيفية تدخلها في المشروعات المستفيدة.
- في مرحلة أخرى في إطار ممارسة هذا النشاط التمويلي تقوم شركات رأس المال المخاطر بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من المشروعات الممولة، لتعيد طرح اشتراكاتها يف السوق المالي. [1]

مفهومه :

تعرف مؤسسات رأس مال المخاطر على أنها كل رأس مال يوظف على انه تمويل لابتكار جديد،أو توسع مؤسسة،أو تأسيس مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (وهذا هو مصدر الخطر).وتكون هذه الصيغة في التمويل على شكل مشاركة، بمعنى أن صاحب رأس المال يصبح شريكا في المؤسسة.[2]

ويرجع أصل نشأة مهنة رأس مال المخاطر إلى اليوناني Thales de Milet مؤسس علم الهندسة، الذي أسس أول مشروع في التصنيع الزراعي(استخراج الزيت من الزيتون) بفضل القروض التي حصل عليها،والتي لولاها لما تمكن من إنشاء أو تطوير مشروعه، وتكررت التجربة خلال رحلات الأسبان والبرتغال إلى العالم الجديد(خلال القرنين15، 16).[3]

لذا فانه من مصلحة الدول النامية (خاصة الجزائر) أن تعمل على تنمية هذه المؤسسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،لتحقيق التنمية، وبالفعل قد صرح رئيس الجمهورية* "السيد عبد العزيز بوتفليقة" خلال اجتماعه مع المقاولين أصحاب المؤسسات الصغيرة

[1] بريش السعيد " راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "، مجلة الباحث/عدد 2007/05 ص8

[2] Olivier Tores, PME de Nouvelle approche, Economica, 1998, p105

[3] عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، مصر،2001،ص4

* كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنادي الصنوبر، يوم 2004/01/14 حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والمتوسطة بنادي الصنوبر 2004/01/14،في أنه سيتم إنشاء صندوق رأس مال مخاطر لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتولى الخزينة والمصارف تدعيمه وإقامته باعتماد 3.5 مليار دج،وقد أعلن أيضا في نفس الملتقى على تأسيس صندوق ضمان قروض الاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا الصندوق كما جاء على لسان الرئيس ثمرة التزام مشتركة بين السلطات العمومية و البنوك برأس مال قدره 30 مليار دج.

-أهداف شركات رأس المال المخاطر :

انتشرت هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية و بعده في الدول الأخرى بهدف :

1. مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري .
2. التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة .
3. توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر و التي تتوافر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع. و بذلك فإن رأس المال المخاطر هو طريقة لتمويل الشركات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها،وهذه الاستثمارات هي لأجال طويلة و غير سائلة و ذات مخاطر عالية لكن بعوائد عالية نسبيا .

- مراحل التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:

يلبي رأس المال المخاطر احتياجات الشركات في مراحل التمويل المختلفة و التي تتمثل في:

أ- تمويل المرحلة المبكرة :

يهدف رأس المال المخاطر إلى تمويل بحوث التنمية و التطوير للمشروعات الجديدة أو تقنيات جديدة قبل بدء النشاط الإنتاجي على نطاق تجاري و إلى تمويل إنشاء مشروعات جديدة (رأس مال ثابت- رأس مال عامل) و حيث الموارد المالية الكافية .

ب- مرحلة التمويل اللاحقة :

يهدف رأس المال المخاطر في هذه المرحلة تمويل تنمية و تطوير شركات قائمة و التي تحتاج إلى متطلبات تمويلية خاصة و تقدم آفاق نمو جذابة،و يتضمن ذلك توفير التمويل لأغراض التوسع للشركات غير المسجلة في البورصات بهدف مساعدتها على النمو و دخول أسواق جديدة أو الإحلال محل بعض الشركاء في رأس مال الشركات الرابحة و الذين يرغبون في التخارج .

ج- تمويل الحالات الخاصة :

يوجه رأس المال المخاطر لتمويل احتياجات خاصة لشركات ناضجة و التي تكون غالبا أجزاء من شركات ضخمة و يتضمن ذلك تمويل شراء حصة الملكية و السيطرة على شركات قائمة إضافة إلى تمويل الشركات ذات الأداء الضعيف و لكن يتوافر لديها فرص واضحة للتحسن.[1]

3/ التمويل عن طريق البورصة : (السوق المالي) :

يمكن للسوق المالي أن يكون ملجأ للمشروعات الصغيرة و المتوسطة إذا كان هناك قبول مساهمين فتح رأسمال من جهة و تلائم آليات و شروط البورصة،و في هذا الصدد عرف السوق المالي دورا مكملا في مختلف أحجام المشاريع في الدول المصنعة.

عموما إن المؤسسات متوسطة الحجم التي تمتلك درجات عالية من النمو و الكفاءة هي أكثر حظا للدخول في البورصة.غير أن طرح المؤسسة أسهمها في السوق لزيادة مواردها أو السندات صعب عندما يكون حجمها صغيرا نسبيا.

و يستحيل طرح هذا النوع من القيم المالية للم،ص،م في العديد من الدول النامية لغياب الأسواق المالية بحد ذاتها، فإذا وجدت فتقتصر على عدد محدود جدا من المؤسسات.

-أهمية البورصة في تمويل الاقتصاد :

[1] روينة عبد السميع، حجازي إسماعيل "تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر "، مرجع سبق ذكره ص309- 310

إن البورصة العمود الفقري للسوق المالي يتم فيها جمع المدخرات من كل فئات المجتمع و يمكن لأي شخص الاستثمار في البورصة بشراء أسهم أو سندات من مؤسسات تعود عليهم بعائد (مردود إيجابي أو سلبي).

إن للبورصة دور حيوي في تشجيع الاستثمار عن طريق عرض أسهم للشركات و حتى مؤسسات ناشئة و حصولها على رأس المال بكميات كافية.فالبورصة مكان لجمع الادخارات السائلة من الجمهور و تعبئتها بهدف استثمار.[1]

4/ صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي :

يعد نظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي نظاما مستقرا و مرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعا ون و الحرية،حيث تحكمه قيم و قواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل و بالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر.

و يرتكز الكثير من العلماء أن المبدأ في التمويل الإسلامي هو أن الفائدة المدفوعة أو المقدمة من البنوك التجارية تعتبر نوعا من التعاملات الربوية و هي محرمة شرعا.

وفي هذا الإطار نجد عدة أنماط تمويل في المصارف الإسلامية تأخذ بعين الاعتبار أسس التعامل في الإسلام من جهة و رغبات العملاء من جهة أخرى، حيث وفرت المصارف الإسلامية إلى جانب الإجارة أو المشاركة المنتهية بالتمليك صيغ أخرى نجزها فيما يلي :

1/4- المرابحة : هي عملية تبادل يقوم بمقتضاها المصرف بشراء سلعة ثم بيعها بهامش ربح متفق عليه،و هي عملية لا تستخدم إلا في حالة حاجة العميل لذلك،و لا يحصل المستفيد في هذه الحالة على الأموال لأغراض أخرى،بالتالي يتم تمويل عميل من خدمة حقيقية ينتج عنها ربح.

2/4- المضاربة: تعرف المضاربة أنها عقد يقوم بها صاحب المال(المصرف) و المستثمر(المضارب) باستخدامه في عملية الاستثمار بطريقة متفق عليها مسبقا، و يتناسب هذا النمط في التمويل المشاريع التي تمتاز بالمخاطر و المردودية المرتفعة.ويتم توزيع حصص الأرباح أو الخسارة على أساس تناسبي و منها يتحمل البنك الخسارة في حالات فشل المشروع.

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره ص 52

3/4- المشاركة : تعد المشاركة أهم أصناف التمويل في الاقتصاد الإسلامي مبني على تقاسم الأرباح أو الخسارة وفق رأسمال مساهمة أو بعبارة أخرى هي شراكة حقيقية بين البنك و العميل يحصل كلاهما على عوائد مبنية على أساس المردودية بعيدة كل البعد عن أسعار الفائدة و الضمانات كما هو الحال في البنوك التجارية.[1]

كما ذكرنا سابقا و انطلاقا من الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وما به من معوقات أمام تلك المؤسسات ، مدى الحاجة إلى الوقوف أمام تلك المعوقات،و علاجها بما يحقق للنظام التمويلي دوره في تنمية تلك المؤسسات،و تبدو هنا أهمية التمويل الإسلامي لتحقيق ذلك،بما يتضمنه من مزايا لا توجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي و يمكن إيجازها فيما يلي :

1- نوع أساليب التمويل الإسلامية و تعددها، فهناك أساليب للتمويل قائمة على التبرعات و البر و الإحسان كالقرض الحسن و الصدقات التطوعية و الزكاة و الوقف،و أساليب للتمويل قائمة على المشاركات،و أساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري، كالبيع الآجل و بيع السلم و التأجير التشغيلي و التأجير التمويلي، و كل هذا يتيح فرصا ومجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

2- أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية،و على أساس الحلال من الناحية الشرعية،وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من ضروريات و حاجيات و تحسينات. مما يحقق تخصيصا أمثل للموارد.

3- أساليب التمويل الإسلامية ليست نقيضا للضمانات، فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل و أخذ الضمانات الكافية التي تؤمن أموالها.

[1] سحنون سمير،.بونوة شعيب،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف ،يومي 17-18 أفريل 2006 ص 427-428

4- أساليب التمويل الإسلامية تنقل التمويل من أسلوب الضمان و العائد الثابت إلى أسلوب المخ اطرة و المشاركة،و الغنم بالغرم،فلا مجال هنا للاستفادة من طرف على حساب الآخر، كما في التمويل التقليدي، وهي بذلك تحقق معيار العدل في المعاملات .

5- سعر الفائدة كثمن للإقراض و الاقتراض هو ربا محرم شرعا،فضلا على أنه عملية دخيلة على النظام البشري،تضخم معها النشاط التمويلي بما فيه من أمراض التمويل و المقامرة،و انكمش فيه النشاط الإنتاجي بما فيه من تنمية ووفرة، وهذا بعكس أساليب التمويل الإسلامية التي تغلب النشاط الإنتاجي على النشاط المالي .

إن مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة حينما تتحول من الأسلوب الربوي إلى الأسلوب الإسلامي فإنها تقيم تنظيما جديدا فنيا و إداريا،حيث يتحول اهتمامها من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار،ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية .

و في هذا الإطار يمكن للمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة تبني آلية لتمويل تلك المؤسسات تقوم على تنمية جانب الاستخدامات بمؤسسات التمويل،بما ينمي من المشروعات الصغيرة و المتوسطة .[1]

5/ قنوات دولية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن صعوبات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المتزايد على المستويين المحلي و الدولي خصو صا منها التمويل هي من أهم الأسباب التي دفعت العديد من المنظمات الدولية في تقديم خدمات أو الدعم والنصائح لحكومات الدول النامية،ذلك للخلفية الاجتماعية و الاقتصادية للم، ص،م و متطلبات تحرير المعاملات الدولية .

تشكل قضية الحصول على التمويل أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية الم، ص،م في مختلف أنحاء العالم،و هو ما أكدته عدة منظمات و دول ،حيث أثبتت أن مشاكل التمويل تأتي على رأس قائمة عقبات مختلف المشاريع.كما أجريت دراسات مماثلة في وسط أوروبا من طرف المنظمة العالمية " يونيدو" أكدت تلك النتائج .

[1] أشرف محمد دوابه ،" إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية " ،الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17- 18 أفريل 2006 ص 338

و قد أخذت غالبية الدول في دراسة و تنفيذ ما يلزم من إجراءات لسد فجوة التمويل التي تواجه المؤسسات. فقد تحصلت الدول على دعم من طرف المنظمات الدولية من أجل تعزيز فرص حصولها على القروض و نجد أكثر المنظمات هي: البنك الدولي للإنشاء و التعمير BM،UNIDO يونيدو،مساعدة الاتحاد الأوروبي MEDA،فمثلا برنامج MEDA (حالة الجزائر) يهدف إلى إعادة تأهيل المؤسسات و تحسين القدرة التنافسية،و له أهداف أخرى من بينها تخصيص الأموال لفائدة الجهات الوصية في تحسين طرق الحصول على التمويل، كما توجد قنوات أخرى لتمويل المشاريع منها المنظمات غير الحكومية " Les ONG " و هي مجموعة منظمات التمويل غير الحكومية تقوم بجمع الموارد من أفراد المجتمع لأغراض التنمية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.[1]

المطلب الرابع : أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعا، فهي من البداية أساس الإنتاج و أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة، كما أنها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية،لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد،و تحديث الصناعة،و مواجهة مشكلة البطالة،و إعداد قاعدة عمالية،و تفعيل مشاركة المرأة،و خلق روح التكامل و التنافس بين المشروعات،و تطوير المستوى المعيشي للأفراد،و تضييق الفجوة بين الادخار و الاستثمار،و توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص،وزيادة الصادرات،و الإحلال محل الواردات،مما ينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات،ويساهم في استقرار الأسعار، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة.

إن المشروعات الصغيرة تعتبر بحق المصدر لتقديم احتياجات المواطنين من السلع و الخدمات،و ترتبط بعلاقة تبادلية تجمع بين التشابك و التكامل بين كافة فروع الصناعات، فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المشروعات الكبيرة من

[1] سحنون سمير ، مرجع سبق ذكره ص 55-56

خدمات و مواد وسيطة، و في الوقت نفسه تمد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من قطع غيار وأجزاء و مكونات، مما يسهم في إثراء عملية التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي.

و في هذا الإطار تشير الإحصاءات إلى أن "المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة تسهم بنحو 66٪ من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي اليابان تمثل هذه المشروعات نحو 30٪ من إجمالي الصادرات الصناعية، وتوفر منتجات وسيطة بنحو20٪ من صادرات المؤسسة الكبيرة، و نحو 43٪ من المكونات الداخلة في صناعة السيارات وحدها، وتستوعب 84.4٪ من إجمالي العمالة الصناعية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية توفر المشروعات الصغيرة نحو 60٪ من حجم الوظائف، كما تمثل 50٪ من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، و تمثل في أستراليا نحو 85٪ من مجموعة الشركات الاسترالية و يعمل بها 45٪ من إجمالي القوى العاملة، و تسهم بنسبة 33٪ من إجمالي الناتج القومي .

و في مصر تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة نحو90٪ من إجمالي المشروعات و يعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة، و تسهم بنسبة 40٪ من إجمالي الناتج القومي. و كل هذا يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك المؤسسات لتنميتها، و بخاصة و أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المشروعات الكبيرة.[1]

[1] أشرف محمد دوابه، " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 333

ـ المبحث الثاني : علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع البنوك:

ـ القروض هي المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم ومصدره هذه القروض عادةً البنوك التجارية، ولذلك فإن لها دور مهم جداً في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

تعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الأهمية في تمويل دورة الاستغلال، ونتيجة للطبيعة المتكررة لنشاطاتها، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، و هذا ما دفع البنوك إلى اقتراح طرق وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات،تماشيا مع السير الحسن لعمليات الإنتاج والتوزيع...الخ. وتضمن التكيف مع عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط و اختلاف المشكلة التمويلية،وتناسبها مع نشاطات المؤسسات، من حيث طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة (تجاري،صناعي،زراعي،خدمي) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الهدف من القرض .

توجد عموما صعوبات كبيرة و غير متجانسة لجميع المؤسسات في تحديد عوامل قبولها أو رفضها من طرف البنوك للقيام بعملية تمويلها.لكن الدراسات تدل أن هناك نوعين من التبريرات تضعها البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة أولها متعلق بطبيعة و خصوصية الم،ص،م و الثاني متعلق بالخطر التمويلي و أبعاده .[2]

المطلب الأول : البنوك التجارية كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية،إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، أومن البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أوتمويل القطاع الزراعي،أومن مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات

[1] ماهر حسن المحروق،أيهاب مقابلة،المشروعات الصغيرة و المتوسطة،مشكلاتها و معوقاتها، ص 08 من الموقع الالكتروني www.alolabor.org

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص57

الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.

والقطاع المصرفي في أي دولة في العالم يتكون من: البنك المركزي، البنوك التجارية، مؤسسات الإقراض المتخصصة. خصصنا في هذه الدراسة المبحث البنوك التجارية باعتبارها الأكثر تعاملا مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [1]

أولا : مفهوم البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية بصفة عامة مؤسسات ائتمانية غير متخصصة و التي تتمثل مهمتها الرئيسية في تلقي و جمع الودائع من المودعين(العائلات و المؤسسات و السلطات العمومية) ، ثم القيام باستخدام تلك الودائع في تقديم القروض القصيرة الأجل إلى الأفراد و المؤسسات.

ومع التطور المصرفي اتسعت العمليات التي تزاولها البنوك التجارية فلم تعد تقتصر على القيام بعمليات الائتمان القصير الأجل، حيث أصبحت تكلف في كثير من البلدان بالعديد من مهام بنوك الأعمال كتقديم الائتمان المتوسط و الطويل الأجل .

هذا و يعرف قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 البنوك التجارية من خلال المادة 114 كما يلي :

" تعتبر البنوك التجارية أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية إجراء العمليات المبينة في المواد 110 إلى 113 من قانون النقد و القرض، و هي كما يلي :

- تلقي الودائع من الجمهور .
- منح القروض و التسهيلات الإئتمانية .
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها ".

ثانيا : وظائف البنوك التجارية

يمكن القول أن الوظيفة الرئيسية للبنوك التجارية تتمثل في تقديم القروض أو التسهيلات الائتمانية للاقتصاد الوطني(مؤسسات،أشخاص،.....)، انطلاقا من الودائع التي تتلقاها من

[1] ماهر حسن المحروق،أيهاب مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 06

الجمهور،و تشكل هذه الوظيفة أهم و أخطر وظائف البنوك التجارية،ذلك أن ما تقدمه البنوك التجارية من قروض هو في حقيقته ليس ملكا لها بل هي أموال المودعين،لذلك هناك العديد من الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند منح هذه القروض.

و بالإ ضافة إلى ذلك لا يتوقف دور البنوك التجارية على تقديم الدعم المالي فقط ،بل تقوم بتقديم الخدمات غير المالية الأخرى،والتي تتمثل عموما في :

- تقديم الاستشارات المالية و الاقتصادية.
- المساعدة في تطور المؤسسات، و مرافقتهم في التوسع الدولي(دخول الأسواق الأجنبية).
- ا لمبادرة بالترويج للمشاريع ذات المردودية،و توجيه المستثمرين نحوها.[1]

يعتقد معظم الكتاب أن البنوك التجارية في البلدان النامية تسعى إلى تمويل المشاريع الكبرى تابعة للقطاع العام و المؤسسات أكثر ربحية ذات المكانة في السوق فقط كأولوية أو تلك التي تملك الضمانات الكافية.و بالتالي تنخفض حصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمويل.

و يفسر غالبا مسيري البنوك إهمال صغار المنظمين في حالة طلبهم على التمويل لأن نجاح البنك يتوقف على الأرباح بفرق الفائدة بين الودائع و القروض،و لذلك تسعى إلى تحقيق مردودية بأقل مخاطرة ممكنة.ومن هذا المنطلق لا تحصل المؤسسات الصغيرة على القروض البنكية بسهولة بما أنها تحتوي على مخاطر عدم التسديد.كما أن حجم المؤسسة و عمرها لهما دور في تقليص فارق الثقة و تحسين الروابط بين البنك و المنظم .[2]

ثالثا: السياسة الإقراضية للبنوك التجارية : [3]

تتمثل السيا سة الاقراضية للبنك في تلك السياسة العامة التي تحددها الإدارة العليا،والتي يتقرر من خلالها مجالات استخدام الأموال ضمن القواعد و الأسس الموضوعية،ورغم

---

[1] عمران عبد الحكيم " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة حالة ولاية المسيلة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إستراتيجية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- علوم تجارية 2006-2007 ص 56-57

[2] سحنون سمير،مرجع سبق ذكره ص 48

[3] رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى 2002 ، ص 220-221

تباين هذه السياسة من بنك لأخر إلا أنها تتشابه في كثير من الأحيان من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها.

- **مكونات السياسة الاقراضية :** تتمثل السياسة الاقراضية للبنك فيما يلي :

- **الالتزام بالتشريعات القانونية :** ينبغي للسياسة الاقراضية المنتهجة من قبل البنك أن تتفق و تتماشى مع التشريعات التي تنظم النشاط المصرفي و تلك التي تتعلق بأسعار الفائدة المرجعية،والحد الأدنى للإ قراض و نوعية النشاطات الاقتصادية الواجب تمويلها.

- **تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:** تتضمن السياسة الاقراضية للبنك بنودا تحدد حجم الأموال الممكن إقراضها للعملاء مع الأخذ بعين الاعتبار عددا من المتغيرات كحجم الودائع و السيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها لتغطية طلبات سحب السيولة،و المعدلات التي يقررها البنك المركزي بخصوص حدود الائتمان القصوى.

- **تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:** تحدد السياسة الاقراضية للبنك نوع الضمانات الواجب قبولها للتغطية و الحد من المخاطر التي تلازم عمليات الإقراض و عادة تختلف الضمانات من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق.

- **تحديد مستويات اتخاذ القرار:** توضح السياسة الاقراضية للبنك مختلف السلطات المفوضة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح أو رفض تقديم القروض.

- **تحديد مجالات تقديم القروض:** تقوم السياسة الاقراضية بتنويع مجالات الاستثمار و توزيع المخاطر بين النشاطات الاقتصادية،للتقليل من نسب المخاطرة التي يتحملها البنك،و يوجد الكثير من الأساليب التي تعمل على تقليل المخاطر المرتبطة بالسياسات الاقراضية كتوزيع تاريخ الاستحقاق للقروض من مدة قصيرة إلى مدة متوسطة أو طويلة، و كذلك توزيع القروض على مختلف النشاطات و القطاعات الاقتصادية من صناعة و تجارة و خدمات.

- **تحديد الحد الأقصى لكل من القرض و تاريخ استحقاقه**[1] **:** سعيا من البنوك إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بمنح القروض،تحدد البنوك في سياستها الإقراضية الحدود القصوى لحجم القروض الممنوحة للعميل الواحد،و كذا المدة القصوى لآجال الاستحقاق.

- **تحديد إجراءات متابعة القروض :** تقوم البنوك بإجراءات متابعة القروض قصد اكتشاف و معالجة الصعوبات التي يمكن أن تؤثر سلبا على عملية السداد العادي للقروض.

- **تحديد الأهلية الاقراضية :** من الاعتبارات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسة الإقراضية، تحديد مجموعة الشروط القانونية و المالية التي تؤهل المؤسسات للاستفادة من خدمة البنوك في مجال منح القروض،لذا تتحدد بعض المعايير المالية كمعايير الهيكل المالي و غيرها و التي يستند عليها عند دراسة الملفات للمؤسسات التي تطلب الحصول على القروض. و حتى نوضح أكثر مكونات السياسة الاقراضية للبنك نقترح الشكل التالي :

الشكل رقم (05) : السياسة الإقراضية للبنك :

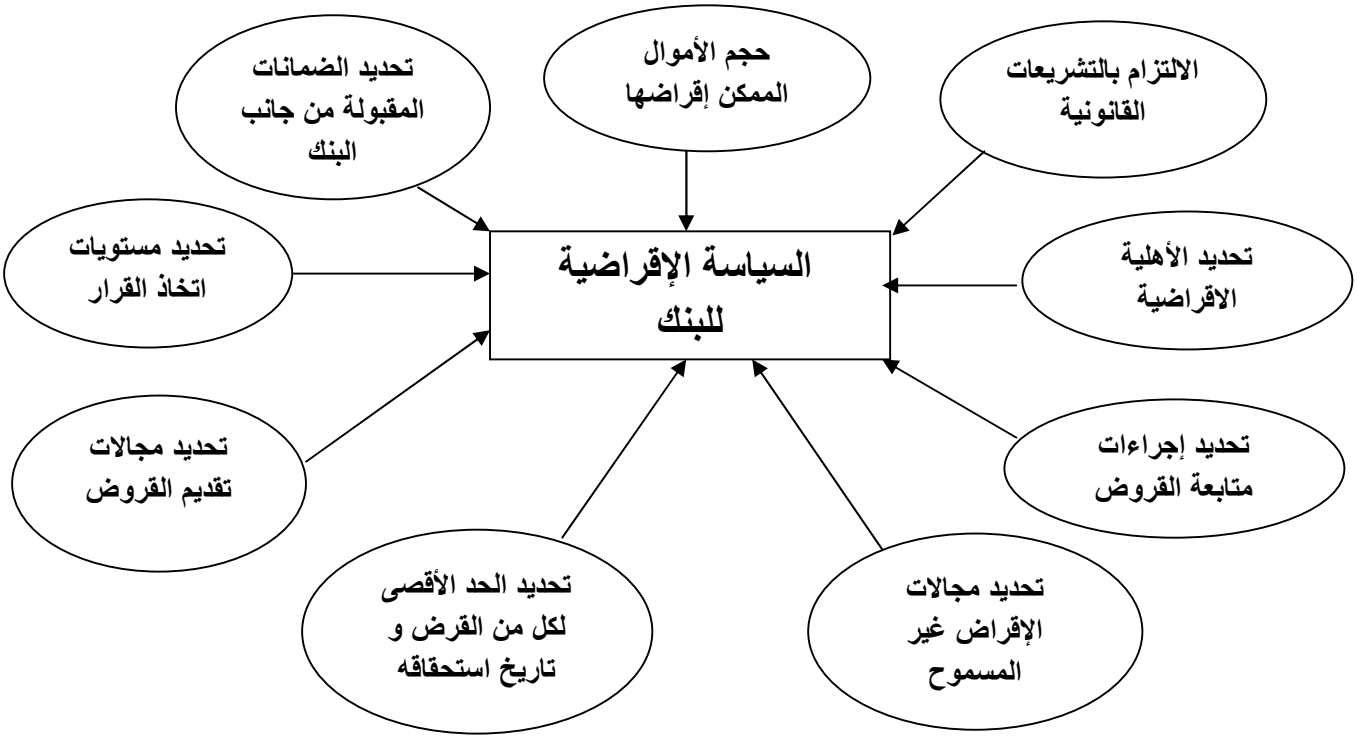

المصدر : **عمران عبد الحكيم " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة حالة ولاية المسيلة،مرجع سبق ذكره ص 59**

[1] عمران عبد الحكيم " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة حالة ولاية المسيلة، مرجع سبق ذكره ص 58-59

رابعا: خصائص القروض من البنوك التجارية :

يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل بعد الائتمان التجاري، تسعى المؤسسات التي تبدأ بالنمو و التوسع إلى تحقيق احتياجاتها الإضافية من التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية.فيما يلي سنوضح المفاهيم و الخصائص الرئيسية لأنماط البنوك التجارية **التمويل القروض قصير الأجل :**

1/أشكال القروض: يتماثل القرض الذي يمنحه البنك لمنظمة الأعمال مع القرض الذي يمنحه للفرد،و يصعب في كثير من الأحيان التفريق بينهما.و يتم الحصول على القرض بالتوقيع على سند إذني متعارف عليه، ويسدد إما بدفعة جملة واحدة عند الاستحقاق أو بدفعة على أقساط خلال فترة القرض.

2/الاعتماد المسموح: هو اتفاق أو تفاهم رسمي في غالبية الحالات أو غير رسمي في القليل منها بين البنك و المقترض على المبلغ الذي سيمنحه البنك.

3/ حجم العملاء : تقوم البنوك بمنح قروضها للمؤسسات من كافة أحجام النشاط و لكن بالنسبة لحجم القروض نجد أن معظم التي تمنحها البنوك التجارية تقتصر على المؤسسات أو الشركات التي تبلغ أصولها قيما معنيا.

4/ آجال القروض : تقدم البنوك قروضا لكافة المؤسسات بجميع أحجام نشاطها ، قروضا قصيرة الأجل،حيث تبلغ قيمة القرض أكثر من نصف مجموع القروض الممنوحة من البنوك التجارية.

5/الضمان: يطلب البنك من المؤسسة المشكوك في قدرتها الائتمانية أو التي تطلب قرضا بمبلغ يزيد عن الحد المعقول (في رأي مدير البنك) أن تقدم رهنا لضمان القرض.

6/الأرصدة المعوضة : عندما يمنح البنك اعتمادا (قرضا) للمؤسسة فإنه يلزمها بأن تبقى في حسابها الجاري مع البنك بشكل مستمر رصيدا ل 15 % أو 20 %من قيمة القرض.و تتمثل هذه الأرصدة المعوضة، طريقة لرفع معدل الفائدة الحقيقي على القروض الممنوح للمؤسسات. [1]

[1] سمير محمد عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،مصر 1997 ص 152-153-154

معدل الفائدة الحقيقي = مجمل الفائدة المترتبة على القرض

المبلغ المستخدم من القرض

المطلب الثاني : علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أولا : إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية و مواجهة تحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة.

ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك،باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول،و حتى تكون إستراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية :

تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات و اتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة و الفعالية وذلك بالاهتمام ب :

- توفير أدوات و دعائم تسيير القروض .
- تطوير و تنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض ل الم، ص، م.
- إعداد السياسة الإقراضية للبنك بما يتماشى و الأهداف العامة المسطرة .
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية .

- الحث على إنشاء مؤسسات رأسمال المخاطر و مؤسسات التمويل الإيجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- المرافقة و المساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في الميادين التالية :

- الدخول في مشاريع التعاون و الشراكة .
- إعادة الهيكلة و الخروج من مراحل التعثر.
- مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير و الدخول للأسواق الأجنبية.
- الدخول إلى الأسواق المالية .

التعاون و التنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.[1]

ثانيا : متطلبات علاقة دائمة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

حتى تتحقق علاقة تتميز بالثقة و التعاون بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و التي تبدأ عادة بحصول المؤسسة على قرض من البنك، لابد من توفر الشروط الأساسية التالية :

- تحقيق علاقة قوية و دائمة بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، و التي تركز على الشفافية و الحوار و الثقة كأحد أهم مبادئها.
- على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك (الحسابات السنوية، الوضعية المالية،التزاماتها اتجاه البنوك الأخرى) .
- على البنوك تقديم كل المعلومات الضرورية بشروط منح القروض، التي تلبي احتياجاتها المالية، (القواعد التنظيمية لمنح القروض).
- على أصحاب المؤسسات إعلام البنوك بأي تغييرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة،التي تكون لها آثار على علاقاتها مع البنوك المقرضة.
- تجنب البنك لأي تعطيل و تقصير في اتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ثالثا: المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أشارت بعض الدراسات المتخصصة إلى أن هناك مجموعة من المبادئ الضرورية التي لابد من إتباعها من طرف البنوك عند الإقبال على الاهتمام بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي كالتالي:

- الاستخدام الجيد و الدقيق لأدوات التحليل المالي .
- المعرفة الجيدة للمسيرين و محيطهم .
- طلب الضمانات الكافية من أجل دعم المخاطر.
- المتابعة شبه اليومية لتطور المؤسسة.

[1] عمران عبد الحكيم" إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مرجع سبق ذكره، ص 66

- تنظيم و تبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة و البنك .
- دراسة المخاطر في الواقع من طرف مصلحة القروض .

المساعدة الفعالة للمصالح الإدارية على مستوى البنوك في متابعة المخاطر.[1]

رابعا : القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات :

إن المؤسسة تلجأ إلى القرض البنكي باعتباره الملجأ الوحيد لها لتمويل احتياجاتها وخاصة و بعد ضعف إمكانياتها الداخلية حيث يمكن أن نعرف البنك على أنها مؤسسة مالية مهمتها الأساسية تتمثل في استقبال الودائع من الجمهور أو منشات الأعمال أو الدولة و ذلك لإقراضها للآخرين بغية الاستثمار في مشاريع معينة حيث من خلال هذا التعريف يمكن أن نقول أن الوظيفة الأساسية للبنوك و هي منح القروض و السلفيات المختلفة، كما أنه يعتبر وسيط بين أصحاب المال و أصحاب المشاريع و بالإضافة إلى أنه يعتبر كعضو حيوي في الحياة الاقتصادية و أنه يوفر الأمان لأموال المودعين مما يجعله يحقق الرفاهية و النمو و الازدهار للمجتمع.[2]

و من هنا يمكن أن نذكر أهم الوظائف التي يقوم بها البنك و التي تتمثل أساسا فيما يلي :

أ- قبول الودائع :

حيث تعتبر من الأعمال المهمة التي تقوم بها البنوك التجارية حيث تقوم باستقبال الودائع المالية و المعنوية من العائلات و المؤسسات مقابل الفوائد التي تقوم بمنحهم لها و تتمثل هذه الودائع في :

1- ودائع تحت الطلب : و هي ودائع التي يكون البنك ملزما بسدادها بشكل نقدي فور طلب المودع لها.

2- ودائع ادخارية : و هي الودائع التي تكون لأجل محدد أو غير محدد .

[1] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره ص 67-68

[2] بحراز يعدل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002 ص 107

ب- **منح القروض :** تقوم البنوك بتقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل مثلا القروض الاستثمارية و كذا قروض قصيرة الأجل،و بالمقابل تحصل على فائدة بنسبة معينة،و أن البنوك في إقراضها تعتمد على أنواع و حجم و آجال الودائع المتوفرة لديها .

إضافة إلى قيامها بتمويلات عادية و ذلك بإقراض المدخرات على مجالات متنوعة من إنتاج و خدمات و ذلك للرفع من عمليات النشاط الاقتصادي فكلما زادت القروض التي تقوم بمنحها البنوك كلما زادت أرباحها،ولكن يجب أن تتقيد في تحديد حجم قروضها و ذلك لسببين هما :

1- يجب أن تسمح البنوك للمودعين بسحب ودائعهم متى شاء و باعتبارها ودائع تحت الطلب ومن جهة أخرى يجب على البنوك أن تلتزم أمام المقرضين بعدم و رفض طلبيات القروض السليمة بدعوى السيولة.

الضمانات التي توفر في القروض التي يمنحها البنك لأن هذه الضمانات مرتبطة بسمعة البنك و مدى قدرته على تحقيق الأرباح .[1]

أهم القروض المصرفية التي يمولها البنك هي: القروض المصرفية متوسطة الأجل و القصيرة الأجل.

1/ القروض المصرفية المتوسطة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها 07 سنوات مثلا : الآلات، و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة .

و هذا النوع من القرض يكون فيه الاحتمال لأن يكون البنك معرضا للخطر احتمالات عدم السداد، تقوم به البنوك التجارية.

يوجد فيه نوعين : قروض التعبئة ، قروض غير قابلة للتعبئة.

قروض التعبئة : في هذا النوع من القروض فإن البنك الذي يعتبر مقرضا يمكنه القيام بإعادة خصم قروضه من مؤسسة مالية أو البنك المركزي دون أن ينتظر تاريخ الاستحقاق لهذه القروض و بالتالي تسمح له هذه الخطوة بتجنب تجميد الأموال و الحصول على السيولة اللازمة لنشاطاته.

[1] بن اشنهو فريدة "نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "،مرجع سابق ص 84-85

قروض غير قابلة للتعبئة : في هذا النوع من القروض فإن البنك لا يستطيع أن يقوم بإعادة خصم القروض لدى مؤسسة أو بنك مركزي، في هذه الحالة يقع البنك في خطر تجميد الأموال و بالتالي ظهور مخاطر السيولة لأنه واجب عليه أن ينتظر تاريخ سداد القروض و لهذا على البنك أن يحسن دراسة القروض أو برمجتها.

ب/القروض طويلة الأجل :

و هي القروض التي تمنح لتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل مثل البناء، التشييدات الصناعية،استصلاح الأرض و هي قروض تزيد مدتها عن 07 سنوات و تقوم بمنحها مؤسسات مختصة لقاء ضمانات و عادة ما تكون هذه الضمانات ،عبارة عن رهن رسمي (عقاري) ،يمكن أن تمتد هذه الاستثمارات إلى 20 سنة و هي قروض تتصف بمبالغ مالية كبيرة.[1]

المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشدد البنكي

إذا كانت البنوك تشكل أهم مصدر من مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات،إلا أن هذه البنوك في الفترة السابقة لم تمنح هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الاهتمام الذي كانت توليه للمؤسسات الكبيرة،يعود ذلك حسب صانعي القرار على مستوى البنوك إلى العوامل التالية :

- وجود فرص أقل مخاطرة أمام البنوك مما جعلها لا تمنح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأهمية الكافية.
- عدم التناظر في المعلومات، حيث لا تتوافر جميع المؤسسات على نظام معلوماتي يمكن البنوك من القراءة الصحيحة لتقاريرها المالية و المحاسبية،و التقييم الموضوعي لإمكانياتها و قدراتها.
- التعامل مع هذه المؤسسات و خاصة المصغرة منها يحمل الكثير من المخاطرة، حيث بينت الكثير من الدراسات أن نسبة معتبرة من هذه المؤسسات تفشل في بداية مراحلها.[2]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 74-75-76

[2] عمران عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ص 63

و بما أن هذه المؤسسات تمتاز بخصوصيات تدفع عادة البنوك لرفض تمويلها. و هي مجموعة من الصعوبات و نقائص تؤثر على حماس تعامل البنوك مع الم ،ص، م بشتى أنواعها :

1/ عدم تماثل المعلومات :

المشكلة الرئيسية التي تواجه البنوك وتمنعها من توفير التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة اختلاف المعلومات في سوق الائتمان. وتظهر هذه المشكلة كون صاحب المشروع هو أفضل من يعرف عن مقومات وعوامل نجاح وفشل مشروعه من أي طرف آخر حتى ولو كان البنك، ولا بد من الإشارة إلى أن تحليل تمويل هذا النوع من المنشآت قائم على أساس افتراضي نظراً لقلة وندرة المعلومات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا الوضع غير موجود في المنشآت الكبيرة نظراً لتوفر البيانات المالية المنشورة. وبالتالي فإن مشكلة البنك هنا هي حول قدرة وإمكانية البنك التمييز بين المقترض الجيد والسيئ.[1]

إن انعدام أو نقص المعلومات بين طالبي التمويل و عارضيه هو منبع مشكلة التمويل المصرفي،و المعلومة عامل حاسم في تحديد علاقة البنك و المنظمين.كما أن وجود المعلومات ضروري لقبول التمويل إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تفتقر للمعلومات الكافية التي تقدمها لأسواق التمويل .

إن عدم تماثل (تناظر) المعلومات،هو ذلك الافتقار إلى المعلومة الكافية بين البنك و العميل يستند عليها طرف المقرض،و يؤدي إلى سوء الاختيار و اتخاذ القرارات،بحيث لا تستطيع البنوك أن تفرق بين مجموعة المشاريع ذات الحظوظ للنجاح مع المشروع أقل نجاح .

[1] ماهر حسن المحروق،أيهاب مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 09

كما يرفض البنك تمويل العديد من المشاريع قائمة رغم قدرة المشروع بالوفاء، لعدم وجود أدلة واضحة على إمكانية المشروع في تحقيق أرباح و استمراره في المستقبل.و أهم هذه المبررات في التشدد بسبب[1]:

1/1- الافتقار إلى السجلات المالية :

و هي أهم الأسباب في كل مرحلة من مراحل المؤسسة،سواء التي في مرحلة النشأة أو الاستغلال أو التوسع،إن افتقار المؤسسة للسجل التجاري يجعلها غير مؤهلة و غير معترف بها من طرف البنك،و هذا لعدم وجود مصدر رئيسي يستند عليه البنك لمعرفة الجدار المالي و السوقي و التنظيمي لاتخاذ القرار التمويلي،نجد في أغلب الأحيان الم،ص،م لا تمتلك هذه المعلومات.

2/1- التهرب الضريبي :

هو السلوك تتبعه المؤسسة و ذلك بإخفاء لنتائج الدورة السنوية و مستحقات الضرائب المباشرة، بهدف التخفيف من تكاليفها، و تعظيم مواردها المالية و تحصيلها للتمويل الذاتي.

3/1- عدم معرفة المعاملات المصرفية :

ترى البنوك أن معظم ملاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (خاصة في الدول النامية) جماعات أو أفراد ليس لديهم أي معلومات أو المعرفة التامة بالمعاملات المصرفية و شروطها و آليات تقديم الملفات و الضمانات الخاصة بالقروض .

2/ نقص الثقة بين المستثمر و البنك :

إن البنوك و انطلاقا من سياستها الإقراضية،لا تقدم التمويل المطلوب إلا بعد دراسة الملف و دراسة جدوى المشروع(التحليل المالي) للمشروع و الظروف الاقتصادية المحيطة به، ووضعية نشاط فرع المؤسسة .

[1] سحنون سمير ، مرجع سبق ذكره ص 70

لكن عنصر الثقة هو أهم محدد تتخذه في التعامل مع عملائها،و مصدر الثقة هو محصلة لعدة عوامل، يتوقف ذلك على وجود معطيات مالية و ملفات محاسبية و إظهار القدرة الإنتاجية للمؤسسة. إضافة إلى معرفة نوعية للمؤسسة و المنظم لدى البنك.

إلا أن الدراسة و شروط التمويل ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها و إلا تعرض المصرف للمخاطر،فالبنوك و المؤسسات المالية تعتقد أن كل ما يتبع من إجراءات مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشئة قبل تمويلها ليس بالسلوك التشددي و إنما هو تدقيق للتأكد من سلامة اتخاذ قرار التمويل .

وهو ما يحتاجه البنك للتقليل من المخاطر المذكورة، إلا أن طبيعة المؤسسات الصغيرة و الناشئة تمتاز بشكل عام بعدم قدرتها على توفير هذه المعلومات،بالتالي تواجه عجزا في تعاملها مع البنوك .

❖ **مبررات التشدد البنكي :**

إن البنوك في أغلب الأحيان قد تعزف عن تمويل المشاريع الصغيرة كانت و حتى المتوسطة سواء كانت في بداية مشروعها أو تمويل التوسع أو حتى الاستغلال.و تصف البنوك عادة ملفات الشركات الناشئة من قائمة الملفات ذات درجة الخاطرة المرتفعة و خصوصا مؤسسات ذات النشاط التكنولوجي أو الإبداعي.

إن عوامل رفض أو تشدد البنوك على تقديم قروض تكون عادة لعدة أسباب:

1/ تكلفة القرض :

ترى بعض المؤسسات المالية و البنكية أن التعامل مع المؤسسات الصغيرة في التمويل تترتب عنها تكاليف إضافية عكس المشروعات الكبيرة بسبب :

- تختلف تكلفة التمويل لصغر حجم المؤسسة نسبيا مع المؤسسات الكبيرة. مما قد يؤدي إلى تفضيل البنوك تمويل المؤسسات الكبرى و إقصاء صغار الملاك و المبادرين.

- هناك إجراءات إضافية بالمقارنة بالمؤسسات الكبرى في توفير المستندات الضرورية و البيانات المحاسبية لها و تقدير الميزانية...الخ.

2/ قلة الخبرة التنظيمية :

ترى البنوك أن العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس لها الخبرة التنظيمية و الإدارية و في أحسن الأحوال لا تتعدى حدود الإدارة العائلية،و يمثل عنصر أساسي في نظرة البنك للمخاطرة كبيرة في التمويل،إذ تعني عدم استخدام الموارد المالية بطرق رشيدة أو احتمال الوقوع في مشاكل و أزمات مالية تؤدي حتما لفشل المشروع.

3/ عدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل :

يتصف المشروع الصغير عادة بانخفاض حجم أصوله الرأسمالية(المباني، التجهيز) و هي ضرورية لتغطية القرض،إذ تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان، و بالطبع فإن عدم كفاية ضمانات المشروع الصغير تمثل عائقا أمام مؤسسات التمويل و تخفض قدرتها اتجاه تمويل المشروع في ظل تطبيق المعايير المصرفية خاصة المتعلقة بقروض الاستثمار.[1]

المطلب الرابع : خطر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يرتبط التمويل بعامل المخاطرة و إذا أضفنا الخصوصيات و نقائص التسيير كالاعتماد على إستراتيجية المدى القصير فسيرتفع احتمال مخاطر التمويل،من بينها اللجوء إلى البنوك في الحالات الخاصة (ضغوط) أو أزمات السيولة.وهي عوامل ساهمت في رفع درجة مخاطرة تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ويعرف الخطر هو " معيار أو حالات حدوث سيناريو غير مرغوب فيه من السيناريوهات لها احتمال الحدوث. و درجة عدم التأكد هي عدم القدرة على حصر مختلف الحالات ".[2]

تعد درجة عدم التأكد قلب أزمة التمويل المصرفي لأنها ترتبط بالحالة المستقبلية للمشروع التي لم تتم بعد. فإن القروض تتوقف على نشاطات المؤسسة المستقبلية يحتمل حدوثها.

---

[1] عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره ص 37

[2] José ST- PIERRE :le crédit Bancaire aux PME «les banque discriminent-elle selon la taille ou selon le risque »,AIR ;PME .CANADA 2000.p 08

إن حجم المؤسسة و ضعف مواردها البشرية و القدرات التسويقية،هي عوامل هامة في تكوين بعد الخطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،لأن عملية التمويل تتوقف على مسار المؤسسة الغير مؤكد في المستقبل. أما أبعاد الخطر و أنواعها فقد تكون كما يلي :

1. أخطار الأعمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هي أخطار نشاط المؤسسة تتعلق بمختلف مكوناتها :

1.1 خطر التسيير :

من أهم أخطار التسيير هي حداثة الإدارة و ضعف خبرتها خاصة في حالات استقرار الأرباح أو تقلب القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة. كما أن البنك لا يستطيع متابعة مسار المؤسسة و بدقة لعدم انتظام السجلات و التقارير المالية و بالتالي صعوبة في تحديد الجدار الائتماني للمؤسسة طيلة التمويل و بصورة دقيقة.

2.1 خطر السوق و التسويق :

يرتبط الخطر السوقي بمجال عمل المؤسسة في الأسواق المستقبلية فطريقة التوزيع أو وجود منافسين و بدائل في السوق هي من بين محددات الخطر،غير أن سبب في ضعف القدرة التسويقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مزدوجة و معقدة و نراها كمايلي :

- إهمال المؤسسة التسويق بمعنى أن" صاحب المشروع "يهتم بالعملية الإنتاجية و تمويل و يترك الجانب التسويقي دون أي اهتمام .[1]
- العنصر الثاني لا يقل عن ا لأول أهمية إذ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تستطيع الإنفاق في مجال البحث أو تنمية الأسواق.ذلك لعدم قدرتها على الإنفاق في مجالات التسويق بمفهومه المتكامل، أو على مجموعة الأنشطة الأخرى المكملة لتنمية السوق منها، الفحص و الاختبار و التعبئة و التغليف..الخ
- يزيد حدة السوق في الدول النامية على عكس الدول المتقدمة هو ندرة مؤسسات الخدمات كشركات التسويق المختصة أو هياكل دعم التصدير التي تختص و تقوم بتسهيل الحصول على معلومات مناسبة كدراسة فرص الأسواق المحلية و الخارجية.

[1] محمد عبد الحميد،المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مواجهة التحديات التمويلية، ندوة دولية حول واقع و مشكلات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها ، الرياض،2001 ص 08

3.1 خطر مالي :

إن دافع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة للجوء إلى التمويل البنكي ناجم عن مواجهة الاضطرابات السوقية أو سياسة تعزيز القدرة التنافسية بهدف البقاء.ونظرا للتعقيدات و درجات عدم التأكد من بلوغ النتائج في الآفاق،فإن البنوك تخشى تمويل هذا الصنف من المؤسسات،فمثلا أشارت بعض الأبحاث أن فقط نصف المؤسسات الصناعية الفرنسية التي باشرت عمليات الابتكار لتعزيز القدرة التنافسية حققت الأرباح.و قد تتعقد الأمور في الدول النامية أين لا توجد مؤسسات أخرى تتحمل خطر الأعمال و تمويل الابتكارات الجديدة.

2/ أخطار المنظم (المالك المسير) :

ترتبط حياة المؤسسة بحياة مالكها و خطر المنظم من أهم أخطار التي تخشى منها البنوك و المؤسسات المالية بشكل عام، فالتكوين و الخبرة المهنية من أهم المحددات لاقتناء المنظمين وفق الكفاءات الذين يتمتعون بها،إلا أن السلوك المستقبلي و عوامل المنفعة تعمل على توسيع الخطر و حالات أخرى منها مصير المؤسسة بعد وفاة المالك المسير،و هذا يمثل أهم عوامل و محددات أخطار المنظم.[1]

إلا أن هذه الوضعية قد تغيرت لدى القائمين على البنوك و بالخصوص في الدول المتقدمة ، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بهذه المنظومة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة العوامل التالية :

- تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا استراتيجيا ضمن عملاء البنك خاصة من حيث عددها و تنوعها على مختلف النشاطات الاقتصادية .
- تزايد عولمة مصادر التمويل و ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية ، وهو ما جعل من البنوك تبحث عن عملاء جدد، و خصوصا منظومة الم، ص، م .
- ظهور منظمات و هيئات حكومية في أغلب الدول تقدم المساعدة و الدعم الفني و الإداري و المالي،والمرافقة لهذه المؤسسات،و هو ما يمكن البنوك من الحصول على معلومات أكثر دقة أو على ضمانات مالية عبر اللجوء إلى التعاون أو إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية لتحقيق هذا الغرض.

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره ص 76

المبحث الثالث : آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يرى الفكر الكلاسيكي الليبيرالي أن السوق الحر قادر على تحقيق النمو الاقتصادي دون التدخل مباشرة للدولة،لأن ذلك يتم بفضل آليات الأسعار و المنافسة ، إذ يجب على الدولة و المؤسسات التنفيذية الاعتماد على السوق و عدم تدخلها في الحياة الاقتصادية .

وعلى عكس هذا المنظور يؤكد الفكر الكينزي ، على ضرورة تدخل الدولة لما لها من أهمية في حالات عدم التوازن و قصور السوق.

ويعد التدخل الحكومي من أهم مواضيع التنمية الاقتصادية لأن دراسة مكانة السوق و الدولة مازال يثير الكثير من الجدل في الأوساط العملية من خلال موازنة بين أداء السوق و الدور الحكومي.

أصبح اليوم التدخل الحكومي بالغ الأهمية حتى في الاقتصاديات الليبرالية، و نجد كمثال على ذلك بعض التجارب الدولية التي أظهرت فعالية التدخل المباشر للسلطة الحاكمة في مساعدة الم،ص،م.[1]

المطلب الأول : مهام الدولة و مجال التدخل الحكومي

سارعت الدول المتقدمة مبكرا في إنشاء و تكوين مراكز و منظمات خاصة للدعم الم،ص،م (كاليابان، الو،م،أ) و تمكنت من خلالها تطبيق برامج حكومية هامة ووضع سياسات كلية و خاصة للمنظمين. و فعلا استطاعت إنشاء القدرات المؤسسية الهائلة و اختبار أسس و طرق جديدة قادرة على تنمية السياسات بالقدر الكافي.

إن أدوات الدعم الحكومي لا تنحصر بالمساعدات المباشرة(كالضمانات،أو الإعفاءات ...)، بل يتوقف على مهام أكثر أهمية من خلال تأهيل اقتصاد بتحسين بيئة الاستثمار و إعداد محيط مؤسسي ملائم يحفز نمو الأعمال. على هذا الأساس يمكننا تصنيف مجالات التدخل الحكومي إلى ثلاثة مجموعات :

1.المجموعة الأولى: تضم الطبيعة الأولى بمجموعة من الحوافز الهادفة إلى الحد من عراقيل الاستثمار. و منها البيانات الضرورية لدخول مشاريع جديدة في السوق و إعداد دراسات للتعريف بالفرص الاستثمارية (هي من مهام الغرف التجارية و الصناعية).

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره ص 79

2.المجموعة الثانية : و هي عوامل أساسية و أدوات خاصة بالتمويل و الدعم المالي منه مالية و ضريبية (الإعفاء).

3.المجموعة الثالثة : لا تقل أهمية على العوامل الأخرى بحيث تتعلق بالمحيط غير المالي و الذي يتوقف على السوق (السوق المحلي و الدولي).

1/ وضع أولويات للدعم المالي :

تختلف استراتيجيات الحكومات لمساعدة المنشات الصغيرة و المتوسطة و الأهم في ذلك أن كل حكومات دول العالم تسعى بمختلف الطرق و السياسات لتوفير الحاجات الأساسية للم،ص ،م حسب مقوماتها،و يتضمن مهام السلطات العامة في توفير الأطر المؤسسية التي تعمل في ظله هذه المنشات.

و من هذا المنطلق تشكل بعض الحوافز و التسهيلات جزءا من الخطة العامة لدعم بعض الاستثمارات على البعض الآخر وهذا وفقا لأهمية هذه الاستثمارات على الصعيد الاقتصادي.

2/ تقديم الحوافز و التسهيلات :

إن مختلف الدول النامية تقدم حوافز و تسهيلات بشمولية لجميع القطاعات بمختلف أنواعها و نشاطاتها لكن الاستثمار في القطاعات لا يمكن أن يكون له نفس التأثير ،فلاستثمار مثلا في كراء السيارات لا يمكن أن يكون له نفس تأثير الاستثمار في بواخر النقل البحري على الاقتصاد الوطني،إذن و انطلاقا من هذا و كنتيجة أساسية،يجب أن يمتاز دعم الدولة بالفعالية و الواقعية في تقديم الامتيازات المناسبة و الموضوعية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف فروعها.

3/ دور السياسة الضريبية و النقدية في التمويل :

تتدخل الحكومة عموما في تحديد السياسة الضريبية و النقدية،من خلال تحديد سعر الفائدة للبنوك التجارية،كما تؤثر على التمويل بسياستها المالية و الضريبية يتجسد ذلك من خلال :

1-3 السياسة الضريبية :

إن العبء الضريبي يشكل عقبة أساسية في نمو و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ أن الثقل المفرط للضرائب، و أعباء أجور العمال و الأعباء الاجتماعية، قد تدفع الكثير

من هذه المؤسسات إلى اللجوء إلى القطاع غير الرسمي.لذلك أوجب التدخل الحكومي،إذ تعتبر السياسة الضريبية من أدوات التدخل الحكومي و لها صلة مباشرة بالاستثمار.يكون ذلك بالتخفيف من الضرائب و الضمان الاجتماعي كآلية لتطوير الم،ص،م و الحد من زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي. [1]

2-3 السياسة النقدية [2] :

تكمن السياسة النقدية في أ دوات النظام المصرفي تؤثر على عرض النقود و الطلب عليها كما تؤثر على سياسة الاقتصاد الكلي،و عموما وجود فائدة مناسبة منخفضة نسبيا يرفع من الطلب على الاستثمار.

إن السياسة المحددة للفائدة تلعب دورا في الطلب على رأس المال و في الاستثمار،كلما كان سعر الفائدة منخف ضا كلما أغرى المستثمرين على الاستثمار إقامة المشروعات الجديدة، و كلما كان سعر الفائدة مرتفعا انخفض عدد المستثمرين و خفضوا من قيامهم باستثمارات جديدة و التوسع فيها .

إن الموضوع يبين بجدية ضرورة تدخل الدولة في تحديد سعر الفائدة لكي ترعى سياسة هادفة للاستثمار و الادخار معا.

المطلب الثاني : الدعم المالي و ضمان القروض

ترفض البنوك العديد من طلبات تمويل الم،ص،م و تضع أسباب موضوعية كارتفاع درجات عدم التأكد في تمويلها وانعدام أدنى ثقة في التعامل مع ملاكها منها نقص الضمانات لديهم و بالتالي لا يوجد آليات أخرى لدى البنوك و الملاك في رفع الثقة بينهما.و في إطار استراتيجيات الحكومات لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قررت الحكومة :

- برنامج لضمان القروض بالتعاون مع مختلف البنوك.
- تخفيف أعباء التمويل و التحمل الكلي أو الجزئي للفائدة حسب الأولويات.
- إعفاءات جبائية و ضريبية مختلفة تتحدد وفق النسب و الفروع.

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره ص 89 ، بتصرف .

[2] Robert Wtterwulghe « la PME une entreprise humaine » ; paris 1998 .p 138

- مشاركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصفقات الحكومية .
- برامج خاصة لتدريب و مشورة التقنية .
- مساعدات تقنية للمشاريع التي تحتاج إلى دراسة السوق.
- حاضنات الأعمال كآلية متطورة لمساعدة المؤسسات الناشئة بعيدا عن ضغوط المحيط في مرحلة الانطلاق.[1]

في هذا السياق ركزنا على أكثر الأساليب دعما ألا و هي :

1-صيغ الدعم الحكومي :

لا يمكن أن نحصر مختلف صيغ الدعم الحكومي،كما يوجد عدة أدوات انطلاقا من التجارب الدولية و لها عدة أشكال و تحدد نسبتها حسب الحالات و الفروع في الدول المتقدمة.

1-1 القروض بدون فائدة :

تستطيع الدول تحمل فائدة البنوك التجارية في حالات المؤسسة الناشئة و يمكن أن يشتمل مؤسسات في توسعها حسب الأهمية، ويكون إما تحمل كلي أو جزئي يتغير حسب طبيعة النشاط و المنطقة الجغرافية.

2-1 إعفاء الجبائي الخاص :

قد يشكل الضغط الجبائي على مؤسسة الناشئة و الصغيرة تكاليف تفقدها المردودية لاسترداد القروض البنكية،ولهذا تسعى الدول و لمدة معينة بإعفاء المؤسسات من الضريبة و الرسوم الجمركية منها الأدوات و تجهيزات الاستثمار مثلا أو أعباء مختلفة مثل التعاقد و تأمين العمالة،وكذا إعفاء على ضريبة الأرباح المؤسسة السنوية في مراحل سداد القرض.[2]

2- صندوق خاص لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة :

وضعت عدة دول صناديق خاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تثبت مشاريعها جدوى اقتصادية،و يعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتخفف من حدة مشكلة التمويل التي تعاني منها هذه الاستثمارات.

---

[1] سحون سمير، بونوة شعيب ، مرجع سبق ذكره ص 428

[2] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره، ص 93

و يمول صندوق خاص لتقديم قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال مساهمة و مشاركة مختلف الأطراف المعنية(كالحكومة،الغرف التجارية،و الصناعية،و النقابات العمالية،أو اتحاد أرباب العمل الخواص،المؤسسات الخاصة و العامة و الهيئات الدولية الداعمة لمثل هذه المشاريع).ويعتبر هذا الصندوق ركيزة أساسية في توفير و تقديم القروض مباشرة دون سياسات تشددية للبنوك التجارية خاصة في بداية النشاط و التوسيع على مستوى السوق المحلي و الخارجي.

إن تمويل مثل هذا الصندوق يتوقف بالدرجة الأولى على الحكومة في توفير موارده،و على الإعانات و التبرعات النقدية من الهيئات العامة و الخاصة و اتحادات رجال الأعمال.

كما يقوم الصندوق بتقديم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل لهذه المؤسسات بفترات سماح و شروط ميسرة و بمعدلات فائدة منخفضة، و على الحكومة أن تعمل على إنشاء فروع لهذا الصندوق عبر كافة أنحاء الوطن تمثل فيه كل الجهات المهتمة بتنمية و تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

3-صندوق ضمان القروض الاستثمارية[2] :

يرتكز هذا الإجراء على تقديم الضمانات اللازمة للقروض التي يلجأ أصحاب المشاريع إلى توفيرها للبنوك التجارية، و هي أداة فعالة حتى يمكن الشباب الحصول على القرض المناسب الذي يحتاجونه بما أنهم غير قادرين على تقديم الضمانات المناسبة لهذا القرض، و لذلك فإنه و بالاعتماد على تجربة البلدان المتقدمة في هذا المجال و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية،فرنسا،كندا،ألمانيا،انجلترا،اليابان ساعد الصندوق الخاص لضمان القروض في التسهيل لعدة مؤسسات صغيرة و متوسطة بدخولها في التمويل المصرفي.

و يعمل الصندوق على ضمان القروض الطويلة الأجل اللازمة التي تحتاجها استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا عادة لشراء مختلف الأصول الرأسمالية و المعدات التي تصبح في حد ذاتها ضمان للبنك و لكن ليس بكامل قيمة القرض.

---

[1] سحنون سمير،مرجع سابق، ص 95

[2] عبد اللطيف عبد الحميد،التمويل المحلي و التنمية المحلية، دار الجامعة، الاسكندرية،2001 ص 121

على أن تعمل هذه الأخيرة على محاولة إحياء هذه القروض و متابعة تحصيلها لحساب الصندوق(مثل نموذج الفرنسي)،و يتم التعويض بنفس النسبة التي تم ضمانها من القرض،حيث يتحمل المنظم (صاحب المؤسسة) الصغيرة و المتوسطة تقديم باقي نسبة الضمان المطلوبة .

- يتحمل صندوق ضمان القروض كامل الأقساط المتعثرة سداداها من القرض، و يدفعها فورا للبنك أو المؤسسة المقرضة بعد التأكد من فشل المشروع.

كما يتم تعويض خسائر الصندوق عن طريق عوائد تعريفة الضمان و المصاريف التي يتم تحصيلها، و قد ثبت من تجربة الدول المتقدمة أن الخسائر لا تتعدى في معظم الأحيان نصف مقدار تعريفة الضمان المحصلة عن القروض المضمونة.

ويتم تمويل الصندوق عن طريق أحد البدائل التالية :

- تتولى الحكومة توفير كامل رأس مال الصندوق و تدعمه كلما تقلص رأس المال من جراء تعويض البنوك و المؤسسات المقرضة عن الديون المعدومة المضمونة من الصندوق.
- تقوم الحكومة مباشرة بتولي دفع خسائر الديون المعدومة من القروض المضمونة لدى البنوك و المؤسسات المقرضة من خلال مجموع تعريف الضمان و في حالة عدم كفايته تدفع هذه الخسائر من موارد الميزانية.
- يمكن للمؤسسات الخاصة و التنظيمات غير الحكومية ،من رجال الأعمال أن يؤسسوا صناديق خاصة بهم .[1]

3-1- المخاطر المغطاة من قبل الصندوق[2] :

- تتمثل المخاطر التي يغطيها الصندوق فيما يلي :
- عدم تسديد القروض الممنوحة من قبل المؤسسة المقترضة .
- التسوية أو التصفية القضائية للمؤسسة المقترضة .
- ويكون الحد الأقصى لتغطية القروض وفوائدها مثلا في الجزائر : ب % 80 عندما يتعلق الأمر بإنشاء **م.ص.م** وبمعدل % 60 في حالات تمويل توسيع أو تجديد الاستثمارات

[1] قويقع نادية ،واقع و آفاق تطور الم،ص،م في ظل سياسات الإصلاحات، حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير،2003ص 122-123

[2] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 53

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون الحد الأقصى للقروض القابلة للضمان خمسين (50مليون دينار).

ـ التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] :

سعيا من الحكومات نحو ترقية وتنمية بعض القطاعات الاقتصادية،ومنها منظومة **م.ص.م**، تقوم بإنشاء بعض المؤسسات و الهيئات الحكومية لتقديم الدعم المالي والفني لهذه المؤسسات للتقليل من حدة المشكلات المالية،وذلك بتقديم القروض أو الإعانات المالية (قروض متوسطة أو طويلة الأجل مخفضة الفوائد،أو إعانات مالية،أو قروض بدون فوائد.

التمويل عن طريق الجمعيات المهنية :

تقوم بعض الجمعيات المهنية بالمساهمة في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وذلك بتقديم الخدمات الاستشارية والفنية والمساعدات المالية)نشر المعلومات التي تهم هذه المؤسسات، التوجيه لأصحاب المشاريع، تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة .

وما يمكن أن نذكره من نماذج لهذه الجمعيات" جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية :" حيث كانت مساهمتها منذ عام 1990 حتى نهاية 1997 كمايلي :

- عدد القروض المقدمة 75599
- إجمالي المستفيدين 28542 : مستفيد .
- عدد الوظائف التي أنشئت 55680 : وظيفة .
- قيمة القروض 21334250 : جنيه مصري.

ولهذه النتائج يكون من المفيد تنظيم ودعم مثل هذه المبادرات للجمعيات والمنظمات غير الحكومية في دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] عمران عبد الحكيم ،مرجع سابق ص 14-15

المطلب الثالث : تجارب بعض الدول في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أولاً: التجارب الدولية في مجال ضمان القروض:

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني، عملت دول عديدة متقدمة ونامية على زيادة فعالية وكفاءة هذه المشروعات خصوصاً فيما يتعلق منها بالمجال التمويلي،وتم ذلك من خلال المساهمة أو العمل على إيجاد برامج أو مؤسسات وشركات ضمان مخاطر القروض الممنوحة لهذه المشاريع،وكان بعضها بالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص.

أسباب إنشاء برامج ضمان القروض الصغيرة:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من صعوبات في ترتيب معاملاتها مع البنوك والمؤسسات المالية،وقد ظهر ذلك من خلال توجه البنوك التجارية والمؤسسات المالية نحو تفضيل التعامل مع المشروعات الكبيرة لافتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أسس المعاملات المصرفية، وارتفاع درجة المخاطرة في التعامل معها.وأهم أسباب محدودية القدرة لدى هذه المؤسسات في ا لحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية،هي:

1/ **يكتنف قرار منح القروض لمثل هذه المشروعات قدر كبير من المخاطر**، نظراً للشكوك التي تعتري عمل هذه المشروعات وارتفاع نسبة فشلها وقابليتها للانهيار والتعثر،بفعل التغيرات الاقتصادية في السوق،مما يخلق لدى البنك نوعاً من التردد في التعامل مع هذه المشروعات،هذه بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من تردد من قبل المشروعات نفسها في التعامل مع البنوك.

2/ تحاول البنوك والمؤسسات المالية حصر عملها في مجال **توفير التمويل للمنشآت والمشروعات الكبيرة** ، وربما يرجع ذلك لطبيعة العلاقات الخاصة بينها سواء من حيث الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة وغيرها من الارتباطات.

3/ **ارتفاع التكاليف الإدارية لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مما يؤدي إلى التأثير على مستويات أرباح البنك أو المؤسسة المالية.

4/ عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً على **توفير البيانات والسجلات المحاسبية** الضرورية اللازمة لتقديمها للبنك في حال الرغبة بالحصول على التمويل، هذا بالإضافة إلى رغبتها في تقديم الضمانات في سبيل الحصول على هذا التمويل.

ولتجاوز هذه الأسباب والحد من المعوقات التي تمنع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لها،جاء إنشاء برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة لها. على أساس قيام هذه البرامج بتوفير الضمانات تشجيعاً للبنوك التجارية على إقراض المشروعات المستهدفة بعد التحقق من جدواها الاقتصادية.

2. أهداف برامج ضمان القروض:

تصمم برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنشأ لتحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1/ تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض،الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه البرامج تعمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على إقراض أصحاب هذه المشروعات.

2/ تعمل هذه البرامج على توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية، لتمويل الموجودات الثابتة، ومنها ما يوجه لتمويل رأس المال العامل، ويختلف هذا الوضع من دولة لأخرى،علماً بأن بعض الدول تضمن برامج الضمان فيها توفير الائتمان للأصول والموجودات الثابتة وتمويل رأس المال العامل معاً.

3/ تقوم هذه البرامج على اقتسام المخاطر فيها بين البنك أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان، حيث تعمل على توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي لا يقدر أصحابها على الحصول على التمويل نظراً لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه.

4/ تعمل هذه البرامج على تخفيف متطلبات البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للقروض من متطلبات توفير الضمانات من قبل المقترض صاحب المشروع الصغير، الذي يكون غالباً عاجزاً عن توفير هذه الضمانات التي تكون غالباً تقليدية.[1]

ثانيا: تجارب بعض الدول في مجال ضمان مخاطر القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف مساعدة حكومات دول العالم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم هذه الدول : اليابان، الو،م ،أ ، فرنسا . سنستعرض بعض دول المغرب العربي .

1/1 اليابان :

أول الدول التي قامت بجهود معتبرة لتطوير و مساعدة هذا النوع من المؤسسات، وفي سنة 1948 قامت بإنشاء و كالة " MITI" كان هدفها تشجيع الم،ص،م غلى تعزيز قدرتها التنافسية من خلال حصولها على امتيازات مختلفة و العمل على التأقلم و البحث دائما لغزو الأسواق العالمية. وتعتبر التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية.[2]

ومن أهم السياسات المالية و الاقتصادية الموجهة لتشجيع و تنمية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان :

أ- الحماية من الإفلاس : تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية و التأمينية،و يمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهريا تقوم بموجبه هيئة تنمية الأعمال الصغيرة و المتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.

ب- البنوك التجارية :

[1] ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 10-11

[2] Julien, P-A et Marchesnay ; la petite entreprise ;Op cit p 63

تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . وتعتبر من بين البنوك التي تمتاز بالمرونة في تقديم الخدمات و تمويل هذا القطاع على المستوى الدولي .

ج- هيئات التمويل الحكومية :

توجد هيئات حكومية تمنح قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان و هذه الهيئات هي :

نظام ضمان القروض المقدمة للمنشات الصغيرة و المتوسطة و تقوم به Credit Guarantee Corporation، والتي تملك 52 فرعا منتشرا في أنحاء متفرقة من اليابان.

2/2 الولايات المتحدة الأمريكية :

سنة 1958 تم إنشاء" Small- business-act " تم إنشائها لمساعدة المنظمين للمؤسسات الكبرى. و بالرغم من أن الو،م،أ لها مؤسسات كبرى متعددة الجنسيات لكنها أظهرت أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها نفس المكانة في إستراتيجيتها الحكومية و يتوقف دور الدولة في ذلك على تشجيع المؤسسات للوصول إلى أهدافها عن طريق :

1. برنامج لضمان القروض بالشراكة مع مختلف البنوك .
2. أشكال مختلفة لدعم الدولة : الصيغ الجبائية و المالية .
3. برامج التدريب و المساعدات في مجال التصدير.

ويعمل برنامج ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على المعايير الثلاثة التالية :

أ. حجم المنشآت :

يرتكز هذا المعيار على عدد من الجوانب أهمها عدد العمال في المشروع والعوائد السنوية للمنشأة، ويمكن تحديد المنشآت وفقاً لهذا المعيار بما يلي :

- الصناعات التي توظف أقل من 500 عامل.
- المنشآت التي يبلغ مجموع مبيعاتها السنوية بالتجزئة أقل من 5 ملايين دولار.

- المنشآت التي تقدم خدمات سنوية بقيمة أقل من 5 ملايين دولار.
- منشآت البيع بالجملة على أن يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل.
- لتنفيذ اتفاقيات البناء التي تقل عن 17 مليون دولار سنوياً.
- التجارة الخاصة التي يبلغ مجموع مبيعاتها السنوية أقل من 7 ملايين دولار.
- المزارع والمنشآت الزراعية التي تقل مبيعاتها السنوية عن 500 ألف دولار.

ب. طبيعة المنشأة:

تعتبر جميع المنشآت مستهدفة من قبل(SBA) ، باستثناء تلك التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، وتلك التي تفتقر إلى الصفة القانونية في ممارستها لأي نوع من النشاطات، وللمضاربات في البورصات والأسواق المالية، ولتمويل المؤسسات المالية المختلفة.

ج. استخدام التمويل:

عادة ما تستخدم القروض المضمونة من قبل (SBA) لإنشاء وإقامة المشروعات المتنوعة،غير أن القروض التي تحصل عليها المشروعات القائمة عادة ما يكون استخدامها لأحد الأغراض التالية:

- شراء مواد أولية أو موجودات.
- شراء الأثاث والتجهيزات المختلفة.
- شراء أرض لإقامة بناء عليها أو للبناء.
- إجراء التحسينات والتطويرات.

لتمويل احتياجات رأس المال وإعادة تمويل الديون المتحققة.[1]

فرنسا :

لا يمكن إحصاء ما قامت به السلطات من تشجيع للخواص في إنشاء و توسيع نشاطاتهم،من تقديم مبالغ مالية، تسبيقات،إعانات،قروض،.. الخ في مختلف الفروع،لكن الأهم هو ما قامت به لهذه القطاعات منها :

[1] حسن ماهر المحروق،أيهاب مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 11-12

1) مساعدات جهوية تتحدد حسب طبيعة و ظروف كل منطقة .
2) مساعدات للفرص للبطالين.
3) إعفاءات جبائية و ضريبية مختلفة .

تونس و المغرب :

أول مبادرة بدأت 1970 من خلال برامج خاصة للتمويل و تنمية النشاطات و الحرف لكن سنة 1973 أول برنامج للظهور أكثر و توسع المشاريع الصغيرة و تلقي حوالي 2500 دعما ماليا و قروض بفوائد رمزية. تم إنشاء صندوق ضمان مخاطر القرض سنة 1981 لفائدة الم،ص،م.

تونس : كان لها دور في تهيئة العقار و الأراضي، إنشاء وكالة عقارية صناعية تنشط على الصعيد المحلي بإنشاء مناطق صناعية جديدة ، تحت وصاية وزير الاقتصاد لها دورين أساسيين :

1. تقوم الوكالة بتهيئة النشاط من خلال شراء قطع أرضية لتكوين مناطق النشاط ثم تسلمها لصالح المنظمين الصناعيين وفق الشروط المحددة.

خاتمة الفصل الثاني :

تطرح أمام المؤسسات الاقتصادية وسائل متنوعة للتمويل مما يسمح لها بالمفاصلة بين البدائل التمويلية المتاحة وبالتالي اتخاذ القرار الذي يتناسب والأهداف المسطرة،فعملية اختيار المصدر التمويلي ليست بالسهلة على الإطلاق.وهي تتحدد تبعا لعدة عوامل أهمها تكلفة المال والمصدر الذي تم اللجوء إليه.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة التي تعتبر من أهم مصادر التمويل التي يخصص الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف التأسيس التي تكون ذات تكلفة عالية لذلك تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية كالقروض البنكية التي تعتبر المصدر الخارجي الأساسي لتمويل هذه المؤسسات غير انه رغم ما تزخر به هذه المؤسسات من طاقات إنتاجية وقدرات إبداعية وروح مبادرة اقتصادية كبيرة مما يسمح لها بالمساهمة في التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة، فإنها تجد صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل اللازم نظرا لما تتميز به من انخفاض في رأس مالها ومحدودية الضمانات التي تقدمها خاصة منها العينية،فكثيرا ما تقتصر هذه الأخيرة أي الضمانات على الأموال الشخصية لأصاحب المؤسسة،كما أن مصير المؤسسة يكون مرتبط بشكل كبير بالخصائص الشخصية له، هذه المميزات صعبت من مهمة البنوك في تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات والذي بدوره أدى بالبنوك إلى العزوف أو التردد عن تمويل هذه المؤسسات،ولحل هذه المعضلة تم استحداث طرق جديدة لتمويل هذه المؤسسات كان من أهمها التمويل التأجيري وصناديق وشركات رأس مال المخاطر...الخ

الفصل الثالث

تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و المصادر الأكثر ملائمة

مقدمة الفصل الثالث :

تبنت الجزائر بعد استقلالها سياسة التنمية الشاملة،المستوحاة من التوجه الاشتراكي الذي اعتمدته كمنهج لبناء الاقتصاد الوطني،واعتمدت في تحقيق ذلك على سياسة التصنيع الثقيل، أي إنشاء المؤسسات ذات الحجم الكبير،التي كانت تمولها من خلال الريع البترولي هذه السياسة شدت الخناق على المؤسسة الخاصة واعتبرتها في كثير من الأحيان منبع استغلال ومصدر للهيمنة،لهذا انحصرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية،لكن هذه السياسة عرفت فشلا كبيرا خاصة خلال منتصف الثمانينات،و هو ما فرض على الجزائر التخلي التدريجي عن النظام الاشتراكي،و تبني نظام اقتصاد السوق،وهنا طرحت حتمية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليتماشى والتحولات الاقتصادية التي عرفها العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص،وأصبحت الجزائر تهتم أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لقناعتها بقدرة هذه الأخيرة على إحداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني.

وبعد تطرقنا لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب النظري،سوف نحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله نظريا على ما هو موجود في الميدان، وذلك من خلال إجراء دراسة إحصائية على عينة لولاية "مستغانم"(متكونة من مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة و الخاصة تنشط في مختلف المجالات)،هذا لدراسة واقع هذه المؤسسات،أهم المشاكل والصعوبات،مصادر التمويل المتاحة و ما مدى مشاركتها،التهديدات والفرص التي يوفرها له المحيط الخارجي وبإطلاعنا على هذا الواقع نكون قد ألممنا ولو بنسبة معتبرة من الموضوع حول الواقع التمويلي للمؤسسات و ما مدى استغلالها لمصادر التمويل . من خلال خطة البحث التالية :

1- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

2- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

3- الدراسة الميدانية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية " مستغانم"

المبحث الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية :

إن مرحلة ما بعد الاستقلال من أصعب المراحل في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وتجلى ذلك في غياب أي تحكم أو إستراتيجية واضحة المعالم ،وقد عمت الفوضى و فراغ في الأنشطة حتى صدور قرار مارس1963 الذي وضع المؤسسات بحكم التسيير الذاتي،و بعدها اتجهت السلطات بإستراتيجية موجهة إلى القطاع الصناعي وابتدأ هذا من سنة 1963 إلى غاية 1982.[1]

ولقد عرف هذا القطاع منعرجات هامة في إطار موجبات التكيف التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية الجديدة 1982 .

ولظروف معينة واجه القطاع العديد من المشاكل و الصعوبات التي جعلت منه قطاعا هشا مما طرح بديل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يتمكن القطاع من أخذ الريادة نحو تحقيق التنمية المنشودة.[2]،سنحاول تسليط الضوء في هذا المبحث على تتبع تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(المطلب الأول)،وواقعها في (المطلب الثاني)، مشاكلها في (المطلب الثالث) البرنامج التأهيلي (المطلب الرابع).

[1] سحنون سمير ،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"حالة الجزائر" ،مذكرة ماجستير في اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة تلمسان، 2004- 2005ص 103

[2] بوزيان عثمان، "قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "،الملتقى الدولي ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18 أفريل 2006 المركز الجامعي سعيدة ص 767

المطلب الأول : ظروف نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار حيث لعبت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى، إبتداءا من عام 1958 .

و في إطار المخطط الإستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة،كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات و الوحدات هو وضع سياسة لتطوير الصناعة المحلية تعود بالامتيازات والفوائد إلى اقتصاديات البلد المستعمر منها :

- الحصول على أرباح هامة ، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة .
- توفير بعض السلع و المنتجات محليا بأقل تكلفة.
- الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي .

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا ،مهملا،هشا،مكونا من الصناعات الإستراتيجية و من فروع صناعات استهلاكية صغيرة و متوسطة تتمركز خاصة في المدن الكبرى و المناطق العمرانية.

و قد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثرا كبيرا بعد ذلك،حيث أحدث فراغا كبيرا، فما كان من الضروري على العمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي،و هو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعي .

أما المظهر الثاني لهذا التدخل يتمثل في تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج وذلك في إطار برنامج مخططات التنمية و التأميم، هذا من جهة ومن جهة ثانية تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية.[1]

[1].بوزيان عثمان ،" قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"مرجع سبق ذكره ص 767

مرت هذه المؤسسات بمراحل عدة منذ الاستقلال،و إلى يومنا هذا،ونستطيع تتبع هذه المراحل وفق التقسيم التالي :

-المرحلة الأولى[1962- 1984[،المرحلة الثانية[1984-1987[،المرحلة الثالثة[1988-2000[،المرحلة الرابعة [2000-2007[

- تطور الأطر التشريعية :

-المرحلة الأولى [1962 - 1984] :

إن وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يعود إلى مرحلة الاستقلال حيث و جدت العديد من الوحدات الصناعية،كان أغلبها صغير الحجم يملكها الأوروبيون، وارتبط دورها بأهداف المستعمر فلقد كانت هذه المؤسسات من نوع الصناعات الإستخراجية تابعة للقطاع الخاص،و مع الاستقلال، ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات حيث كان عددها آنذاك سنة 1962 ،1120 وحدة ،عدد العمال 57480 لينتقل عددها إلى 1873 وحدة مع عدد عمال قدره 65053 سنة 1963.

- إلا أنّ هذه المؤسسات، خضعت لنسبة كبيرة منها للتأميم ليتم تهميشها مع انطلاق تنفيذ إستراتيجية التنمية لعام 1967، حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، وكانت الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

1- قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1967- 1980 :

إن سياسة التخطيط المنتهجة منذ عام 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة و تكثيف النسيج الصناعي الموجود،لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة (les industries entrainer) أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب الاستثمار لعام 1966 و موجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية .

[1] نزغي فاطمة "آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"تحليل برنامجMEDA لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 2009-2010 ص 205

1) أ- **بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية :** فكانت تهدف إلى تطوير الإمكانات المحلية لذلك تقرر تنميتها و تطوير ها في إطار تدخل الجماعات المحلية ، و قد تدعمت هذه الفكرة على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني الذي أكد على تدعيم اللامركزية بحثا عن أمثل استعمال للطاقات البشرية و المادية للبلاد،وقد شهدت هذه المرحلة وضع برنامجين تنمويين لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتوزعا كما يأتي :

- **البرنامج الأول :** تعلق بالفترة 1967- 1973
- **البرنامج الثاني:** تعلق بالفترة 1974- 1979.[1]

الجدول(8) الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :(1967- 1979)

	الاستثمارات المرخصة	باقي الانجاز	عدد المشاريع
- البرنامج (1) 1967-1973 (التنمية الحرفية)	389 مليون دج	389 مليون دج	150 مشروع
- البرنامج (2) 1974- 1979 (التنمية المحلية)	3179 مليون دج	2225 مليون دج	594 مشروع
- المجموع	3568 مليون دج	2614 مليون دج	744 مشروع

المصدر: **بوزيان عثمان "قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، مرجع سبق ذكره ص 768**

الجدول (09) الموالي توزيع المشاريع الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف الفروع[2]:

البرامج / القطاعات	مواد البناء	الصناعات الغذائية	الخدمات الحرفية	الخشب والورق	النسيج	الكيمياء الصغيرة	السياحة المحلية	الصناعات التقليدية	الصناعات الغذائية
البرنامج الأول	٪17	٪05	٪01	٪07	٪17	/	٪13	٪39	/
البرنامج الثاني	٪41	٪13	٪08	٪11	٪01	٪02	٪19	٪02	٪03
البرنامج (1+2)	٪36	٪11	٪07	٪10	٪04	٪01	٪18	٪10	٪03

المصدر: بوزيان عثمان، " قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكرهً ص 768

المرحلة الثانية: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة الثمانينات:[84 -1987]

[1] .بوزيان عثمان "قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ص 768

[2] .بوزيان عثمان،مرجع أعلاه ص 768

عرفت هذه المرحلة إشراك و إسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتماد السلطات العمومية لسياسة التنمية اللامركزية، في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة، نظرا لما أملته الضرورة الاقتصادية و الاجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة، على مختلف الأصعدة .

فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي.[1]

لم يتسنى لبرنامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة السابقة أن تحقق الأهداف المنوط بها في إطار سياسة التصنيع العامة والمخططات التنموية، فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان،ومساهمتها ضعيفة في الاقتصاد عموما وتحت طائلة الاختناقات التي أفرزتها المرحلة، ظهر وتطور تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح . فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (80-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة و المسجلة في العقدين السابقين .

2-أ- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: فقد حظيت في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينات (المخطط الخماسي الأول 80-1984) والخماسي الثاني (85-1989) برامج استثمارية معتبرة، كما يوضع ذلك الجدول (6) كالآتي :

[1] نزغي فاطمة، آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مرجع سبق ذكره ص 206

نسبة كبيرة من هذا البرنامج كانت موجهة نحو إقامة صناعات جديدة في المناطق الداخلية التي لم تعرف تطور صناعي عددها 234 مشروع تتوزع على عدة قطاعات يوضحها الجدول التالي :

الجدول (10) توزيع المشاريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية (1980- 1984)

الفروع الصناعية	مواد البناء	التجارة و الخشب	الصناعة المعدنية	مكانيك عامة	صناعة تقليدية	صناعة غذائية	صناعات أخرى
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	146	23	16	05	04	20	20
النسبة المئوية	٪62	٪10	٪07	٪02	٪02	٪09	٪09

المصدر : بوزيان عثمان ، مرجع سبق ذكره ص 770

2-ب - بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة : فقد تميز القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالحذر التكتيكي، فكان يوجه نشاطاته نحو ذلك التي تحقق مردودية سريعة، فكانت مؤسسات ثانوية لا تتطلب تكنولوجيا عالية و لا يد عاملة مؤهلة،و اغلبها كانت صناعات متفرقة غير مؤطرة،و قدرت مساهمته في القيمة المضافة بنسبة 30٪ العام 1982،بعدما كانت النسبة 68٪ العام 1968 .

غير أن مع منتصف الثمانينات بدأ التوجه نحو الاهتمام بالقطاع الخاص و إشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون متعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية،و إنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثما ر الخاص فإنها كانت غير كافية في ظل تعفن المحيط الاقتصادي و عدم تكييفه الأمثل لظهور قطاع خاص مؤهل، و ما يؤكد ذلك أن ما تم إنجازه من المشاريع لم يتعدى 373 مشروعا ،وهو ما يمثل نسبة 10٪ من مجموع المشاريع المعتمدة.

الجدول (11) يوضح توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة(1983-1987): [1]

الفروع الصناعية	النسيج	البلاستيك	الكهرباء	مواد البناء	الغذائية	المناجم	الخشب و الورق	الجلود	صناعات أخرى
عدد المشاريع المعتمدة	690	613	575	480	468	294	241	107	81
الحصة (٪)	19	17	16	14	13	08	07	03	02
مبلغ الاستثمار (بالألف دج)	1420	2159	1471	2091	1255	752	654	298	217

المصدر: بوزيان عثمان، " قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،مرجع سبق ذكره ص 770

المرحلة الثالثة: [1988-2000]

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة التسعينات :

نظرا للنتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات و لمواجهة عمق الأزمة التي تجتاح البلاد،تم بموجبه تبني اقتصاد السوق كخيار بديل،بحيث أن هناك إطار قانوني قد وضع و إصلاحات هيكلية شرع فيها، وبهذا الصدد تم :

- صدور قانون **90/10** المتعلق بالنقد و القرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي بفتح الطريق لكل أشكال مساهمة الاستثمار الرأسمال الأجنبي و تشجيع كل أشكال الشراكة، وقد خصص في المادة 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي .
- صدور مرسوم تنفيذي رقم **37-91** المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية وذلك بتعريض القطاعين (العام و الخاص) إلى نفس المعاملة عن طريق إخضاعهم إلى نفس معايير و شروط التصدير.
- صدور قانون الاستثمار: مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد عن طريق ترقية، تشجيع وضمان الاستثمارات.[2]

الفرع الأول: [1989-1991]

[1] بوزيان عثمان، مرجع سبق ذكره ص 770

[2] بوعلي هشام،"الشراكة الأورو- متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "،تجربة الجزائر ،مذكرة ماجستير،تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية ،جامعة تلمسان 2007-2008 ص 78

خلال هذه الفترة، زاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، حيث انتقلت من 209 سنة 1989إلى244سنة 1991،أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،فزادت بنسبة 12,8٪ فمن 19843 سنة 1989،إلى 22382 سنة 1991.و أهم الفروع التي نجدها هي: الصناعة الغذائية، النسيج، الخشب، الورق...إلخ. [1]

إن التوجهات المتبناة مع بداية عشرية التسعينات أخذت بتنمية و تطوير قطاع المؤسسات كأهم فصل من فصولها وذلك باتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص ، و قد ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المتبعة و أهدافها المؤكد عليها خاصة في آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية متوسطة الأمد 90- 1994 و برامج الحكومات المتعاقبة وقد تلخصت في جملة من الاقتراحات كان يهدف منها إلى معالجة علاقة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإستراتيجية الجديدة للتنمية ، و ذلك في ظل الإفرازات المتراكمة للمراحل السابقة :

- استحالة مواصلة الدولة للتدعيم المالي للاقتصاد .
- الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية ، كالتبعية و التدهور المالي للمؤسسات
- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي .[2]

الفرع الثاني: [1991- 2000]

و قد اعتبرت فترة التسعينات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو و يتطور فيه القطاع، و قد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية :

- النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من العام 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص،وتخفيض أسعار الفائدة ابتداء من العام 1998.

[1] نزعي فاطمة، مرجع سبق ذكره ص 206

[2] بوزيان عثمان ، مرجع سبق ذكره ص 771

- التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 92-97 و 1998 حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة ،و تدابير تشجيعية من خلال تقديم لإعفاءات كلية أو جزئية .
- السياسة الجمركية التي بدأت من جانبها تجاوبا و ذلك في إطار تحرير التجارة من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، و تسهيل المعاملات المالية و فتح السوق الجزائرية على الخارج.
- و بهذا شكلت فترة التسعينات الحلقة الأساسية و الأهم في إنجاز قطاع واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومكنت الاقتصاد الجزائري من دخول الألفية الجديدة بمعطيات متجددة سيكون لها بدون شك داع كبير في التنمية الاقتصادية عموما و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا.[1]
- قانوني الخوصصة و الشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون 1997، أما الثاني فكان أهمه اتفاقات التعاون و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الذي وقع العام 1998.
- إنشاء سوق مالية (بورصة) لتبادل الأوراق المالية و ذلك العام 1993.
- إصدار قانون خاص بتنظيم الاستثمار 1990 سمي بقانون النقد والقرض، و الذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد و القرض بتوجيه عمل البنوك و إعادة تحديد دور البنك المركزي.
- إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار و هو قانون عام 1993،و على إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية و متابعة الاستثمار **APSI**.

- و إلى جانب هذا فقد تجسد الاهتمام في مستوى الهيئات الحكومية بإنشاء العديد من الهيئات الساهرة على تسيير و تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،من بينها :

[1] .بوزيان عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 771

- الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة و المتوسطة.[1] #
- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.[2]

ب- توزيع عدد م .ص.م حسب قطاعات النشاط : و نتناول ذلك من خلال ستة قطاعات وفق مايلي[3] :

الجدول (12) توزيع عدد م.ص.م حسب قطاعات النشاط (1999-2001) :

قطاع النشاط	9 – 1		49 – 10		250 - 50		المجموع		فروق
	99	2001	99	2001	99	2001	99	2001	2001
البناء.أ،العمومية	37642	48690	4255	2831	790	353	42687	51873	9186+
صناعة م الغذائية	11015	11850	542	533	83	98	11640	12381	741+
النقل و الاتصال	13758	15735	231	238	29	42	14018	16015	1997+
تجارة	25092	28078	897	872	84	120	26073	29070	2997+
فندقة	10199	11582	239	172	32	34	10470	11788	1381+
خدمات عقارية	13536	14411	146	139	18	24	13702	14574	872+

المصدر: خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان،" دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، المركز الجامعي المدية،17-18 أفريل 2006 ص 408

نلاحظ أن معظم عدد م.ص. م ينشط في البناء و الأشغال العمومية ثم التجارة و النقل و الاتصال و بدرجة أقل في الخدمات العقارية ثم صناعة المواد الغذائية و الفندقة.

المرحلة الرابعة : من سنة [2000] إلى 2007 :

إن الإمضاء على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و سريان مفعوله و تسارع وتيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي حتما إلى انفتاح أكبر للحدود الاقتصادية مما

[1] # التي أصبحت بعد ذلك وزارة مستقلة تسمى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[2] .بوزيان عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص 771

[3] خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان،" دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، المركز الجامعي المدية،17-18 أفريل 2006 ص 408

يفرض موجبات التكيف مع المحيط الجديد لمواجهة المنافسة و حيازة مواقع في السوق المحلي و كذا الأجنبي.

وهو ما حصل فعلا في ظل التحولات الاقتصادية الآنية حيث سجل القطاع تحسينا نسبيا في تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث سجل حتى نهاية العام 2003 إنشاء 18397 مؤسسة ليصل العدد الإجمالي إلى نهاية السداسي الأول 2007 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي **(CNAS)** 396972 منها 284444 مؤسسات خاصة و 711 مؤسسات عمومية و 112017 صناعات تقليدية تشغل ما يقارب 1262655 بنسبة تطور5.26 % بالمقارنة مع السداسي الأول لسنة 2006.

إن هذه الوضعية الجديدة تأتي نتيجة للتحولات النوعية التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناءا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ 12-12-2001 و الذي يعتبر منعرجا للقطاع ، إن هذا التحول في قطاع المؤسسات الصغيرة و الـ متوسطة كان نتيجة عوامل التكيف مع متطلبات المحيط الجديد و التي ساهمت في قدم هذا القطاع ، و سنوجز فيما يلي أهم هذه العوامل :

1/ ازدهار القطاع الخاص :

الجدول (13) : تطور التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : 2006-2007

طبيعة المؤسسات ص.م	عدد المؤسسات السداسي الأول 2006	عدد المؤسسات السداسي الأول 2007	التطور	%
المؤسسات الخاصة *	259282	284244	24962	9,62
المؤسسات العمومية **	849	711	138-	16,25-
نشاطات الصناعات التقليدية ***	101981	112017	10036	9,84
المجموع	362112	396972	34860	9,63

المصدر : نزغي فاطمة " آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "،مرجع سبق ذكره ص 208

لقد برز القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري كأحد الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز الإنتاجي و أتاحت الفرصة لتفضيل آليات السوق،خاصة و أن للقطاع الخاص استجاب استجابة سريعة للظروف البيئية و الإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة و الحفاظ على الجودة ، و هذا ما أدى إلى توسيع قاعدة الاستثمارات الفردية و الجماعية في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة،ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن تطور المؤسسات الخاصة خلال السداسي الأول 2007 يبين زيادتها ب 24962 مؤسسة مقارنة بالسداسي الأول 2006 أي بمعدل 9,62 % كل هذا يوضحه الجدول (8) أعلاه .

2/ قضايا التمويل :

في تحقيق للبنك الدولي على 600 مؤسسة جزائرية على شروط تمويل استثماراتها و هياكله, كانت نتائجه كما يلي :

الجدول (14) : " مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "

مصادر التمويل	التمويل الذاتي	القروض البنكية	قروض الموردين و الزبائن	الأصدقاء	آخرون
مؤسسات مصغرة	٪74,80	٪15,70	٪01,00	٪04,50	٪04,00
مؤسسات متوسطة	٪64,10	٪23,60	٪05,00	/	٪07,30
مؤسسات متوسطة وخاصة	٪47,60	٪46,10	٪04,50	٪01,90	/

المصدر : نزغي فاطمة ، مرجع سبق ذكره ص 208

من الملاحظ أن أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في اعتمادها على تمويلها الذاتي،لتأتي في المرتبة الثانية القروض البنكية. إن تحسين موارد البنوك عامي 2001 و 2002 قاد إلى ارتفاع نشاطاتها في ميدان القروض (أكثر من 12 % مقارنة بالعام 2001) و إلى انخفاض معدلات الفائدة من 08 و 10 % في شهر سبتمبر 2001 إلى 6,50 و 09 % في شهر سبتمبر 2002 بالإضافة إلى ذلك تأسست أدوات مالية أخرى لتشجيع الاستثمارات و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها .[1]

تطور الأطر التنظيمية :

وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تم سنة 1994 إنشاء وزارات للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211- 94 المؤرخ في 09 صفر عام 1415 الموافق ل 18 جويلية 1994، و التي حددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،ثم توسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 190- 2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000 و الذي يحدد صلاحيات الوزارة حسب الشكل التالي :

في إطار سياسة الحكومة و برنامج عملها، يتولى وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إعداد عناصر السياسة الوطنية فيما يخص ميدان قطاعه و اقتراحها و تنفيذها و تتمحور مهامها حول ما يلي :

[1] نزغي فاطمة ، مرجع سبق ذكره ص 208-209

- حماية طاقات المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الموجودة و تطويرها .
- ترقية الاستثمارات المنشئة و الموسعة و المطورة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة .
- ترقية استراتيجيات لتطوير قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة .
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

مؤسسات الدعم المالي للقطاع الخاص:

الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر **(ANGEM) :**

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي ،ويمس شريحة لا بأس بها من السكان .ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي،وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي،عمل بالمنزل،نشاطات حرفية وخدماتية..) .

هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس"،"المبادرة الذاتية"و"على روح المقاولة".لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقرأ والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.[2]

في سنة 2004 و في إطار ترقية و تدعيم القطاع الخاص و للقضاء على مشاكل التمويل تم استحداث هذه الوكالة حيث تقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض

[1] بوعلي هشام،" الشراكة الاورو متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "- تجربة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير و العلوم التجارية ،جامعة تلمسان 2007- 2008 ص 80-81

[2] http:// www.medea-dz.com/

المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية و المؤسسات المالية للمستفيدين منها، ومن أهم وظائفها نذكر[1] :

- تقديم القروض بدون فائدة و الاستثمارات و الإعانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- إقامة و توطيد العلاقة مع البنوك و المؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

وكالة دعم و ترقية الاستثمار (APSI) :

هي هيئة حكومية أنشئت سنة 1994 لتكون المخاطب الوحيد للمستثمرين، أنشأت هذه الوكالة بموجب قانون الاستثمار رقم 93-12، وهي هيئة حكومية تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء التشكيلات اللازمة لإنجاز استثماراتهم والسهر على احترام الآجال القانونية للأنشطة من خلال إنشاء شكل شباك وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمار، كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية وضمان ترقيتها وتطويرها.[2]

أما بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومتطلبات التكيف:

1/ التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

شهدت الجزائر عقبة في توجيه السياسات للمؤسسات ناجم عن غياب تعريف رسمي لها، و لأن التعريف اقتصر فيه الباحثون على استخدام معايير متنوعة كانت أكثرها أرقاما مطلقة للعدد من العمال في المؤسسة.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22، الجريدة الرسمية العدد 06 سنة 2006

[2] سلطاني محمد رشدي،"التسيير الاستراتيجي في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،ماجستير تخصص الإستراتيجية،كلية العلوم التجارية، جامعة المسيلة 2005-2006، ص 85-86، بتصرف.

وعلى غرار مختلف دول العالم المتقدم، غابت مبادرات تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أن كل المحاولات التي كانت تتم هي مبادرات غير رسمية، و هذا يعكس هامش اهتمام السلطات العامة بهذا القطاع في تلك الفترة.[1]

و على العموم لم يكن هناك أي تعريف رسمي إلا بعد ظهور القانون الأخير المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 الذي يعرف في المادة الرابعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة أنها " تنظيمات مهما كان طبيعتها القانونية تنتج المواد ، السلع أو الخدمات ، و هي توظف بين 1-250 شخص علما أن رقم أعمالها لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري أو مجموع ميزانيتها لا تتعدى 500 مليون دينار جزائري هكذا تم تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاث أصناف حسب المعايير الكمية الأساسية .[2]

2/ الواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1/2- هيكل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حسب قطاع النشاط ، التوزيع الجغرافي و فئات المستخدمين :

عرفت الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي تحولا في السياسة الاقتصادية المنتهجة، مما أفرز تغيرات هامة، خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني. على ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات أعطت الدولة أهمية كبرى ومجالا واسعا لدعم نمو وترقية قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وعليه تم إصدار الأمر 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية هذا القطاع، مما مكن من القدرة على تصنيف هذا النوع و إحصائه، وللوقوف على واقع هذا القطاع نورد أهم تطوراته من خلال النتائج الإحصائية التالية[3]:

الجدول (15): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1991 -2010) :

[1] سحنون سمير،مرجع سبق ذكره ص 121- 122

[2] القانون التوجيهي رقم 01-18 ، المادة 5، الجريدة الرسمية ،العدد 77 ،الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 ص 6

[3] بوسنة كريمة،"البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان، 2010- 2011، ص 123- 124.

السنوات	عدد المؤسسات	السنوات	عدد المؤسسات
1991	22382	**2003**	288587
1992	20207	**2004**	312959
1993	23207	**2005**	342788
1994	26212	**2006**	376767
1995	177365	**2007**	410959
1999	159507	**2008**	519526
2001	179893	**2009**	570838
2002	188564	**2010**	607297

المصدر: بوسنة كريمة،" البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 124،123.إحصائيات (1991-2002)

الشكل رقم (06): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1991-2010

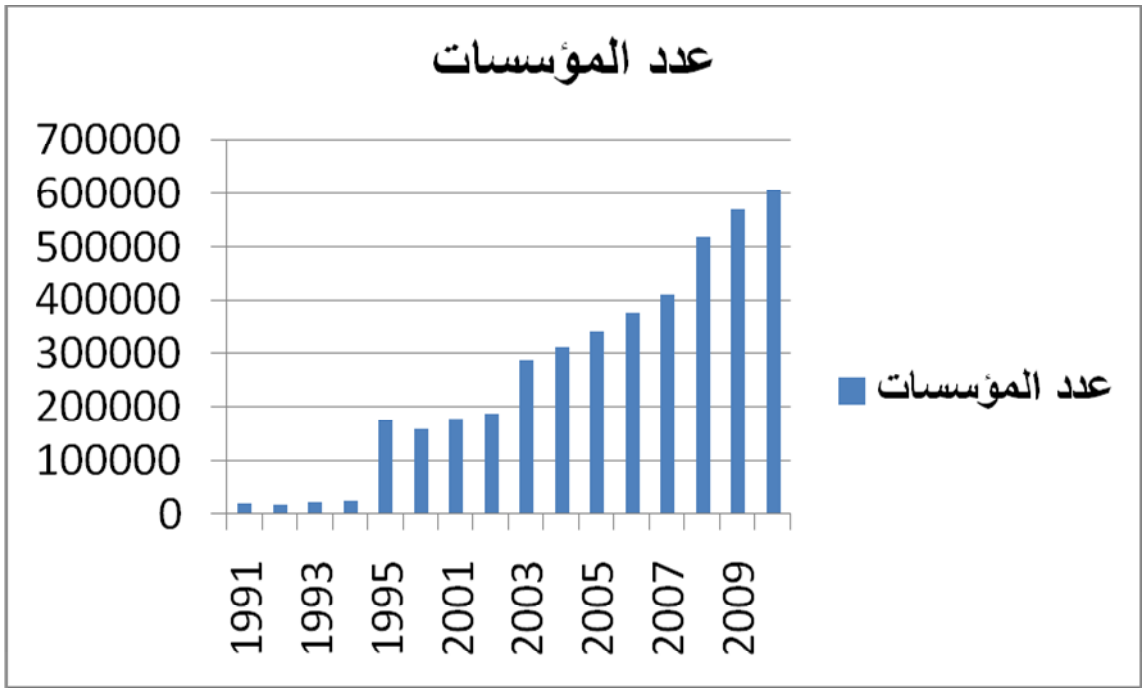

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (15) .

تعتبر سنة 1988 فترة تحول في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، هذا التحول أدى إلى إنشاء علاقات مع المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي بهدف احتواء أزمة الديون ووضع نظم و سياسات نقدية، مالية وتجارية استلزمت خوصصة العديد من المؤ سسات العمومية، هذه الخطوة التي ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هنا ظهر إطار تشريعي جديد كقانون تطوير الاستثمار في 05 أكتوبر 1993 والنتائج المرضية لهذا القانون دفعت الدولة لإصدار مراسيم مكملة مثل المرسوم التنفيذي رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 والمرسوم رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الأمر الذي أدى إلى التسهيل الإداري لمراحل إنشاء المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.

انطلاقا من سنة 2000 ارتفع وزن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث وصل عددها إلى ضعف ما كان عليه وتشير الإحصائيات المبينة في الجدول رقم (17) إلى أن أكثر من نصف هذا العدد تم إنشاؤه في الفترة ما بين 2001 و 2007.

و بالتالي فإنه وبفضل القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 وصل عدد هذه المؤسسات إلى179893 مؤسسة في هذه السنة بعد أن كان 22382 في سنة 1991.

في نهاية 2010، شهد عدد المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة زيادة ملحوظة حيث سجلت حوالي 606737 مؤسسة بينما كانت 207949 مؤسسة في 2003 وهذا على عكس المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاض 228 مؤسسة في 7 سنوات، في حين أن مجموع النشاطات التقليدية خلال هذه الفترة عرف ارتفاعا من 79850 مؤسسة سنة 2003 إلى 162085 مؤسسة في نهاية السداسي الأول لسنة 2009 و الأشكال التالية توضح هذه التغيرات.[1]

- الجدول رقم (16): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية : الفترة " 2010 ":

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة
أشخاص معنوية	15218
أشخاص طبيعية	8186
المجموع	**23404**

Sourse : Bulletin d'information. Statistique n°17.ministère de l'industrie. De la petite et Moyenne Entreprise.et de la promotion de l'investissement.2010 p.4 ,6

يمثل الجدول عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة خلال السداسي الأول لسنة 2010 ، تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية جزء ضئيل من محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات المصغرة .من الملاحظ أنه خلال السداسي الأول من سنة 2010،تراجع عددها مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية حيث تراجع من 598 إلى 560 مؤسسة.كما تم تسجيل تراجع في عدد الأجراء من 51149 إلى 48783 أجير

[1] **samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE, cahiers de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, université du littoral côte d'opale, N°238, mars 2011, p 07.**

. يمكن شرح هذا التراجع بالعمل الاقتصادي المتمثل في تغير البنية الهيكلية و إعادة تنظيم قطاع البناء و الأشغال العمومية .[1]

- الجدول رقم (17) : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة :" 2010 "

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السداسي الأول 2010	النسبة /المجموع (%)
أشخاص معنوية	361368	59,56
أشخاص طبيعية	245369	40,44
المجموع	**606737**	**%100**

Sourse : Bulletin d'information. Statistique n°17,OP Cit, P 6

يمثل الجدول عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، المصرح بها،606737 مؤسسة خاصة عند نهاية السداسي الأول لسنة 2010، حيث :

تسجيلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " الأشخاص المعنويين " على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال السداسي الأول لسنة 2010، سمحت بتسجيل حركية الإنشاء و إعادة الإنشاء و الشطب و لقد تم إنشاء 152018 مؤسسة جديدة .[2]

[1] Bulletin d'information. Statistique n°17.ministère de l'industrie. De la petite et Moyenne Entreprise.et de la promotion de l'investissement.2010 p.4 ,6

[2] Bulletin d'information. Statistique n°17,OP Cit ,P 6

أ/ حسب قطاعات النشاط :

الجدول رقم (18): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها :

السنوات	خاصة	عمومية	نشاطات تقليدية
2003	207 949	788	79 850
2004	225 449	778	86 732
2005	245 842	874	96 072
2006	269 806	739	106 222
2007	293 946	666	116 347
2008	392 013	626	126 887
2009	408 155	598	162 085
2010	606 737	560	/

Source :samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE, cahiers de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, université du littoral côte d'opale, N°238, mars 2011, p 07

الشكل رقم (07): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها

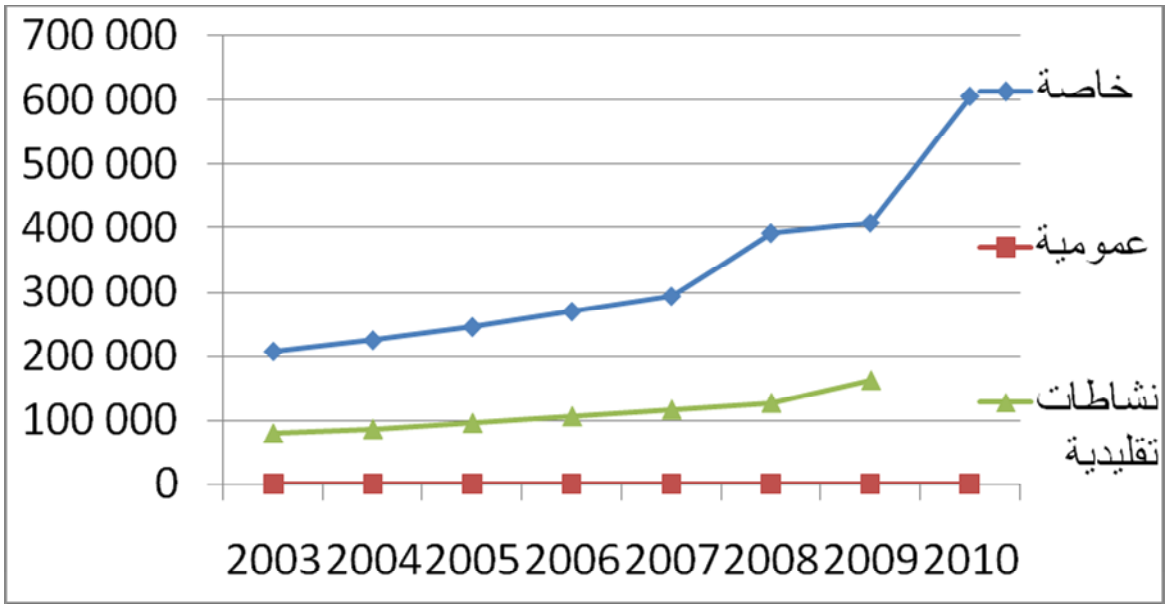

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه، رقم (18).

2- توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية حسب قطاعات النشاط الاقتصادية:

يوضح الجدول رقم(18) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادية :

القطاع	عدد المؤسسات سنة 2007
صناعة	224
خدمات	253
الأشغال العمومية	62
الزراعة	114
المناجم	13
المجموع	666

المصدر : الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص 74.

نلاحظ أن مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية قد انخفض من 788 إلى 666 مع نهاية 2007 واستمر في الانخفاض حتى نهاية سنة 2010 أين وصل عددها 560 مؤسسة، كما نلاحظ هيمنة كل من قطاع الصناعة والخدمات على هذا النوع من المؤسسات.[1]

الجدول رقم (19): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية 2007 :[2] نلاحظ من خلال الجدول التالي أهم القطاعات التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وحسب هذا الجدول يحتل قطاع البناء و

[1] الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص 73.

[2] لدرع خديجة، " الاعتماد الايجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مذكرة شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية الحقوق و العلوم التجارية ، جامعة مستغانم 2007-2008 ص 125

الأشغال العمومية المرتبة الأولى بحصة 34.10% ،وهو ما يعادل 100250 مؤسسة، أي أكثر من ثلث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعمل في هذا القطاع، يليه قطاع التجارة في المرتبة الثانية ب 17,27 % ثم النقل و المواصلات ب 9.01%،و الباقي للقطاعات الأخرى .

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	نسبتها
البناء و الأشغال العمومية	100250	34.10
التجارة و التوزيع	50764	17.27
النقل و المواصلات	26487	9.01
خدمات العائلات	20829	7.09
الفندقة و الإطعام	17178	5.84
خدمات المؤسسات	16310	5.55
صناعة المنتجات الغذائية	16109	5.48
باقي القطاعات	46019	15.66
المجموع	**293946**	**100**

المصدر : لدرع خديجة،" الاعتماد الايجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،مرجع سبق ذكره ص125

و يأكد الجدول رقم(20): أن توزع المؤسسات حسب القطاعات لم يتغير في سنة 2010 عما كان عليه في سنة 2007 إلا أننا نلاحظ من خلاله ارتفاع في نسب هذه المؤسسات في مختلف القطاعات.

نلاحظ أن أكثر من الخمسين بالمائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تشتغل في قطاعي البناء والأشغال العمومية والتجارة والتوزيع،فنسبة قطاع البناء و الأشغال العمومية تحتل 35.29 %، تليها التجارة و التوزيع بنسبة 17.46 %، ويرجع ذلك إلى الانتعاش الذي تشهده هذه القطاعات إضافة إلى عامل الربح و سهولة مزاولة هذه الأعمال مقارنة بالنشاطات الأخرى.

الجدول رقم (20) : قطاعات النشاطات المهيمنة لسنة 2010 :[1]

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	نسبتها
البناء و الأشغال العمومية	127513	35.29
التجارة و التوزيع	63107	17.46
النقل و المواصلات	32974	9.12
خدمات العائلات	24966	6.91
الفندقة و الإطعام	22355	6.19
خدمات المؤسسات	20014	5.54
صناعة المنتجات الغذائية	18184	5.03
باقي القطاعات	52255	14.46
المجموع	**361368**	**100**

المصدر : نشرية المعلومات الاقتصادية ،وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار العدد 17، سنة2010 ص07

ب/ حسب فئات المستخدمين يصنف البعض م.ص.م إلى :

- مؤسسات مصغرة (Micro) التي تستعمل بين 01 إلى 09 عمال.
- مؤسسات صغيرة و تستعمل من 10 إلى 199 عامل.
- مؤسسات متوسطة و تستعمل من 200 إلى 499 عامل.[2]

[1] نشرية المعلومات الإحصائية ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار، العدد 17/ (2010) ص 13

[2] خليل عبد القادر،بوفاسة سليمان، "دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مرجع سابق ص 407

الجدول رقم (21) توزيع المشاريع المصرح بها حسب عدد العمال سنة 2010 :[1]

عدد العمال	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	عدد الأجراء	%
من 0 إلى 9	5429	81,54	87353	35,36	16871	33,09
من 10 إلى 49	1092	16,40	104432	42,27	19833	38,90
من 50 إلى 249	131	1,97	45361	18,36	11653	22,85
أكثر من 250	6	0,09	9894	4,00	2630	5,16
المجموع	**6658**	**100**	**247040**	**100**	**50987**	**100**

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية رقم 17، للسداسي الأول لعام 2010 ، مرجع سبق ذكره ، ص26.

[1] نشرية المعلومات الإحصائية ،مرجع سبق ذكره ص 26 .

إن توزيع العمال من خلال تصنيف المؤسسات حسب عددهم كان كالتالي:

ج/ من حيث التوزيع الجغرافي :

❖ الجدول رقم (22) تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى من حيث عدد المؤسسات:[1]

الترتيب	الولايات	عدد المؤسسات السداسي الأول لسنة 2009	عدد المؤسسات السداسي الأول لسنة 2010	%
1	الجزائر	40009	42443	6.08
2	تيزي وزو	19024	20844	9.57
3	وهران	16867	16928	0.36
4	بجاية	14946	16410	9.80
5	سطيف	14469	15711	8.58
6	تيبازة	12452	13846	11.19
7	بومرداس	11523	12533	8.77
8	البليدة	10851	11713	7.94
9	قسنطينة	10732	11477	6.94
10	عنابة	8651	9258	7.02

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية ، مرجع سبق ذكره ص 17

تظهر دراسة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أن تموضعها الجغرافي يشكل اختلال في التوازن مابين الجهات الأربع للبلاد : وسط ، جنوب ، شرق ، غرب .

و ما يلاحظ أن ما يقارب نصف المؤسسات تتمركز في العشر ولايات الرئيسية في الشمال و التي تشكل أقطاب حضرية و صناعية أي بنسبة 45 % تقريبا .

[1] نشرية المعلومات لإحصائية ، مرجع سبق ذكره ص 17

3/ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني :

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا هاما و حيويا في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة من جهة في الناتج المحلي الإجمالي و من جهة ثانية المساهمة بفعالية في عملية التصدير،استقطاب العمالة، خلق القيمة المضافة، زيادة الابتكار.[1]

أ/ خلق مناصب عمل:

في هذه السنوات الأخيرة، تتوجه البطالة في الجزائر بصفة عامة نحو تسجيل انخفاض مستمر، ويرجع ذلك إلى مساهمة قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل، ولا سيما من جانب القطاع الخاص وقطاع الصناعة التقليدية، هكذا وقد شهدت بيانات معدلات البطالة في الجزائر انخفاضا ملحوظا خلال العامين المتتاليين 2005 و 2006 من 15.3% إلى 12.3% مقابل زيادة طفيفة قدرها 1.5% في عام 2007.

هذه الديناميكية الاقتصادية ترجع أساسا إلى الاستثمار في مجال الصناعة والذي يواجه العديد من التحديات كنقص الموارد المالية، التكاليف المرتفعة، تمركز الصناعة...إلخ، وللتغلب على هذه الصعوبات، من الحكمة اللجوء إلى خلق وحدات صغيرة تابعة للشركات الكبرى والمقاولة الباطنية، هذه العملية تسمح ببناء العديد من الوحدات القادرة على الاستجابة للطلب المتزايد على فرص العمل، من خلال خلق مناصب دائمة بتكلفة أقل.[2]

[1] بوعلي هشام،" الشراكة الأورومتوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الص،والم، تجربة الجزائر"،مرجع سبق ذكره ص 96

[2] **SAMIA GHARBI,op-cité , p 08.**

جدول رقم (23): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2004-2010)

السنوات / القطاع	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسات الخاصة	225449	245842	269806	293946	392013	408155	606737
المؤسسات العمومية	778	874	739	666	626	593	560
النشاطات التقليدية	86732	96072	106222	116347	116347	162085	
المجموع	312959	342788	376767	410959	519526	570838	607297

المصدر: **samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE, cahiers de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, université du littoral côte d'opale, N°238, mars 2011, p 09.**

الأرقام المقدمة في الجدول تبين بوضوح زيادة معتبرة وتطور ملحوظ لفرص العمل المتولدة عن القطاع الخاص و الصناعات التقليدية على عكس القطاع العام الذي سجل خلال الفترة من 2004 إلى 2010 انخفاضا واضحا يرجع في المقام الأول إلى الخوصصة التي يمليها قانون اقتصاد السوق.

ولتوضيح تطور مناصب العمل التي تخلقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقدم الرسم البياني التالي:

شكل رقم **(08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2004-2010)**

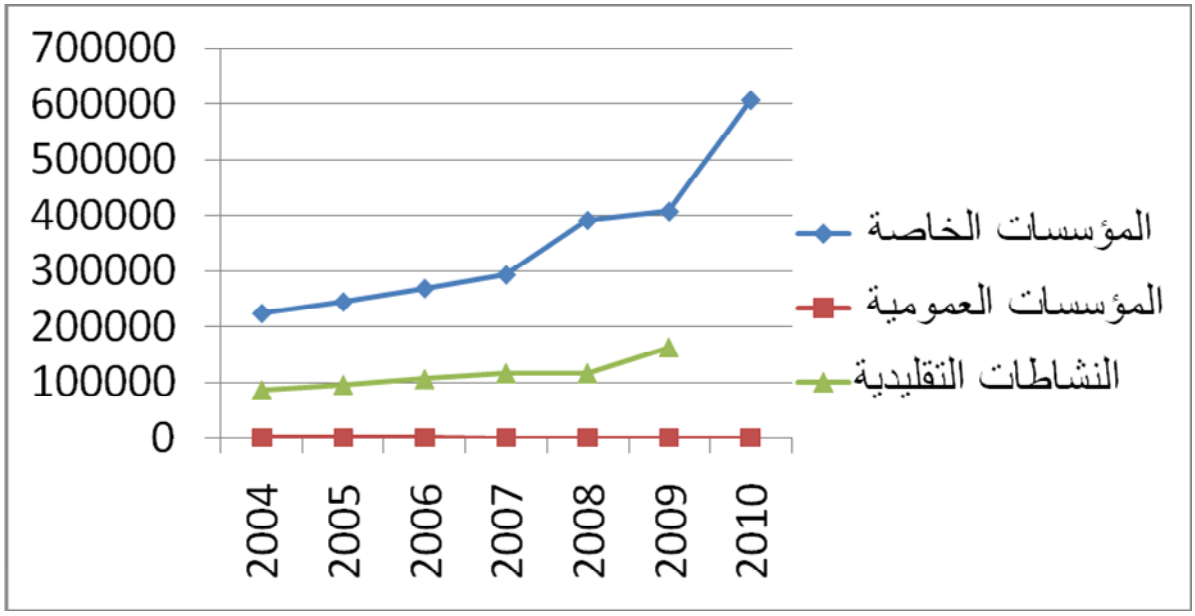

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (23).

ب- دورها في الناتج الداخلي الخام :

✓ **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام PIB :**

في سنة 2006 كانت مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام حوالي 3444.11 مليار دينار جزائري بزيادة تقدر ب 14.21 % عن سنة 2005 .

مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الخام في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى، و كانت نسبته في سنة 2006 تقدر ب 20.44 %، و هذا لصالح القطاع الخاص الذي أصبح أهم مساهم في الناتج المحلي الخام بنسبة 79.56 % خلال نفس السنة .

إذن القطاع الخاص هو المستحوذ الذي يساهم في تطور الناتج الداخلي الخام بنسبة عالية .

الجدول رقم (24) : يمثل تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني الفترة 2004-2006 (الوحدة مليار دينار جزائري).[1]

الطابع القانوني	2004		2005		2006	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في **PIB**	598.65	21.8	651.0	21.59	704.05	20.44
نسبة القطاع الخاص **PIB**	2146.75	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56
المجموع	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100

المصدر: لدرع خديجة،" الاعتماد الايجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ،مرجع سابق ص 128

ج- القيمة المضافة :

✓ **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة :**

تقاس القيمة المضافة من خلال الفرق بين السلع المباعة و السلع التي تم شراءها لإنتاج هذه السلع المباعة.

[1] لدرع خديجة، مرجع سابق ص 128

الجدول رقم (25): تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية :

قطاعات النشاط	2002	2003	2004	2005	2006
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
الزراعة	417,22	510.03	578.88	579.72	639.63
البناء و الأشغال العمومية	369.93	401	458.67	505.42	610.07
النقل و المواصلات	364.33	412.43	503.87	597.78	765.23
خدمات المؤسسات	40.6	44.15	50.69	57.23	62.36
الفندقة و الإطعام	55.36	59.35	62.64	69.62	74.85
الصناعة الغذائية	112.79	115.38	119.24	126.48	134.90
صناعة الجلود	2.59	2.46	2.68	2.72	2.55
التجارة	509.28	552.17	607.05	668.13	717.96
المجموع	**1872.10**	**2096.9**	**2383.72**	**2607.10**	**3007.55**

المصدر:لدرع خديجة ،مصدر سبق ذكره ص 128

حسب الجدول نجد أن قطاع النقل و المواصلات أهم منتج للقيمة المضافة و قد وصل مبلغ القيمة المضافة إلى أكثر من 765 مليار دينار جزائري في سنة 2006 تلاها قطاع التجارة ب 717 مليار دينار ، قطاع الزراعة ب 639 مليار دينار و مجموع القيمة المضافة المنتجة من طرف القطاعات الاقتصادية خلال نفس السنة حوالي 3007 مليار دينار. إذن القطاع المهيمن هو قطاع " النقل و المواصلات".

د/ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني :[1]

✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية :

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال السداسي الأول لسنة **2010** مايلي :

- **قيمة الواردات :** 19.71 مليار دولار أمريكي، ما يمثل انخفاض ب 5.82% مقارنة مع نتائج السداسي الأول لسنة 2009.

[1] Bulletin d'information. statistique n°17 ;Ministère de l'industrie ;de la petite et Moyenne Entreprise ;et de la promotion d'investissement ;p «38 »

- القيمة الإجمالية للصادرات 26.25 مليار دولار أمريكي ، ما يمثل ارتفاع ب 32.82 % مقارنة مع نتائج السداسي الأول لسنة 2009.
- مما يعني فائض في الميزان التجاري يقدر ب 6.53 مليار دولار أمريكي خلال السداسي الأول لسنة 2010 في حين أنه كان هناك عجز قدر ب 1.17 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة 2009 .

الجدول رقم (26) : مساهمة الم،ص،م في الميزان التجاري لسنة 2010 القيمة بمليون دولارأمريكي

المجموعات الإنتاجية	السداسي الأول لسنة 2009	السداسي الأول لسنة 2010	نسبة التطور %
الاستيراد	20929	19711	5.82 -
التصدير	19760	26246	+ 32.82
الميزان التجاري	1169 -	6535	

Source : Bulletin d'information. Statistique n°17 ; Ministère de l'industrie ; de la petite et Moyenne Entreprise ; et de la promotion d'investissement ; p «38 »

المطلب الثالث : صعوبات و مشاكل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية :

بالرغم من الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر منذ عام 1993 على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،إلا أنه لا يزال هشا و معرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميتها، مما أدى إلى التقليل من فعاليتها، وكل هذا راجع أساسا إلى العديد من المشاكل و الصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع.[1]

يمكن تلخيص هذه المشاكل فيما يلي :

أ/ إشكالية المحيط الإداري : نشاط المؤسسة يتطلب السرعة في اتخاذ القرارات و تنفيذها من طرف الإدارة،غير أن بطء الإجراءات الإدارية و تعقيداتها أصبحت في حد ذاتها من

[1] سحنون سمير، بونوة شعيب " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تطورها في الجزائر"، الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف،يومي 17-18 أفريل 2006 ص 423

العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب المدة التي تستغرقها الإدارة في معالجة ملف أو مسألة تتعلق بالمتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى تفشي الرشوة و المحسوبية و البيروقراطية التي تؤثر سلبا على هذه المؤسسات خاصة التي تتسم بضعف قدرتها المالية و عجزها على التصدي لهذه الظاهرة السلبية.

ب/المشاكل القانونية: كعدم استقرار النصوص القانونية(التغير السريع للقوانين و التنظيمات السارية،غموض وصعوبة فهم القوانين السارية بالإضافة إلى تعقدها،عدم احترام النصوص القانونية،كلها تؤثر على عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار قانوني واضح و سليم.

ج/مشكلة العقار الصناعي : يسود ميدان العقار تعقيدات من حيث التسيير و الاستغلال غير العقلاني و غير الرشيد للمساحات الموجودة ،حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشاكل بسبب: نظام التسيير المطبق ، عدم استقرار المسيرين ، الطابع الإداري لمؤسسات التسيير ، نقص الإمكانات المالية، بالإضافة إلى الخلافات حول أسعار التنازل عن هذه العقارات و تنظيم سندات الملكية. [1]

هناك صعوبة في إيجاد المكان الدائم و الملائم لإقامة المؤسسة و من ثم انجاز و تنمية المشاريع الاستثمارية، و هذا راجع إلى طول مدة منح العقار بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي و المباني و انعدامها أو عدم ملائمتها ،لعدة أسباب :

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية.
- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و طغيان المضاربة على العقار الصناعي. [2]

د/مشاكل تموين الجهاز الإنتاجي : يطرح التموين بالمداخلات خاصة المستوردة منها عائقا أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية خاصة المؤسسات القليلة الخبرة في مجال تقنيات الاستيراد لاعتمادها في السابق على التموين من المؤسسات العمومية و التي كانت

[1] يوسف قريشي ،سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"دراسة ميدانية " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004- 2005 ص 86

[2] بوعلي هشام ،مرجع سبق ذكره ص 101

تحتكر التجارة الخارجية و بعد الانفتاح الاقتصادي واجهت هذه المؤسسات مشكلة تموين الجهاز خاصة وان اهتمام المستوردين الجدد منصب غالبا على استيراد مواد الاستهلاكية.[1]

ه/المشاكل البيروقراطية : إن الإدارة و الهياكل التنفيذية في الجزائر تعاني من اختلالات هامة في الإجراءات و سرعة دراسات الملفات ، و كل هذا زاد في وتيرة المشاكل . وتعد مشكلة الإدارة العمومية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشكلة الذهنيات إدارية للمسؤولين و كثرة الإجراء ات التعسفية و هناك بطء و تردد شديد في تطبيق المراسيم داخل الأجهزة التنفيذية منها : رخص المشاريع و الملفات المطلوبة ...

على سبيل المثال : لإنشاء مؤسسة قد تتطلب عملية التسجيل و تراخيص أكثر من سنة و معاناة مبادرين لا تحصى خصوصا حصول وثائق و إجراءات و التي يجب المرور بها، باستخراج عدد هائل من الوثائق الإدارية (وكالات الاستثمار،صندوق التأمين، البنوك..) بحيث تمثل الحصول عليها معانات أولية.

وتجدر الإشارة أن بعض الوثائق تتطلب ملفا في حد ذاتها و هذا يستوجب على المستثمر تضييع الوقت و المال و جهد لإتمام هذه المرحلة. و في بعض الظروف قد يلجأ إلى تقديم رشوة لتسهيل عمليات التسجيل.[2]

و-إشكالية التمويل المصرفي : بالرغم من أهمية البنوك التجارية في الجزائر للمشاريع الاقتصادية بمختلف أحجامها ، إلا أن معظم المشاريع الخواص سواء في التأسيس أو الاستغلال تجد صعوبة كبيرة للدخول لأسواق الائتمان و قدرة غير متكافئة مع المشروعات الكبرى العمومية جعل الكثير منها يعتمد أساسا على الموارد الذاتية و هبات العائلة و قروض الأصدقاء،أو مصادر أخرى غير رسمية.

و في هذا السياق نجد الكثير من الأبحاث ميدانية تؤكد ذلك سواء على مستوى بلدان المغرب العربي أو على مستوى الجزائر التي أقيمت سنة 2001 ، و التي تناولت من خلال عينة من المؤسسات أهم المصادر المستخدمة في الوحدات الصغيرة و المصغرة، وتبين وفق النتائج النسب المعتبرة للتمويل الذاتي و المصادر غير الرسمية المستخدمة، إذ أن

[1] لدرع خديجة، مرجع سبق ذكره ص 130

[2] سحنون سمير،"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، مرجع سبق ذكره ص 129

المشاريع الفردية و الصغيرة تقتصر عموما على : التمويل العائلي ، و الأصدقاء ، تمويل الموردين و الزبائن ، و السوق غير الرسمي .

و نظرا لخطورة أزمة التمويل سعت الوزارة المكلفة و الحكومات المتعاقبة للمضي قدما في إبرام بروتوكول مع البنوك من أجل منح الأولوية لتمويل هذا القطاع الحيوي، إلا أن مبادئ و شروط حصول المؤسسات المصغرة و الصغيرة و حتى المتوسطة على القروض من البنوك التجارية مازالت محدودة وأحسن دليل على ذلك هي أرقام سنتي 2001 و 2002 التي بلغت فيها القروض الممنوحة 838 مليار دج لقطاع الأعمال،غير أن أكثر من 70 % من هذه القروض استفادت منها المؤسسات العمومية.و يعود ذلك للأسباب نجزها في العناصر التالية :

و-1- معوقات تتعلق بالتكاليف و الضمانات : من بين أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة و تحد من الرغبة في الاستثمار، نجد مشكلة تكاليف التمويل المصرفي المتمثلة في الفوائد المسبقة و تكاليف أخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية، كما أن قرارات البنك للتمويل مرتبطة أساسا بالضمانات قبل أي اعتبار آخر.[1]

و-2- كثرة الإجراءات و غياب صيغ التمويل البديلة :

إن البنوك التجارية العمومية هي الممول الوحيد و الرسمي في الجزائر ،و كما هو معروف أنها تضع إجراءات تبدو ضرورية في وجهة نظرها لضمان استرجاع القروض ، غير أن المشاريع تعجز من توفيرها،أما أساليب منح القروض للمشروعات باختلاف أحجامها و طبيعتها القانونية محدود و يقتصر على مايلي:

- ✓ السحب على المكشوف من أجل تمويل الاستغلال .
- ✓ استخدام قروض الاستثمار لمدة لا تتجاوز 5 سنوات .

بالنسبة لمدة الرد فإنها تأخذ مدة زمنية طويلة و تفوق على الأقل تقدير6 أشهر و عليه يرى القائمين و ملاك المشروعات الصغيرة و المتوسطة بأن البنوك مصدرا للصعوبات لتعدد مشاكل التمويل. و التي يمكن حصرها في النقاط التالية :

- غياب لذا البنوك التجارية طرق حديثة في تقييم مخاطر القروض للمختلف المشروعات.

[1] سحنون سمير، بونوة شعيب " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر"،مرجع سبق ذكره ص 425-426

- غياب بنوك متخصصة تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ارتفاع زمن للحصول على رد من البنوك بعد إيداع الملفات القروض طالما أن القرار النهائي للتمويل يتم على مستوى الوكالات الرئيسية في العاصمة. و يترتب على هذا تأخير معوقات أخرى من بينها تغير أسعار التجهيزات و أسعار الصرف.

و-3- مشاكل متعلقة بالشروط و مبادئ التمويل :

ترى البنوك أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شديد الخطورة و لاسيما أن معدلات فشل المشروعات الصغيرة كبير و يستوجب على البنك القيام بدراسات و التأكد من صحة المعلومات المقدمة وتأخذ عوامل موضوعية تتعلق بجدوى المشروع و المردودية المحتملة و عوامل أخرى تأخذ بعين الاعتبار كفاءة صاحب المشروع و أخطار تقلبات الأسواق على المنشأة ...الخ.

كما يعاني أغلب الشباب الحامل للمشاريع صعوبة في توفير شروط البنك يأتي في مقدمتها المبدأ الأساسي ألا و هو حجم الأموال الخاصة الذي يجب أن يساوي أو يفوق 10% أو 50% حسب الحالات.[1]

ي/ثقل العبء الضريبي و الجمركي : إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي،بل يؤدي إلى تعدد و تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وزيادة على ذلك هناك عوامل أخرى تضغط على النشاط الإنتاجي من بينها :

- كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية و المنافسة غير المشروعة في الكثير من الأحيان للإنتاج المستورد.
- كما أن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تخلق مشاكل و صعوبات عديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع و كذلك لبعده عن التطبيقات و الأعراف

[1] سحنون سمير ، بونوة شعيب ،مرجع سبق ذكره 426

الدولية التي تتماشى و تكييف الآليات و القوانين الجمركية. حيث أن قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية و تعدد قنوات الرشوة. [1]

ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني :

تواجه معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة و الضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل و العولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها و أحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة و صغر الأسواق المحلية التي تخدمها و قلة الديناميكية التكنولوجية. وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة، إذ تصنف أغلبية هذه المؤسسات من طرف الأجهزة التنظيمية و التسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات اقتصاد السوق.

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق و ميكانيزمات لحماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالمية وانخفاض الأسعار. وقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة، وقد أدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي و التي شملت كل شيء.

الفرص:

رغم كثرة التهديدات و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، فإنه أمام هذه المؤسسات بعض الفرص و المحفزات التي تساعدها على النجاح في محيطها المحلي، تساعدها أيضا على دخول تجربة ناجحة على مستوى الأسواق الدولية .هذه

[1] بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول"،الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة عنابة، يومي 17- 18 أفريل 2006 ص 324

الفرص و المحفزات تتمثل في برامج التأهيل التي اتخذتها الدولة على عاتقها و التي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي. [1]

المطلب الرابع : آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على ضوء التحولات الاقتصادية :

إن عالمية التبادلات و التغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة و الناجعة في عملية التأهيل التي تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل.

ولتمكين مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، وبالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت الوزارة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وقبل التطرق إلى هذا البرنامج ارتأينا أن ندرس ماهية ومستلزمات التأهيل في هذا الحديث. [2]

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية التأهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق هو كيفية تأهيل المؤسسات الاقتصادية خاصة المتوسطة و الصغيرة منها،أي كيف يمكن لهذه الأخيرة مواجهة المنافسة الدولية و لمعرفة هذا الغرض استوجب أولا التعريف بالبرنامج ؟

ـ المقصود ببرنامج التأهيل :

إن آلية التأهيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتخذها القطاع قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد الحر .

إذن يمكن تعريف برنامج التأهيل بأنه " عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي مالي على المستوى الدولي". [3]

---

[1] بن حمو عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 175، بتصرف

[2] بوعلي هشام، مرجع سبق ذكره ص 179

[3] بوزيان عثمان،"قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ص 774-775

خاصة في إطار عولمة المبادلات و ترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية و برنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها الاجراء ت و إصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية،الإنتاجية،الاستثمارية و التسويقية . ومن تم فبرنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها هذه المشروعات،كما يمكن القول أن أهم برنامج للتأهيل له جانبين،جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع و جانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذاتها،ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:[1] **الشكل رقم (09) : برنامج التأهيل**

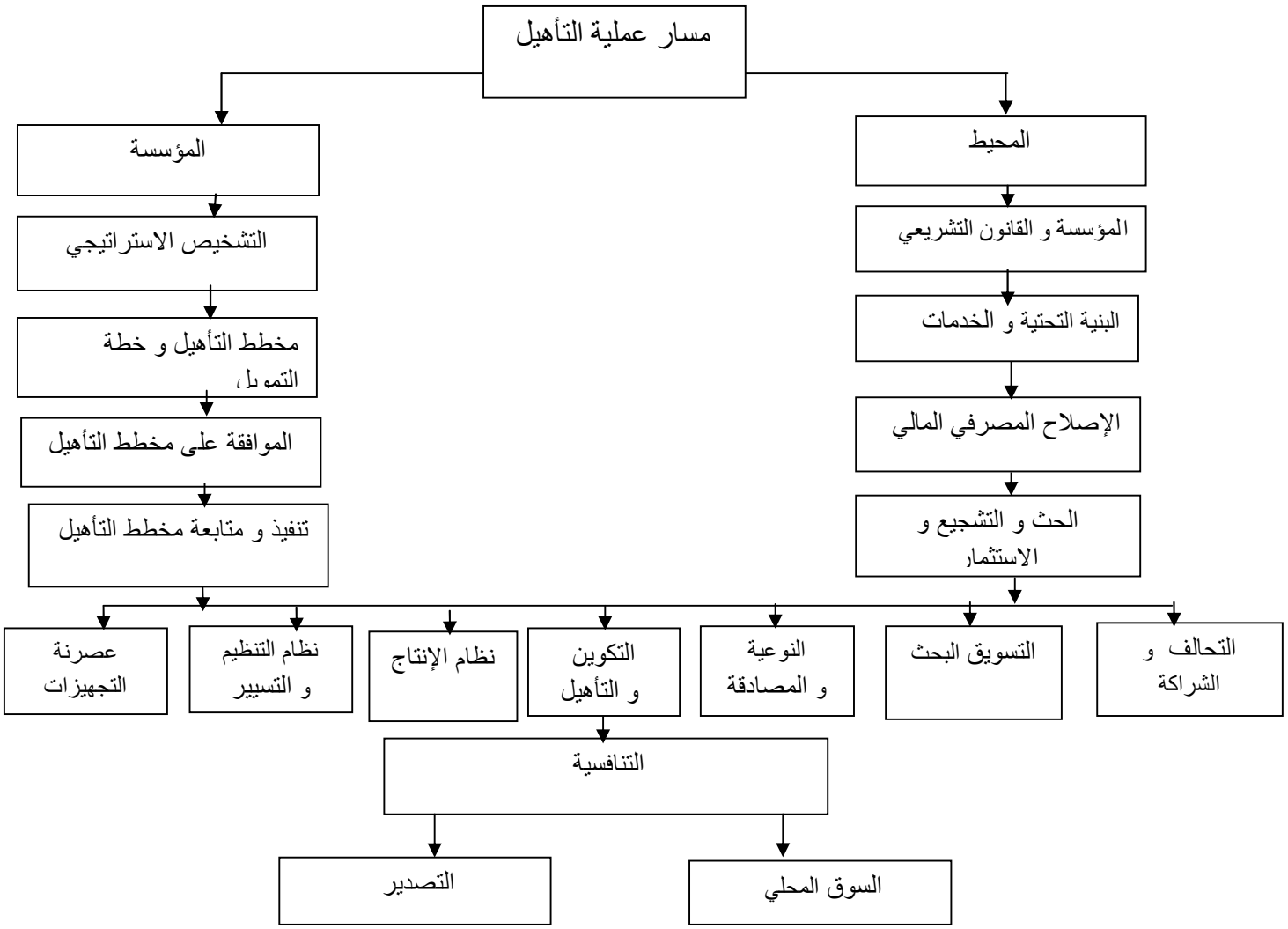

[1] معطى الله خير الدين،كواحلة يمينة " إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة ،يومي 17 و18 أفريل 2006 ص 761

المصدر : **معطى الله خير الدين ،كواحلة يمينة " إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، يومي 17 و18 أفريل 2006 ص 761**

أهداف برنامج التأهيل: إن أهداف برنامج التأهيل عموما يمكن تجسيدها من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (10) : أهداف برنامج التأهيل :

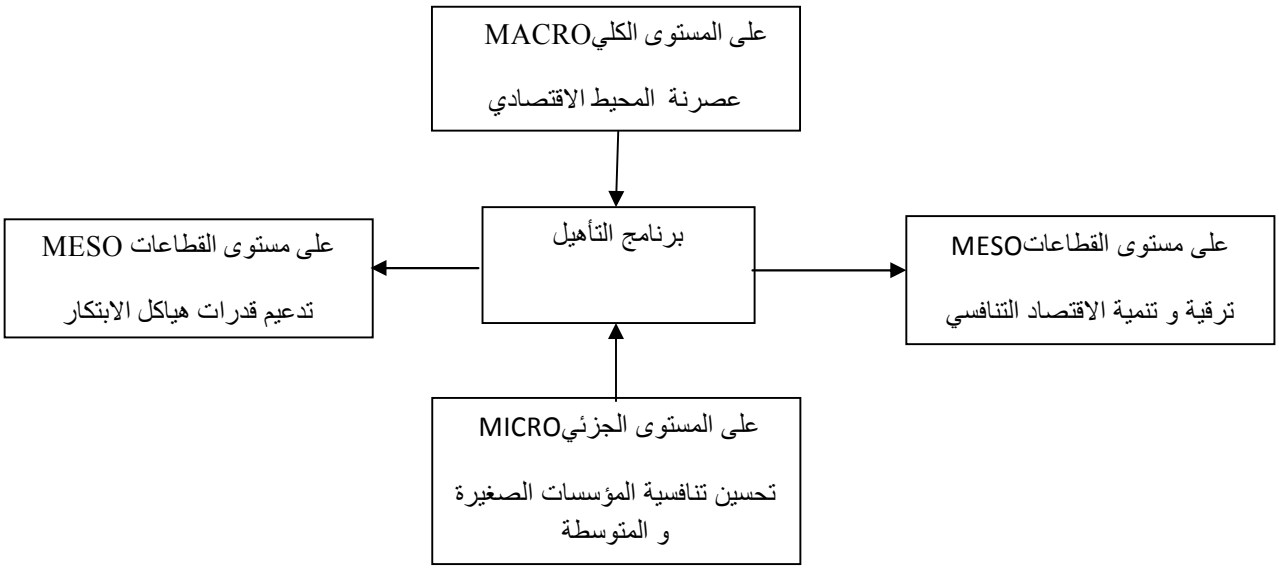

المصدر : .معطى الله خير الدين، كواحلة يمينة " إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ص 764

من خلال الرسم يتضح أن أهداف البرنامج تكون على ثلاث مستويات :

-المستوى الكلي : وهي الأهداف التي تسهر السلطات الاقتصادية على تنفيذها لوضع الآليات الأساسية التي تخلق المناخ المناسب لعمل المؤسسة الاقتصادية.

-على المستوى القطاعي : يهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها و إمكانيتها و تدعيمها لغرض مساعدة المؤسسة.

-على المستوى الجزئي : يكون هدف برنامج التأهيل هو اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحسن تنافسية المؤسسة من خلال حصر النقائص و الصعوبات التي تواجهها و معالجتها.[1]

إن أهداف برنامج إعادة التأهيل الجزائري له أهداف منتظرة منه من أجل الرقي بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بتحسينه و جعله تنافسي،يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :

1- تحسين تنافسية المؤسسات : عن طريق الخضوع لمعايير الجودة و تحسين نوعية المنتجات،لابد أيضا من الاعتماد على إدارة مسؤولة (إدخال مفهوم ثقافة المؤسسة) .

إن هدف الوصول إلى تعزيز و تحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى القطاع للوصول إليها،فإذا قمنا بمراجعة المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نلاحظ أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر أو عامل التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها و تطويرها .تتم عملية تحسين التنافسية من خلال :" اعتماد أحدث الطرق في مجالي التسيير و التنظيم و هذا للتحكم في التكاليف و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، و تحسين القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات و هذا بتزويدهم بمفهوم "ثقافة المؤسسة و التقاول" من جهة،وتوفير المعلومات الاقتصادية لتطوير تنافسية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

2-تحسين تسيير المؤسسات : يسعى برنامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى و البحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية . ويتم ذلك بإدخال مجموعة من التغييرات الهامة على الأساليب و طرق التسيير و الإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة،و تنمية الكفاءات البشرية، و التنمية و البحث في وظيفة التسويق.

[1] معطى الله خير الدين،.كواحلة يمينة " إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،مرجع سبق ذكره ص 764

3- خلق مناصب عمل جديدة : إن البرنامج يهدف إلى الحفاظ بالعمالة و أيضا العمل على تحسينها و خلق مناصب شغل جديدة للمساهمة في الحد من البطالة .

تعاني الجزائر كبقية البلدان النامية من مشاكل البطالة، وكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أثبتت قدرتها على التخفيف من حدة هذه الظاهرة بخلق فرص منتجة للعمل، تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالاهتمام الـ معطى للمؤسسة يهدف ليس فقط إلى الحفاظ على مناصب التشغيل الحالية، بل يهدف إلى خلق وظائف جديدة وذلك لاعتمادها على اليد العاملة أكثر من اعتمادها على رأس المال من جهة وأيضا لسهولة إقامتها وتوزيعها على نطاق واسع.[1]

- **الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

إن الاندماج العالمي من خلال سياسات التحرير الاقتصادي و الانفتاح التجاري في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،يترتب عنه العديد من الآثار و الانعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين الإيرادات المتوقعة و الخسائر المحتملة من أجل تبني سياسات الـ كفاءة لتأهيل الاقتصاد الوطني و تعظيم مكاسبه عن طريق رفع فعالية و كفاءة المؤسسة الاقتصادية حيث أن م.ص.م ،في الجزائر لا يمكن لها أن تقف أمام الواقع الاقتصادي الأورو متوسطي و العالمي مما جعل الوزارة الوصية تبذل جهود متواصلة على المستوى المحلي و الخارجي .

أ- على المستوى المحلي :

✓ **تأهيل العنصر البشري :** لا يمكننا الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة دون التركيز عن تأهيل العنصر البشري فيها،إن مؤسساتنا إن أرادت أن تبقى متنافسة فإن العامل الأهم الذي يمكن أن يوفر لها الميزة التنافسية هو أفرادها ،لأن العمالة المزودة بالمعارف مسألة محورية،إن التأكيد على ضرورة تأهيل الموارد البشرية على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينبع من عدة عوامل أهمها :

[1] بوعلي هشام ، مرجع سبق ذكره، بتصرف ص 183-184- 185

- زيادة الوعي بأهمية الموارد البشرية و أهميتها كأصل من أصول المؤسسة .
- تأثير تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على تحسين الإنتاجية و المساءلة عن النتائج .
- التركيز على تطوير نظام تقييم الأداء الذي يؤدي إلى تحسينات في الأداء و يزيد من الإنتاجية.

✓ **تأهيل المؤسسات المالية و المصرفية :**

يجب تأهيل الجهاز المصرفي و تفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي،عن طريق تحسين نوعية خدماته و مستوى موظفيه و إطاراته و إرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية و تجارية في منح القروض البنكية،مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويل أنشطتها،مع حل مشكلة الضمانات وهذا مع إنشاء الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات و كذا رأس المال المخاطر. [1]

✓ **تأهيل المحيط الإداري :** إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تأهيل كل الهيئات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع م،ص،م نحو تبسيط الإجراءات و تخفيف الطرق التي تعرقل أحيانا بعض التطبيقات الميدانية .

✓ **تأهيل المحيط الاقتصادي :**

تنص المادة 12 من ا لقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إنشاء مشاتل – حاضنات أعمال – و هي مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات و التسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة و مرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق لضمان ترقية الم،ص،م . [2]

توجهات برنامج التأهيل الجزائري:

* يستفيد من البرنامج كل من[3]:

[1] بوعلي هشام،مرجع سبق ذكره،ص187-188

[2] معطى الله خير الدين ، كواحلة يمينة ،مرجع سبق ذكره ص 764-765

[3] بن حمو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 180 بتصرف.

- الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاطها في القطاعات التالية : المواد الغذائية و الفلاحية، الصناعات المائية، الصيدلة، مواد البناء، السلع المصنعة، ويستثنى منها قطاعات الزراعة، التجارة والخدمات.
- الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص: تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين والخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وباستخدام أدوات جديدة مثل القرض الإيجاري، رأسمال المخاطر، ...الخ.
- الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة: يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية و التأطير والمساندة تحت الأشكال التالية : أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي، الإدارات المركزية الاقتصادية، الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات، غرف التجارة والصناعة، بورصة المناولة والشراكة، جمعيات أرباب العمل، مراكز ومعاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

تحليل وتقييم لنتائج سير عمليات التأهيل:

من خلال تتبع المسار الذي مر به برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن خلال النتائج المحققة والدراسات التي أقيمت في هذا الشأن كانت النتائج كما يلي:

- **فيما يخص درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل :**

من بين 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي سبق لها وأن قامت أو دخلت في عملية تشخيص أو تشخيص أولي نلاحظ أن:

- 61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة (أي 9%) لم تتعدى مرحلة التشخيص.
- 179 مؤسسة (أي 26%) توقفت عن العملية بعد مرحلة التشخيص الأولي.
- 445 مؤسسة (أي 65%) دخلت في عملية ومسار التأهيل.

الشكل رقم (11) : درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل

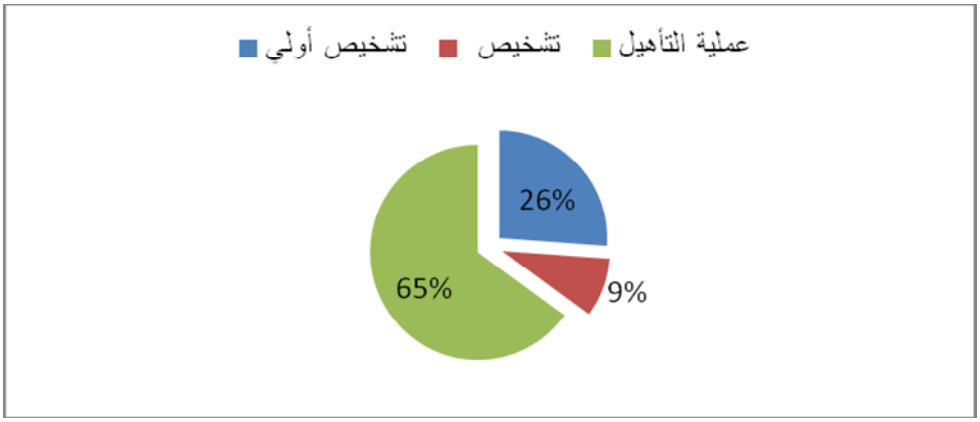

المصدر: نزعي فاطمة الزهراء، آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (تحليل أثر برنامج التأهيل)، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2010، ص 214

وترجع الأسباب الرئيسية للمؤسسات التي تخلت عن العملية إلى :

- ترددد صاحب المؤسسة في مواصلة العملية.
- عدم وجود شخص كفؤ وقادر في المؤسسة على إتمام أول عملية تأهيل على مستوى المؤسسة.
- صعوبة واستحالة التمويل من طرف المؤسسة للعملية.
- صعوبة واستحالة التمويل من طرف المؤسسة للعملية .

➢ **أما فيما يخص عدد العمليات المحققة :** نلاحظ من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (12): عدد عمليات التاهيل المحققة

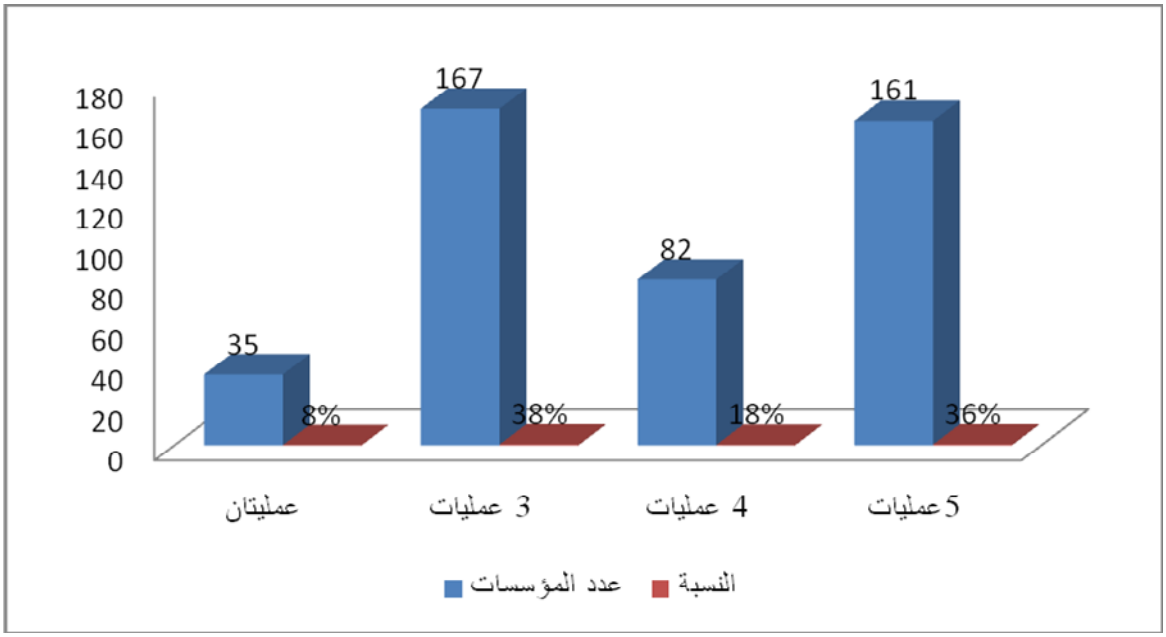

المصدر: نزعي فاطمة الزهراء، آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (تحليل أثر برنامج التأهيل)، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2010، ص 215، بتصرف.

أن 92% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخطت على الأقل عمليتين للتأهيل، من بينها 36% من مجموع المؤسسات التي دخلت في عملية التأهيل تعدت 05 عمليات للتأهيل، و18% أنجزت 04 عمليات، و38% أنجزت03 عمليات للتأهيل، بينما 08% من المؤسسات لم تتعدى عمليتين للتأهيل. ومن هنا يمكن القول أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي دخلت في عملية ومسار التأهيل هي مهتمة بهذه العملية بدون النظر إلى المؤسسات التي تخلت عن التأهيل منذ العملية الأولى، كما يجب التنويه إلى أن مجموع كل هذه العمليات للتأهيل التي تمت قد تمت في إطار البرنامج أي برنامج MEDA ولم تدخل فيها العمليات التي قامت بها المؤسسات بنفسها في خارج البرنامج والتي قد تدخل ضمن نشاطها المعتاد في تحسين أدائها السنوي منذ نشأتها.

فيما يخص تقسيم نوع عمليات التأهيل حسب المجالات :العملية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة لها هي التسيير (التنظيم خاصة) وتسيير الإنتاج، هذه المؤسسات هي أكثر حاجة للعمليات المتعلقة بالتسيير والإنتاج من أجل التوسع أكثر وبسرعة في الإنتاجية. فنلاحظ أن 38% من مجموع عمليات التأهيل ما عدا العمليات المتعلقة بالتمويل على مستوى 445 مؤسسة قامت بالتأهيل هي متعلقة بالتسيير ثم تليها 35% عمليات إنتاج و15% للجودة و11% للتسويق، و01% للمالية والمحاسبة.[1]

- **النتائج المستخلصة من البرنامج :**

لقد أقيمت عدة دراسات لتحليل أهم تأثيرات برنامج التأهيل وأهمها تلك الدراسة المعدة من طرف الخبيرين الأروبين Mr Philippe GILLE و Mr Michel BOIDIN برعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية واللجنة الأوربية والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2006 والتي مست ما يقارب 609 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مستها عملية التأهيل حيث تم طرح ما يقارب 716 سؤال عليها ما بين مقابلة مباشرة و أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة محدودة وغير محدودة، ولقد تمت الإجابة بنسبة 100% بالنسبة للمقابلات المباشرة، وأما الأسئلة المتبقية فقد تم الإجابة عنها من طرف 70% من المؤسسات و 30% المتبقية من المؤسسات منها من لم تجب على كافة الأسئلة و منها من امتنعت عن الإجابة، وقد كان الهدف من هذا الاستبيان دراسة تأثيرات عملية التأهيل و القيام بتحليل أولي سمح بتحديد أهم الخصائص لعمليات التأهيل والمؤسسات من أجل التحضير للتصنيف العملي، وقد سمح تحليل الاستبيانات باستخلاص أهم النتائج التالية:[2]

- التأهيل يسمح بالاختلاف، أي هناك تغيير على مستوى المؤسسات التي مسها التأهيل.
- هذا التأثير الإيجابي كان ملموسا أساسا في التطور التسييري، تنظيم المؤسسة، وكذلك إلزام الأفراد بقرارات التأهيل يساهم في جعل المؤسسة أكثر ديناميكية.

[1] نزعي فاطمة الزهراء، مرجع سابق ، ص 215

[2] نزعي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 236، بتصرف.

- بالنسبة للعديد من رؤساء المؤسسات فإن عمليات التأهيل لازالت لم تدرك إلى حد كبير على مستوى المؤسسة فيما يخص الجودة الشاملة والتي من شأنها خلق قيمة مضافة للمؤسسة.

- بالنسبة لعدد من رؤساء المؤسسات فإن تنافسية المؤسسة تبقى صعبة بربطها بفوائد التأهيل.

- الإنشغالين الكبيرين المعبر عنهما من طرف جميع المؤسسات يتعلقان بالآجال والتمويل.

بعض المؤسسات تعتبر أن برنامج التأهيل المقترح لا يلبي أهم انشغالاتهم.

المبحث الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

المطلب الأو ل: واقع المنظومة المؤسسية لتنمية المؤسسات والصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

تجسيدا للإستراتيجية الشاملة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بادرت الجزائر في هذا الإطار إلى إرساء مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة من أجل تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية و المتمثلة أساسا في تجاوز تلك العقبات التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي .

1/ وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة :

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة بـ :

1- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

2- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-إعداد النشرات ا لإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال، ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الاقتصاد الجزائري "أساليب تنمية المشروعات المصغرة والمتوسطة " العدد 3/ (2004).,ص-31 .

تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة صناديق ضمان القروض،وفقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تسهر ا لوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتنسيق مع الهيئات المعنية، على جلب و رصد التمويلات و القروض الممنوحة للقطاع في إطار التعاون الدولي من أجل توسيع و ترقية نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

و في هذا الإطار و تجسيدا لأهدافها قامت الوزارة بإنشاء العديد من الهيئات المتخصصة ونذكر منها :

أولا : مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعبر المشاتل عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تهدف إلى مساعدة **م. ص .م**[2] و دعمها ، و يمكن لهذه المشاتل أن تأخذ أحد الأشكال التالية :

أ- المحضنة : تعريف الحاضنات :

يمكن تعريف الحاضنات بأنها بيئة (إطار متكامل من المكان و التجهيزات و الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة، و الاستشارة و التنظيم)، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة و تنمية المنشات الجديدة (الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث و التطوير) و رعاية و دعم هذه المنشات، فهي تتكفل بدعم أصحاب المشروعات في قطاع الخدمات .[3]

ب- ورشة الربط : هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية .

[1] القانون التوجيهي 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المادة 14-15 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،، العدد /77

[2] المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[3] مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الاقتصاد الجزائري ، مرجع سبق ذكره ص 31

ج- **نزل المؤسسات :** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية .[1]

1- أ- أهداف المحاضن : وتسعى هذه الأنواع من الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي.

2- أ - وظائف المحاضن :

- تتكفل المحاضن (المشاتل) بما يلي :
- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تسيير وإيجار المحلات.
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.
- تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على تدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة اعتماد المشاريع.[2]

[1] عمران عبد الحكيم ،" إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،دراسة حالة البنوك العمومية لولاية المسيلة،مذكرة ماجستير في الإستراتيجية، جامعة المسيلة، 2006-2007 ص 32

[2] مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير،مرجع سبق ذكره، العدد 03 (2004) ص 31-32

ثانيا : مراكز التسهيل :

وهي " مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".و تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكذا مساعدة حاملي المشاريع و إعلامهم و توجيههم و دعمهم و مرافقتهم .

1- أهداف مراكز التسهيل : تسعى هذه المراكز لتحقيق العديد من الأهداف منها :

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين, وتنمية روح المقاولة.
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة الوصية.
- تشجيع التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع.
- مرافقة المؤسسات وحاملي المشاريع في إنشاء مؤسساتهم، وخلق جو التبادل والاتصال بين حاملي المشاريع و مراكز البحث و شركات الاستشارة و مؤسسات التكوين.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي و مرافقة اندماج م. ص.م في الاقتصاد الوطني و الدولي .
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

2- مهام مراكز التسهيل :

تتولى مراكز التسهيل في إطار تحقيق أهدافها بالمهام التالية :

- دراسة الملفات و الإشراف على متابعتها و توجيه حاملي المشاريع حسب مسارهم المهني، ومرافقتهم أثناء مرحلة التأسيس لدى الإدارات المعنية .
- مرافقة المؤسسات و أصحاب المشاريع و تقديم الخدمات الاستشارية في ميادين التكوين و التسيير و التسويق و تقسيم السوق و تسيير الموارد البشرية، وكل أشكال الدعم المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- اقتراح برامج تكوينية تتماشى مع الاحتياجات الخاصة بحاملي المشاريع .

[1] عمران عبد الحكيم ،" إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مرجع سبق ذكره ص 33

- دعم القدرات التنافسية و نشر التكنولوجيا الجديدة لأصحاب الم.ص.م و مساعدتهم في تحويلها.

ويتولى إدارة المركز مجلس التوجيه و المراقبة ، ويضمن تسييره مدير يعين من طرف الو زير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما مجلس التوجيه و المراقبة فيتشكل من ممثل الوزير و بعض ممثلي الهيئات الحكومية المعنية بالم،ص،م ،بما فيهم المؤسسات المالية المكلفة بتقديم الدعم لهذه المؤسسات .

ولقد بلغ عدد مراكز التسهيل التي تم إنشاؤها حوالي 14 مركزا موزعة على عدة ولايات من القطر الجزائري. [1]

ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هو جهاز استشاري لترقية الحوار بين أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مختلف جمعياتهم المهنية من جهة و السلطات و الهيئات الحكومية من جهة أخرى، و يتمتع هذا المجلس بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

1- مهام المجلس الوطني الاستشاري:

يكلف المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنجاز المهام التالية :

- ضمان ديمومة الحوار الايجابي بين مختلف السلطات العمومية و الشركاء،الاقتصاديين و الاجتماعيين بما يسمح بإعداد إستراتيجية تنمية منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية الجديدة .
- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات ومنظمات أرباب العمل،وكل ما من شأنه تحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية لقطاع الم، ص ، م .

2- الهيئات المشكلة للمجلس الاستشاري :

يتشكل المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

[1] عمران عبد الحكيم مرجع أعلاه ص 34

- **الجمعية العامة :** تضم على الأكثر 100 عضو يمثلون الجمعيات المهنية و المنظمات النقابية، إضافة إلى خبراء يختارهم الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- **المكتب :** يضم عشرة أعضاء منتخبين من طرف الجمعية العامة .
- **الرئيس :** ينتخب المكتب رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية الم، ص، م.
- **اللجان الدائمة :** يضم المجلس اللجان الدائمة التالية :
  - اللجنة المالية الاقتصادية .
  - لجنة الاتصال و تحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية .
  - لجنة الشراكة و ترقية الاقتصاد .[1]

المطلب الثاني : وكالات الدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

كان من الضروري للحكومة إيجاد حل لإشكالية التمويل للم. ص.م في الجزائر، ووضع آليات لتشجيع إنشاء و توسع الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالفعل منذ قانون الاستثمار قامت الدولة بعدة تدابير في مجال ترقية و تسهيل التمويل للم.ص. و القطاع الخاص، وذلك بإنشاء وكالات ترقية الاستثمار 1993، ثم وكالة دعم و تشغيل الشباب سنة1996، كسبيل للتصدي لظاهرة البطالة و الركود الاقتصادي.

1/وكالات الدعم و التمويل الم. ص.م :

لقد برزت في الجزائر عدة هيئات و منظمات تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استثماراتها و كذا المقاولين و المؤسسات المصغرة و التي من أهمها : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب(ANSEJ)،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكالة ترقية و دعم الاستثمار،

هذه الأخيرة لم تحقق أهدافها بسبب غياب السياسة الواضحة و الصرامة و الجدية في العمل ، لذلك استبدلت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).[2]

[1] عمران عبد الحكيم ،مرجع سبق ذكره ص 34- 35

[2] لدرع خديجة،" الاعتماد الايجاري كأحد البدائل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مرجع سبق ذكره ص 134

أولا : تجربة APSI وكالة ترقية و دعم الاستثمارات :

لقد فتح قانون للاستثمارات المجال أكثر للقطاع الخاص ليتدخل في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية سواء إنتاجية أو خدماتية. و تكرس الدور الجديد على المستوى الكلي بإنشاء وكالة جديدة مكلفة لتدعيم دور الدولة في ترقية و إنعاش القطاع الخاص، و هي وكالة ترقية و متابعة و دعم الاستثمارات تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة.

وطبقا للمرسوم التنفيذي 94- 319 الصادر في 17 أكتوبر المتضمن كيفية تنظيم عمل الوكالة ثم تعريفها تعتبر وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات APSI " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تحت وصاية الحكومة " تتكون من الهياكل التالية :

- قسم الشباك الوحيد .
- قسم متابعة المشاريع.
- مديرية الإدارة المالية.

ويدير كل قسم من هذه الأقسام مديرا بمساعدة مديران و أربعة رؤساء دراسات يعينون من طرف المدير العام .[1]

1/ مهام وكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI: تتكلف وكالة ترقية و دعم الاستثمارات بالمهام التالية :

- متابعة الاستثمارات و ترقيتها .
- تقييم الاستثمارات و تقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات .
- ا لتكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.
- منع الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات .
- مراقبة و متابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط و المواصفات المحددة.

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره, ص137 ، بتصرف

- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج و المواد الأولية.[1]

2/ دور وكالة دعم و ترقية الاستثمار في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد ساهمت وكالة ترقية و دعم الاستثمار في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 13-11-1993 إلى غاية 31-12-2001 حوالي 48231 مشروع استثمار مصرح به لدى وكالة ترقية و دعم الاستثمار،وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه الاستثمارات 3623 مليار دينار جزائري،والتي من المتوقع أن تساهم في توفير عدد كبير من مناصب العمل .

كما بلغ عدد المشاريع التي تدخل في إطار الشراكة بين المستثمرين الوطنيين و المستثمرين الأجانب 440 مشروع بقيمة إجمالية تقدر ب 283 مليار دينار جزائري .[2]

و نبين من خلال الجدول توزيع الاستثمارات حسب التكاليف و عدد المناصب الشغل المصرح بها :

الجدول : رقم (27) توزيع مشاريع الاستثمار للجنة المصرح بها نهاية 1999 :

عدد مناصب الشغل	%	تكلفة المشروع المصرحة	%
1 إلى 10	40	أقل من 1 مليون دج	4
10 إلى 20	28	2 إلى 10	35
20 إلى 50	23	10 إلى 20	21
50 إلى 100	7	20 إلى 50	22
100 إلى 200	2	50 إلى 100	10
200 إلى 500	1	100 إلى 500	7
أكثر من 500	0	أكثر من 500	1
الإجمالي	100	الإجمالي	100

المصدر : سحنون سمير ،"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،حالة الجزائر" ،مرجع سابق ص 137

[1] مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,مرجع سبق ذكره ،العدد 03 (2004) ص 35

[2] صالحي صالح ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3/2004 ، ص35

إن الهدف من وجود الوكالة، هي مساعدة المستثمرين في إعداد تصريحات خاصة بالاستثمار و ذلك بوضع تحت تصرفاتهم معلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني و التشريعي، و تقدم كل المعطيات حول حصولهم على الإعانات.

انطلاقا من سنة 2001 تم إعادة هيكلتها رسميا و سميت بالوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI تسعى هذه الأخيرة إلى دراسة الملفات في حد أقصاه 30 يوم. تميزت باحتوائها ملاحق جهوية في كافة التراب الوطني (وهران ، قسنطينة ،عنابة ، الجنوب).[1]

ثانيا: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) و الهيئات المكملة لها :

نظرا لبعض الصعوبات ا لتي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية و من أجل تجاوزها و محاولة لا ستقطاب و توطين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم03/01المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما،بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها.

أ- مهام الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار :

لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها :

- ضمان ترقية و تنمية و متابعة الاستثمارات.
- استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار .

ب-الهيئات المكملة للوكالة : ترافق إنشاء الوكالة مع إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها و المسهلة لتأدية مهامها و هي :

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره, ص 138-139 ، بتصرف

- **المجلس الوطني للاستثمار :** و يرأسه رئيس الحكومة و هو مكلف بمايلي :
  - اقتراح إستراتيجية و أولويات الاستثمار .
  - تحديد الامتيازات و أشكال دعم الاستثمارات .
  - تشجيع إنشاء و تنمية المؤسسات و الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات.
- **الشباك الموحد :** و هو تابع للوكالة , يقوم بتقديم الخدمات الإدارية و ذلك بالتنسيق مع الجهات و الهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات، منها المركز الوطني للسجل التجاري ومديرية السكن والتعمير،و مديرية التشغيل، مديرية الخزينة،البلديات المعنية، والهيئات التي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تخفيف و تسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات و إنجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية.
- **صندوق دعم الاستثمار:** و هو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.[1]

ثالثا: التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : "ANSEJ"

إن من بين مصادر تمويل المؤسسات المصغرة " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" التي جاءت لغرض زيادة ا لاستثمارات عن طريق إنشاء مختلف المشاريع الاستثمارية وبالتالي القضاء على البطالة التي عرفها الشباب في السنوات الأخيرة، حيث لوحظ أنه من بين 8 ملايين شخص نشيط 2 مليون منهم في حالة بطالة، فقد استعملت عدة برامج أخرى مثل عقود ماقبل التشغيل**contrat de pré emploi**، وتوجيه الشباب الحاصلين على شهادات وكذا القرض المصغر micro crédit أما القرار الأخير المتخذ من طرف السلطات للدعم وهو إنشاء مؤسسات مصغرة وتمويلها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باعتبارها الحل الرئيسي والمناسب الذي يرتكز عليه سياسة إنشاء الشغل الدائم وذلك بزيادة إنشاء المشاريع الاستثمارية.

[1] Revue des Sciences Economiques et de Gestion, N° 03/2004 page 37

هذا ما أدى إلى ظهور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لفتح الأبواب أمام الشباب لغرض وضع فرص عمل لإخراجهم من مختلف المشاكل خاصة البطالة.[1]

1/ تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/296 في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 8سبتمبر 1996 والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 13 يونيو 1998.

طبقا لهذا المرسوم تنشأ هيئة ذات طابع خاص تعرف باسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويمكن تعريفها.

1- **"Ansej"** هي وكالة تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع ، كما يستطيع الشباب أن ينجزوا المشاريع الاستثمارية بصفة فردية أو جماعية حسب أشكال تنظيم المقاولة.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي وكالة تختص بمساعدة ودعم الشباب المستثمرين و إعطاء نصائح خاصة لاختيار المشروع وتوجيههم .

3- الوكالة الوطنية هي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة.[2]

2/ مهام وأهداف الوكالة :

أ- الأهداف : تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق جملة من الأهداف منها[3] :

- إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقديم المشورة والنصح حول تطبيق المشاريع الاستثمارية.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك.
- التخفيف من مشكل البطالة .
- التعزيز و الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية .

[1] بن أشنهو فريدة "نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" حالة ولاية تلمسان، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة نقود، بنوك و مالية، كلية العلوم الاقتصادية،التسيير و العلوم التجارية ،جامعة تلمسان 2004-2005 ص103.

[2] بن أشنهو فريدة ،مرجع سبق ذكره ص104.

[3] مطبوعات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- خلق و تنمية روح المبادرة الفردية و الإبداعية لدى الشباب .

ب- المهام : تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية [1]:

- تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء المؤسسات المصغرة .
- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع .
- تقديم الدعم ا لمعلوماتي في الميادين الاقتصادية و التقنية و التشريعية و التنظيمية لأصحاب المشاريع .
- تشجيع كل الأشكال و تدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين و التشغيل .
- التنسيق المستمر بين أصحاب المشاريع و المصالح الإدارية و المصرفية .
- تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى للمشاريع و تنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم في مجال التسيير و التنظيم الإداري.

3/ أشكال الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب [2]:

يتعلق جهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكلين من الاستثمار :

أ- استثمار الإنشاء : يتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف أصحاب المشاريع مؤهلين.

ب-استثمار التوسيع : يتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة الاستغلال لاستثمار الإنشاء .

4/ طرق التمويل في الوكالة :

يتكون جهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من ثلاث صيغ للتركيبات المالية :

1- التمويل الذاتي : في هذا النوع من التمويل فغن الاستثمار يتشكل كلية من المساهمة الشخصية للشباب.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، المتضمن إنشاء الوكالة لدعم تشغيل الشباب ، 08-1996/09 ، الجريدة الرسمية ، العدد 52 ص 12-13

[2] المطبوعات الخاصة بالوكالة .

و الهدف من اللجوء للوكالة و هو القدرة على الاستفادة من الإعانات المقدمة من الوكالة و التي تتمثل في : الإعانات الجبائية و شبه الجبائية ، الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات.

المساهمة الشخصية	**% 100**

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ضمان المستقبل .

2- التمويل الثنائي : في هذه الصيغة تكمل المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (28) : التمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
1	أقل من 1000.000	%25	%75
2	ما بين 1.000.000 دج و 2.000.000	%20	%80
3	ما بين 2.000.000 دج و 4.000.000 دج	%15	%85

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 2010

3- التمويل الثلاثي :

في هذه الصيغة تكمل المساهمة الشخصية للشباب، و بقرض دون فائدة تمنحه الوكالة، وبقرض بنكي يخفض جزء من فوائدة من طرف الوكالة.

التمويل الثلاثي : (البنك – الوكالة – المقاول)، موجه لاستحداث الأنشطة :

- إن كلفة النشاط لا يمكن أن تفوق مبلغ 1000000 دج، و هو يتكون مما يلي :
- قرض بنكي بنسبة 70 %، من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- سلفة بدون فوائد بنسبة 29 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.

- المساهمة الشخصية بنسبة 1 % من الكلفة الإجمالية للمشروع .[1]

رابعا- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة :

1-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM: تم استحداث منظومة جديدة مع مطلع سنة 2004،تحت تسمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،والتي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

تقع تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة أنشطتها و هي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقوم بالمهام التالية :

أ- المهام و الأهداف : تتكفل الوكالة بالاتصال مع المؤسسات المعنية بالمهام التالية :

- تسيير جهاز القرض المصغر .
- تدعيم المستفيدين و تقديم الاستشارة و مرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم .
- منح قروض بدون فائدة .
- تبليغ أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة و المستفيدين من الوكالة.
- إقامة اتفاقيات مع البنوك لتوفير التمويل المناسب.[2]

2- صندوق ضمان المشترك للقروض المصغرة :

وضعت الجزائر ابتداءا من جانفي 1999 صيغ حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و الفردية و المؤسسات المصغرة لمعالجة مشكلة ندرة حادة لمصادر التمويل للطبقات المحرومة على وجه الخصوص. وتعكس المبادرة الإضافية هو سعي الدولة لمساعدة طبقة

[1] مجلة رسالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يومي 11 و 12 ماي 2011 ص 03- 04

[2] عمران عبد الحكيم ،" إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مرجع سبق ذكره ص 42-43

من مجتمع البطالين و الفقراء بإنشاء مؤسساتهم خاصة بهم و تكون مناصب الشغل لهم و لأفراد آخرين.

و يمثل القرض المصغر صيغة الدعم الحكومي من بين الصيغ الأخرى الهادفة للتخفيف من حدة التمويل و مشاكل البطالة .[1]

يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،و يوطن لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،ويتكفل الصندوق بمايلي :

- ضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية لأصحاب المشاريع الحاصلين على الإعانات المـمنوحة من الوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر.
- ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية و ذلك في حالة تعثر المشاريع أو عدم نجتحها في حدود 85 % من قيمة القرض.
- تسيير دفع الاشتراكات من المستفيدين من القرض المصغر و المؤسسات المالية .[2]

سنت الحكومة خلال مجلس الوزراء بتاريخ 22 فيفري 2011 سلسلة من الإجراءات المشجعة على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وهذا في سبيل تعزيز شروط تمويل الاستثمار .

خامسا : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : CNAC

Caisse National d'Assurance Chômage

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ينتمي إليه كل شخص سواء ينتمي إلى القطاع العام أو القطاع الخاص و يكون قد فقد عمله و هذا خاصة بالمؤسسات التي أنضرت ببرنامج التعديل الهيكلي مما أدت إلى تخفيض عدد العمال و كذا توقيف نشاطاتهم و أن الشروط اللازمة للانضمام إلى هذا الصندوق تكون كالتالي :

[1] سحنون سمير،مرجع سبق ذكره ص 144

[2] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره ص 44

1- أن يكون منتميا أو منتسبا إلى الضمان الاجتماعي و هذا في مدة على الأقل تساوي ثلاث سنوات .

2- أن يكون الشخص قد تم ترسيمه **Titulaire** في المؤسسة التي كان يعمل فيها' وقبل أن يسرح.

3- أن يكون مستوفيا لاشتر اكاته في نظام التأمين عن البطالة منذ 6 أشهر على الأقل قبل توقيف علاقة العمل .

4- أن يكون قد طلب عمل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل و يكون مسجلا ضمن هذه الأخيرة منذ ثلاثة أشهر على الأقل .

5- أن يكون مقيما بالجزائر و أنه لا يتحصل على أي دخل من نشاط مهني .

إن أحد الإجراءات المتخذة و المتعلقة بالمجتمعات الذين يريدون خلق و إنشاء نشاطات إنتاجية للسلع و الخدمات أ ي إنشاء مؤسسات خاصة بهم ' قانون المالية لسنة 2004 قد قرر إجراء جديد للدعم اتجاه البطالين و المتمثل في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ،يلجأ البطالون إلى هذا الصندوق لتلقي إعانات و المتمثلة فيمايلي :

1- تطبيق معدل مخفض ل 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة و التي تدل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

2- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع الاستثمـاري و الموجهة بالنشاطات المتعلقة بهذا الرسم.

3- مساهمة شخصية بقيمة منخفضة .

4- قرض بدون فائدة يقدمه الصندوق .[1]

سادسا : صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع

fonds de caution mutuel de la garantie/risque jeune promote urs

أنشا الصندوق حسب المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق ل 9 يونيو 1998 مغير و مكمل حسب للمرسوم التنفيذي رقم 03- 289 ل 9

[1] بن أشنهو فريدة،"نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ،ص 93- 96

رجب الموافق ل 6 سبتمبر 2003 ، يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يكلف هذا الصندوق بتغطية أخطار القروض المقدمة من قبل البنوك و الموجهة للشباب أصحاب المشاريع، موقعه في الجزائر العاصمة،

في كل وكالة و على مستوى 53 وكالة محلية يوجد عامل مختص من صندوق الضمان و تناصفا مع مجموع موظفي الوكالة يقومون بمراقبة تسديد الدفعات البنكية غير المسددة،ففي حالة عدم التسديد في الدفعة الأولى يلجأ ون إلى المؤسسة المصغرة و ذلك لمعرفة الصعوبات التي تواجهها و إعطائها الدعم الذي يحتاجه الشباب أصحاب المشاريع.

يتحمل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض 70 % من الديون المستحقة على الأصول و يمكن أن يأخذ مكان مؤسسات القر ض في حقوقها في حدود تغطية الخطر.[1]

سابعا : بورصات المناولة و الشراكة و صناديق الدعم :

أولا : بورصات المناولة :

بورصات المناولة و الشراكة عبارة عن جمعيات لها طابع المنفعة العامة، أنشئت سنة 1991 بمساعدة برنامج الأمم المتحدة ، وهي تستمد طابعها القانوني من قانون 90-31 المؤرخ في 1990/12/04 و الخاص بالجمعيات .و تهدف بورصات المناولة و الشراكة إلى تحقيق المهام التالية :

- الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة .
- إعلام و توجيه المؤسسات و تزويدها بالوثائق المطلوبة .
- إعداد المؤسسات الجز ائرية للمشاركة في المعارض و التظاهرات الاقتصادية .
- بناء الربط و التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة .
- تحقيق تكثيف النسيج المؤسساتي ، وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في مجال المقاولة من الباطن .[2]من أجل النهوض ببورصات المناولة و الشراكة و دعمها تم إنشاء مجلس و طني مكلف بترقية المناولة تتمثل مهمته الرئيسية حسب ما نصت عليه المادة 21

[1] بن أشنهو فريدة،مرجع سبق ذكره ص 111

[2] عمران عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ص 48

من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2001) في النقاط التالية [1] :

يؤسس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ويتشكل من ممثلي الإدارات و المؤسسات و الجمعيات المعنية بترقية المناولة .

- تتمثل المهام الرئيسية للمجلس فيما يأتي :
- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني .
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة .
- ترقية عم ليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب .
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها .
- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميدان المناولة .

و توجد حاليا أربع بورصات للمناولة و الشراكة على مستوى القطر الجزائري (الجزائر العاصمة وهران ، قسنطينة ، غرداية). و يبقى نشر ثقافة المقاولة من الباطن أحد الميادين التي تضمن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خصوصا مع المؤسسات الأجنبية العاملة بالجزائر.

ثانيا : صناديق الدعم :

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمؤسسات الاقتصادية بأشكال مختلفة و ضمن قطاعات و أنشطة متعددة عبر العديد من صناديق الدعم ، و من بين أهم تلك الصناديق نذكر :

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .
- الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحية .
- الصندوق الوطني لتطوير الصيد و تربية المائيات .
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية .
- صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز .
- الصندوق الخاص بترقية الصادرات .[2]

[1] القانون التوجيهي رقم 01-18 ، المادة 21 مرجع سبق ذكره ص 07-08

[2] عمران عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ص 50

المطلب الثالث: التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية :

منذ الاستقلال المالي (التأميم) ظلت البنوك وسيط الخزينة العمومية كمصدر رئيسي في تمويل القطاع العمومي. و يعني أنها لم تتمتع تاريخيا بالوظيفة البنكية و غابت عن تقديم صورة حقيقية لتمويل الاقتصاد .

وبعد الإصلاحات البنكية تم تدعيم استقلالية البنوك و إعادة الاعتبار إلى الوساطة المالية لتعبئة المدخرات المالية من جهة و تمويل لاقتصاد الأعمال الخاص و العام من جهة أخرى و هذا دون التدخل المباشر للدولة (تحت سلطة البنك المركزي) .[1]

1/ نظرة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري:

بعد استرجاع السيادة الوطنية في 1962 كان على السلطات الجزائرية إعادة النظر في أسس النظام النقدي والمالي القائم، وقد قامت خلال الفترة الممتدة من 1962-1966 وهي الفترة التي سبقت قرارات التأميم، بمجموعة من التغيرات، فقد رفض القطاع المصرفي الفرنسي تمويل الاقتصاد الوطني، لذلك عجلت السلطات الجزائرية في إنشاء البنك المركزي الجزائري والخزينة ليقوما بعمليات التمويل المختلفة، وقد نتج عن هذا ازدواجية بمعنى وجود نظامين مصرفيين، أحدهما قائم على أساس ليبرالي رأسمالي والآخر قائم على أساس اشتراكي، هذه الازدواجية أدت إلى عجز البنك المركزي على احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة ولتحقيق أهداف الدولة، لم يكن أمام الجزائر المستقلة إلا اتخاذ قرار التأميم الشامل للبنوك وشركات التأمين لتصبح ملكا للجزائر.[2]

ونشير إلى انه قبل قرارات التأميم لعام 1966 ، اتخذت الجزائر إجراءات السيادة في هذا الميدان أهمها:

---

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره ، ص 145

[2] منصور بن عمارة ،المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها،، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003. ص 15

- تأسيس البنك المركزي في ديسمبر 1962 كبنك إصدار، حيث تم إصدار العملة الوطنية وهي الدينار الجزائري عام 1964 ، وكبنك يقوم بتمويل الاقتصاد الوطني:

- تأسيس الخزينة الجزائرية التي تعبر عن الهوية المالية للدولة والتي أصبحت المسؤولة عن تزويد الدولة بالموارد النقدية التي تحتاجها.

- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في 1963 والصندوق الوطني للادخار والاحتياط عام 1964 .

ويتكون الجهاز المصرفي الجزائري من عدة بنوك من أهمها البنوك العمومية المتمثلة في كل من: البنك الجزائري، القرض الشعبي الجزائري ، بنك الجزائر الخارجي ، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري للتنمية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية،وسنتطرق فيما يأتي إلى أهم الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي الوطني:

1/1-الاصطلاحات الأساسية قبل عام 1990:

لقد عرف النظام الجزائري منذ نشأته العديد من العراقيل التي حالت دون قيامه بمهامه على أحسن وجه، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج التسيير أو من حيث المهام المنوطة به.

وقد كانت أولى هذه الإصلاحات في عام 1986 من خلال المرسوم الرئاسي أو القانون رقم 19-12 الصادر في 19 أوت 1986 ، ويتعلق هذا القانون بنظام البنوك وشروط الإقراض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من اجل إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنظام المصرفي من خلال إدخال مقاييس الربحية والمر دودية و الآمان في تسيير البنوك التجارية خاصة في مجال منح القروض بكل أنواعها، وهنا ظهر مفهوم جديد داخل عالم تسيير البنوك وهو الخطر البنكي.[1]

[1] عبد اللطيف بلغرسة، تطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل أدائها في ظل الاقتصاد الكلي بالنظر إلى الإصلاحات المصرفية والمالية-دراسة تحليلية برؤية مستقبلية-الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص2.

واهم التغييرات التي تضمنها هذا القانون ندرجها فيما يلي :

- استعاد البنك المركزي مهامه التقليدية على الأقل فيما يخص إعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية.
- الحد من دور الخزينة في عملية التمويل.
- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض،حيث أصبح بإمكان البنوك أن تسلم الودائع كيفما كانت وتمنح القروض دون تحديد لمدتها أو نوعيتها كما ،استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده.[1]

"وقد ترتب عن هذا القانون مايلي: على المستوى المؤسساتي، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري، إضافة إلى مؤسسات القروض المختصة. أما على مستوى توزيع القروض وجمع الموارد، فإن هذه الوظائف تؤدى في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض، الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية. كما أعطيت البنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا حق متابعتها.

ونلاحظ أن هذا القانون يحمل في مضمونه نوع من التناقض، فمن جهة نجده ينص على ضرورة التقيد بالحدود التي يرسمها المخطط الوطني للقرض وفق الأهداف التنموية المخططة، ومن جهة أخرى ينادي بتطبيق اللامركزية في اتخاذ قرارات التمويل، ويدعوا البنوك إلى المشاركة في اتخاذ مثل هذه القرارات، لهذا وجب على الجزائر أن تواصل إصلاح هذا النظام وان تعطي للبنوك استقلاليتها في اتخاذ القرارات، خاصة بعد انهيار أسعار البترول بعد عام 1986 وسعر صرف الدولار، حيث أن هذه الظروف فرضت على الجزائر تطبيق برنامج إصلاحي واسع يتماشى والاتجاه الجديد الذي اتخذته الجزائر في تسيير اقتصادها ، والمتمثل في بدء تخليها عن النظام الاشتراكي والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، وهنا أصدرت قانون 1988/01/12 ومضمونه إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص193.

التنظيم الجديد للاقتصاد. وقد تم إعطاء البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989، كما تم في جوان من نفس العام إنشاء السوق النقدية التي عرفت بعد ذلك تطورا متميزا منذ عام 1990 بإصدار قانون النقد والقرض المتضمن في أحكامه شروط تطوير وتوسيع عمليات السوق النقدية.[1]

2/1-الإصلاحات الأساسية بعد 1990:

على الرغم من جملة التعديلات التي أجريت منذ عام 1986 على الجهاز المصرفي الجزائري، إلا انه اتضح أن النظام المصرفي الجزائري لا يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، وبذلك تواصلت عملية الإصلاحات فظهر قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 ، والذي جاء بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي.) واهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون مايلي [2]:

- **فيما يتعلق بالبنك المركزي:** فقد تم إعطاؤه تسمية جديدة وهي بنك الجزائر والذي منحت له امتيازات جديدة باعتباره بنك البنوك، فقد أصبح يضطلع بـ :

1- تنظيم ومراقبة القطاع البنكي وتوزيع الائتمان في الاقتصاد.

2- تنظيم دوران النقود وتسيير السوق النقدية وسوق الصرف..

3- فتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، واعتماد الاستثمارات الخارجية، وكذا إعادة الخصم...الخ.

4- ولقد تم إنشاء عدة مؤسسات لمراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية منها:

- **اللجنة المصرفية :** والتي أسندت إليها مهمة مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات وبالمعاقبة على النقائص التي يتم ملاحظتها.

[1] مليكة زغيبب، حياة نجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية تطور وتحديات، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري-واقع وآفاق، قالمة، 5-6 نوفمبر 2001. ص 53

[2] منصور بن عمارة، مرجع سابق، ص21

- **مركزية المخاطر**: وهي مكلفة بالضمانات وسيولة وملاءة النظام البنكي.

- **أما فيما يتعلق بالبنوك الأخرى**: فقد تم إلغاء مبدأ تخصص البنوك، حيث أصبح بإمكانها تمويل استثمارات جميع المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى انه أصبحت القروض تمنح بعد قيام البنك بدراسة جدوى للمؤسسات الطالبة للقروض خاصة أن عملية إعادة التمويل أمام البنك المركزي أصبحت صعبة، كما سمح هذا القانون بإنشاء بنوك خاصة وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية.[1]

3/1- **آثار الإصلاحات المصرفية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : يمكن تبيان هذه الآثار من خلال التطرق إلى أنواع الآثار التالية :

أ/ الأثر التمويلي :

قبل الإصلاحات كان تمويل المؤسسات يتحدد بناء على ما يقرره المخطط الوطني وتصادق عليه الخزينة العمومية تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتخطيط. بمعنى أن تمويل المصارف الجزائرية كان موجها نحو المؤسسات العمومية الضخمة، لكن بعد الإصلاحات وخاصة بعد قانون النقد والقرض1990،الذي يشجع الاستثمار الخاص، أي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبح المجال مفتوحا أمام هذه الأخيرة للاستفادة من القروض البنكية."كما أن إصلاحات نظام التمويل بعد 1990 ألغت مبدأ تخصص البنوك، حيث أصبح بإمكان كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى أن مبدأ استقلالية البنوك وسع من حقلها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار في إطار المحافظة على توازنها المحاسبي والمالي، بعدما أصبحت شروط عملية إعادة التمويل أمام البنك المركزي صعبة إلى جانب المنافسة الحادة التي تتعرض لها من البنوك الأخرى".

[1] منصور بن عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

هذه الإجراءات لها تأثيراتها الإيجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة منها لأن هذا يفتح أمامها الأبواب للحصول على ما تحتاجه من أموال.[1]

ب- **الأثر الإنتاجي** :

إن تبني البنوك بعد إجراء الإصلاحات لمفهوم الخطر البنكي والا عتماد على الفعالية الإنتاجية والبحث عن الجدوى الاقتصادية، وإن ظهرت كشروط قاسية إلا أنها في الحقيقة تمثل عوامل تحفيزية وعناصر تشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لكي تحسن من إنتاجها كيفا وكما، ورفع مستوى منتجاتها إلى مستوى المعايير الدولية، ومنافسة المنتجات الأجنبية وطبعا هذا لا يكون إلا بعصرنة الجهاز الإنتاجي وتأهيل الطاقم البشري وتأمين المورد المالي، لذلك فإن إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري كانت محفزة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- **الأثر التسويقي** :

إن الانفتاح على الاقتصاد العالمي والدخول إلى اقتصاد السوق فرض على المؤسسات المصرفية تطبيق إستراتيجية كسر التقليد والبحث عن العصرنة والتجديد، ولهذا طورت البنوك تقنيات لتمويل مرحلة ما بعد الإنتاج من خلال الاهتمام بالمفهوم التسويقي للمنتوج. حيث مولت الحملات الاشهارية والمعارض وتقنيات ترقية المنتوج إشهاريا وإعلانيا في الداخل والخارج. وقد استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ذلك بحصولها على فرصة تسويق منتجاتها محليا ودوليا، ومن أمثلة التقنيات البنكية في هذا المجال: القرض المستندي والقروض التصديرية التي يرتفع حجمها من سنة إلى أخرى ليصل سنة 2001 إلى 34 % من مجمل القروض البنكية الموجهة للمشروعات الاقتصادية الجزائرية.[2]

[1] زغيب مليكة ، حياة النجار،مرجع سبق ذكره ،ص 55

[2] عبد اللطيف بلغرسة،مرجع سبق ذكره، ص 06- 07

2/التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية [1]:

لقد ساهمت البنوك العمومية بشكل واضح في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الرغم من الصعوبات و المشاكل التي واجهت هذه الأخيرة في الوفاء بديونها في الآجال المحددة، وعلى الرغم من ذلك فإن القروض البنكية على اختلاف أنواعها و الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بداية الألفية الثالثة قد بلغت حجما معتبرا كما هو مبين في الجدول التالي :

حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية

نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول رقم (29) : حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية للم،ص،م 2000-2004

السنوات	حجم القروض	النسبة المئوية
2001/2000	42	40
2002/2001	68	47
2003/2002	117	42
2004/2003	182	38
مجموع القروض في الفترة مابين 2000 إلى 2004	**409**	

المصدر : محمد زيدان ، " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع ص 122

تترجم التسهيلات المالية الممنوحة من طرف البنوك العمومية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم القروض الممولة للعديد من المشاريع التي قامت بها هذه المؤسسات، والتي تعمل على استحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

[1] محمد زيدان، " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع جامعة شلف الجزائر ص 122

إن الجدول الموالي يبين مدى مساهمة البنوك العمومية في تمويل مختلف المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2004 .

1/2- البنوك الجزائرية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد جاء في المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه سيتم إنشاء صناديق ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

وهكذا جاءت بروتوكولات اتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة بنوك وطنية لتجسيد هذا القانون. وقد تم توقيع الاتفاق مع خمسة بنوك عمومية:(CRMA, BDL, CPA, BADR, BNA)، وسيسمح هذا البروتوكول خلال خمس سنوات القادمة بإنشاء 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ولقد اتفق الطرفين (أي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة) على :

المادة1: موضوع هذا البروتوكول هو ترقية الوساطة المشتركة المالية بين قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك.

المادة 2: يعمل الطرفين خصوصا على :

- تطوير وترقية علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رقابة بنك الجزائري.
- توجيه القروض إلى النشاطات المنتجة التي تحقق القيمة المضافة و تخلق مناصب الشغل.
- توسيع توظيف خطوط القروض.
- تطوير منهجية موحدة وتشاوريه ذلك بالتعاون مع الوزارات المالية والشؤون الخارجية للبحث وجلب الأموال الخارجية لدى مقدمي المال الدوليين.

[1] القانون رقم 01-18 ،القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،المادة 4 ، الجريدة الرسمية ص 07

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها قدرة على التصدير عن طريق تمويل ملائم.

- إعادة المبادرة معا تحت إشراف وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجل وضع برامج تكوين اتجاه مسيري المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنوك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية.

- وضع مقاييس ومتطلبات تقديم ملفات القروض في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **المادة 3** : تعيين ممثلين مؤهلين وأكفاء من قبل الطرفين من اجل متابعة ترتيبات البروتوكول خاصة المشار إليها في المادة 2.[1]

2/2- حصيلة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية :

بلغت مساهمة البنوك الوطنية في تمويل المؤسسات الاقتصادية في نهاية ديسمبر 2001 ما يقارب 1748.3 مليار دج ، منها 374.9 مليار دج مقدمة من قبل CNEP أي ما يمثل 21.4% من مجموع الموارد المتاحة للبنوك حيث تميزت توظيفات البنوك الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع العام، حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة لهذه الأخيرة82.1% من مجموع التوظيفات البنكية مقابل نسبة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي قدرت بـ 17.9% من مجموع التوظيفات البنكية وقدرت مساهمة البنوك الوطنية الستة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 31-12-2000 بحوالي 260 مليار دج وارتفعت نسبة مساهمة البنوك في تمويل هذه الأخير بين عام 1998 وعام 2000 بـ 32%.[2]

أما في عام 2003، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 189000 مؤسسة والمؤسسات الصغيرة العمومية 788 مؤسسة فإن الأرقام تكشف بان 19% تمكنت

[1] ليلى لولاشي ، مرجع سبق ذكره ،ص 107

[2] http://www.cnes.dz/cnesdoc

من الحصول على قروض بنكية، بينما الأمين العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في حوار آجراه مع جريدة الخبر صرح بأنه منذ 1999 توجهت البنوك إلى دعم مؤسسات صغيرة متوسطة بدليل رفع حجم القروض إلى مستوى 300 مليون دج لفائدة المؤسسات كما أن ثلث حقائب البنوك موجهة اليوم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكشف أيضا عن أن 33000 مؤسسة استطاعت الاستفادة من القروض كما أن 250 مليار دج متداولة في المؤسسات الصغيرة المتوسطة، تقوم 5 بنوك وطنية بتسييرها كما أعلن أن البنوك تضطلع لإنشاء 100000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال سنة 2004 خاصة بعد إنشاء صندوق ضمان القروض وصندوق ضمان أخطار الاستثمار.[1]

الجدول رقم (30) : حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو PME/PMI لسنة 2004

البنوك العمومية	حجم التمويل (مليار دينار)	عدد المؤسسات الممولة	عدد مناصب العمل المستحدثة
CPA	80.4	1577	33384
BNA	22.1	963	15343
BEA	28.5	299	8350
BDL	8.9	460	4730
BADR	149.7	50961	218985
المجموع	**289.6**	**54260**	**280792**

المصدر : محمد زيدان ، الهياكل الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره، ص 123

من خلال الجدول الموالي لسنة 2004 نلاحظ أن البنوك العمومية قد مولت 2650 مؤسسة صغيرة و متوسطة بمبلغ قدر ب 160 مليار دينار[2] (بدون الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و القطاع الفلاحي).

[1] ليلى لولاشي،مرجع سبق ذكره ص 108

إن هذا الحجم الهائل من الأموال يبين مدى مساهمة و دعم البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير الأموال لهذه المؤسسات، باعتبار أن العائق الرئيسي الذي يواجهها هو مشكل التمويل. [1]

3/ مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2] :

إلا أن التحولات الجذرية و الإصلاحات المالية (منها قانون 10/90) للنظام المصرفي، لم توفر تغيرات ملموسة في ضوء هذه المعطيات التالية :

جدول رقم (31) : مقارنة تمويل القطاع الخاص في دول البحر المتوسط

	السنوات	الجزائر	بلدان البحر المتوسط	بلدان أوروبا الشرقية	بلدان حوض البحر
قروض للقطاع الخاص % من PIB	**1999**	5.2	40.6	18.1	69.8
استثمارات قطاع الخاص ب % من مج الاستثمارات	**1997**	72.5	68.9	84	85.8

المصدر : سحنون سمير،مرجع سابق ص 145

إن مقارنة تمويل القطاع مع الدول المحيطة بالبحر المتوسط تدل على تباعد الوساطة المالية و الهيكل الاقتصادي الوطني، فالقروض من البنوك في الجزائر الذي لم يتجاوز 5.2 % من الدخل القومي، أما في البلدان الأوروبية تمثل حوالي 69 % كدليل على مكانة كبرى للقطاع الخاص و الوعي المصرفي هائل و أيضا سهولة الدخول إلى السوق المالي. و تعبر بعض التقارير الأوروبية إلى صعوبة حصول الملاك و المستثمرين على القروض البنكية في الجزائر من حيث الشروط ، و حجم التمويل ، المدة و التكلفة .

و نضيف أيضا رغم الانخفاض في الفائدة سنة 1998 مازالت تكلفة الحصول على رأس المال مرتفعة ، فتمويل الم،ص،م و القطاع الخاص عامة لا يزال يعتمد بنسبة كبيرة على الأموال الذاتية. بحيث أن مؤسسات القطاع الخاص تتميز بالاقتصار الشديد على المصادر الذاتية.

[1] محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 123

[2] سحنون سمير،مرجع سابق ، ص 145-146 ، بتصرف

جدول رقم (32) : تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر

مصدر التمويل	حجم مصادر للتمويل المؤسسة المصغرة
تمويل ذاتي	% 25
قروض بنكية	% 4.4
تمويل الثلاثي	% 34.8
مصادر غير محددة	% 34

المصدر : سحنون سمير ، مرجع سبق ذكره ص 145

إن الإطلاع على طبيعة مصادر المؤسسة المصغرة التي تشكل أغلبية قطاع الم.ص.م تدل على ضعف التمويل المصرفي لها ما تبينه النسبة 4.4 %،مقارنة بالمصادر الأخرى. إذ أنها تستخدم المصادر غير الرسمية و مجموعة موارد خارج نطاق البنوك و تستخدم البنوك كمصدر للتمويل إلا نادرا.

كما توجد مصادر تستخدمها بعض المشاريع الصغيرة كقروض المورد المجانية.هذا المصدر يناسب و مرونتها و يستجيب لوضعيتها المالية و هذا دون لجوءها إلى المصادر البنكية .

و قد أخذ تمويل المورد في الجزائر صفة جد مهمة، ساهم في ظهور نشاطات ناشئة منذ بداية المرحلة الانتقالية. و له الفضل الكبير في انطلاق العديد من المؤسسات .

كما تشكل الملكية الفردية أو العائلية أغلبية المشاريع إلا في بعض الحالات النادرة للشراكة ، و تأخذ صفة المؤسسة الصغيرة جدا في حجم العمالة (أغلب العمالة فيها عائلية) . وتمتاز بقصور ثقافة التقاول و التركيز الكبير على الأموال الخاصة و هي تبذل جهودا فقط للبقاء .

نلاحظ أن كل نشاطات القطاع الخاص الصناعية و حتى الأعمال الحرة قد تأخذ طابع غير ا لرسمي أو شبه الرسمي،كما تدل هذه الإحصائيات أن العديد من نشاطات الخواص هي نشاطات ليست رسمية و بالتالي لا تقدم المعلومات الكافية. كما تتوجه غالبا لفروع و ميادين سريعة الربح و سهلة التحكم (ماليا، و إداريا) .

و تؤثر هذه الوضعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إمكانية حصولها على التمويل الخارجي، بما أن عامل التهرب الضريبي لصغار المشاريع يخفض حظوظ المؤسسة في الحصول على موارد خارجية رسمية ، لأنها لا توفر الوثائق الضريبية التي تثبت وضعيتها المالية و لا تستطيع إعداد ملف القرض مطابق للمتطلبات الرسمية للبنوك.

و هناك جانب آخر يتمثل في طبيعة المحيط المالي و شروط البنوك لأنه نظام يدفع العديد من المنظمين المحتملين في الآفاق للتوجه للنشاطات ذات كثافة مالية ضعيفة، و هذا ما يعكس اعتماد الملاك على مصادر ذاتية فقط و سعي للتهرب الضريبي.

3/ فعالية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع الخاص[1] :

ظهرت في سنة 2002 أن مصادر البنوك العمومية و احتياطاتها تأتي أغلبيتها من ودائع القطاع الخاص و العائلات و تشكل أكبر نسبة ب62% ، أما القطاع العمومي الذي لا يشكل إلى نسبة 38% من مصادر لدى البنوك ، هو يستفيد أكثر من التمويل المصرفي.و يتوزع التمويل المصرفي للقطاع الأعمال في الجدول التالي :

جدول رقم (33) : تمويل البنوك لكافة المؤسسات الوطنية

مليار دج	1999	%	2000	%	2001	%
قروض للقطاع العمومي	760.597	82.5	530.264	69.4	544.523	65
قروض للقطاع الخاص	172.908	18.5	245.309	31.6	294.054	35
مجموع القروض	934.505	100	775.573	100	838.577	100

المصدر: سحنون سمير،مرجع سبق ذكره ص 148

نلاحظ أن الم.ص.م (القطاع الخاص) لاتستفيد من القروض بالمقارنة مع القطاع العمومي و رغم الارتفاع حصتها نسبيا من 1999 إلى 2001 . إلا أن التمويل الخارجي للم.ص.م ما زال محدودا رغم مكانتها في القيمة المضافة. كما وزعت البنوك العمومية القروض بنسبة 35 % فقط من الودائع للقطاع الأعمال.

[1] سحنون سمير، مرجع سبق ذكره ص 148، بتصرف

قد أشار المجلس الاجتماعي و الاقتصادي، أن القروض هي مرتبطة باستدانة من البنوك، يعني أن التمويل الخارجي الرسمي الوحيد هي البنوك التجارية، ورغم ذلك فان التقنيات منح القروض للمؤسسات سواء كبيرة أو صغيرة محدود و تنحصر في مايلي:

- ✓ استعمال السحب على المكشوف من أجل تمويل الاستغلال.
- ✓ استخدام قروض الاستثمار جد محدودة للقطاع الخاص الذي يمثل عامة الم.ص.م. يتلقى الخواص صعوبات في الحصول عليها.

المطلب الرابع : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

اعتمدت الكثير من الدول ومن بينها الجزائر العديد من البرامج التنموية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على عدة مستويات: التأهيل، التكوين، نظام المعلومات، القدرة على المنافسة، التمويل،...إلخ.

و نظرا للخصوصيات التي يتميز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نعتقد أن مشكلة التمويل تحتل مركز الصدارة ضمن مجموعة الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر. ويعود هذا في الواقع إلى سببين :

يتمثل السبب الأول في تخلف النظام المصرفي وعدم موضوعية القيود الشروط التي يفرضها لتمويل القطاع الخاص، والتي تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي. فقد عمل النظام المصرفي في الجزائر على خدمة مؤسسات الدولة في تنمي ة المشاريع الضخمة، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لم تكن تنموا ولم تجد الدعم المالي اللازم إلا على هامش مشاريع القطاع العام، وهذا في الوقت الذي أثبتت فيه تجارب الدول المتقدمة أن النمو الاقتصادي الكلي مرده إلى المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة. فعادة ما تتوفر هذه الأخيرة على سوق في حالة نمو لمنتجاتها الأصلية أو لمنتجات جديدة في طور الابتكار. لذلك فإن النمو الداخلي يكون مناسبا لهذا النوع من المؤسسات.

أضف إلى ما سبق، أن النظام البنكي عادة ما يولي أهمية للقطاع التجاري للاستيراد والتصدير على حساب القطاع الصناعي، وهذا لارتفاع درجة المخاطرة في هذا الأخير.

ونجد كذلك مشكلة نقص الضمانات وقلة حجم الأموال الخاصة للمشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة يؤدي بالبنوك إلى التخوف من التعامل معها من حيث التمويل.

ويتمثل السبب الثاني في غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر ثقافة المؤسسات. وهذا ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة. فنعتقد أن تكريس ثقافة السوق المالي في الجزائر سوف يحفز القطاع الخاص، على وجه الخصوص، على اللجوء إلى عمليات التمويل المباشر، أين تسود مظاهر اقتصاد السوق وتتنحى مظاهر اقتصاد الاستدانة. ولقد بينت العديد من الدراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوربية أن الإمكانيات وفرص التمويل المتاحة المؤسسات المسعرة (Cotées) تفوق بكثير تلك المتاحة للمؤسسات غير المسعرة (Non cotées).[1]

1/ المشاكل التي تعرقل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا للدور الفعال الذي تقوم به البنوك الجزائرية، إلا أن هناك تحفظا كبيرا منها في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي غالبا ما تقع المؤسسات في مشاكل لتمويل نشاطاتها وهذا بدو ره يهدد بقاء واستمرار هذه المؤسسات،كما يجدر بنا القول بأن العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية يشوبها غموض تام خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية والخاصة وهذا راجع لعدة أسباب منها :

الفرع الأول: بالنسبة للبنوك

إن عزوف البنوك عن هذا النوع من المؤسسات مرتبط تماما بنظرة البنك للمؤسسة على عدم قدرتها على تسديد أموالها، والتي تكون غالبا عبارة عن قروض قصيرة الأجل أو

[1] قدي عبد المجيد،دادن عبد الوهاب،" محاولة تقييم برامج تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات،دراسة حالة الجزائر، و الدول النامية ،جامعة بسكرة،يومي 21-22 نوفمبر 2006 ص 03 بتصرف، من الموق الالكتروني : www.univ-ecosetif.com/seminare/PME-PMI

قروض طويلة الأجل، حيث يعتبر البنك أن التسديد هو خطر كبير على المركز المالي للبنك.[1]

إذن يمكن تلخيص مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث التمويل البنكي:

1/ مركزية تمويل البنكي :

إن طلب التمويل في البنك يأخذ وقتا طويلا " لأن قرارات منح القروض مركزية "، إذ تقوم الوكالة بعد استلام الطلب، إرساله إلى المديرية الفرعية التي تقوم بدورها بإرساله إلى المديرية العامة في العاصمة، و هذا هو الحال لدى البنوك التجارية الوطنية.

يرى المستثمرون في أغلب الأحيان أن سبب تأخير تحقيق استثماراتهم و ارتفاع تكاليفها تعود إلى غياب موارد التمويل الخارجي الكافية منها تسهيلات الصندوق.واعتبار ملاك المؤسسات الموجودة أن نظام المالي الحالي لا يتميز بالفعالية و غير قادر على التأقلم مع متطلباتهم .

ليس فحسب فحتى العمليات الجارية (كتحويل و مسك الحسابات، أو تحرير الأموال المودعة) هي صعبة، فمثلا تحويل صك بنكي من وكالة إلى أخرى تابعين لنفس البنك و تقعان في نفس المدينة يستغرق شهرا أو أكثر.أما التمويل الاستثماري فإن المؤسسة الخاصة نادرا ما تحصل عليه.

2/ غياب الشفافية لمنح القروض :

تعتبر الشفافية عاملا أساسيا في تحسين خدمات البنك، فمركزية القرار لم تسمح لمختلف الوكالات بتقديم معلومات كافية فيما يخص الوفرة المالية، أسباب رفض بعض القروض، طبيعة الضمانات المطلوبة و شكلها .

ك ما أن آليات الفساد الاقتصادي،منها قلة الشفافية في التعاملات الاقتصادية المصرفية ، خفض بشكل كبير الإقبال على التمويل المصرفي، و هذا ما أدى إلى تباعد الطلب الفعلي للقروض أي حاجات الحقيقية للم،ص،م و فعالية التمويل المصرفي .

[1] جبار محفوظ، ،المؤسسات الصغيرة ومتوسطة ومشاكل تمويلها، ملتقى دولى حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 25-28 ماي 2003، ص 405.

3/شروط الاستفادة من القروض :

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل في حصولها على تمويل مصرفي (المدة، الفوائد، نقص الضمانات). و شروط أخرى متنوعة ،لأن الموافقة على القرض البنكي من العمليات الصعبة للمصرف إذ يقوم بدراسة و ضعية المؤسسة (حالة المؤسسة الموجود) ثم تحليل توازنها المالي لكن الدراسة لا تكفي، لأن على الزبون تقديم الضمانات الكافية مقابل القرض.

و تشكل الضمانات المطلوبة من طرف البنوك نوعين أساسيين :

1. ضمانات عينية لبعض الأشكال من القروض كحجز(الرهن) أو ملكية عقارية شخصية لدى الملاك.
2. ضمانات شخصية حينما تتطلبها الصيغة القانونية.كفالة و تعهد الشركاء أو تأمين القرض.

تبرر البنوك الوطنية ضعف أدائها في تمويل المشاريع الاستثمارية الناشئة أو طلبات تمويل استثماري للمؤسسات الموجودة بمجموعة من الأسباب و هي موضوعية في وجهة نظرها، لأنها تعتبر أن المشروعات ليست قابلة للتمويل(كغياب أموال خاصة كافية، أو جدوى المشروع و المعلومات السوقية، أو مجموعة من الضمانات) .

تعتبر البنوك الوطنية أن رفضها منبعه غياب فعالية المشاريع و جدوها، بمعنى أن في حالة تمويلها قد تتعرض للأخطار عدم التسديد حتمية، كما ترى البنوك أن محيط الأعمال في الاقتصاد الوطني صعب يتغير باستمرار مما يتطلب الحيطة أكثر (درجة عدم التأكد) .

ورغم قلة الدراسات حول تسيير و أداء مؤسسات القطاع الخاص، فإن نسبة تأطيرها من الخبراء هو ضعيف جدا، بل يتوقف على :

- ✓ وجود مساندة عائلية للمشروعات .

✓ أجهزة القرار في المؤسسة تتوقف على استشارات عائلية دون غيرها من جهات مختصة.[1]

إذن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات في مجال التمويل بسبب:

- ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث الخطاب الرسمي (السياسي) عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى ؛

- المركزية في منح القروض ؛

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات

- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار ؛

- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية .

- هشاشة العلاقة بنك / مؤسسة : لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية ، غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات.

وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب النمو العالي،التي أصبحت مجبرة للتخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها ، لذا تعتبر البنوك مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات ، في حين أنه في بلدان أخرى كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية

[1] صالحي صالح ،مصادر و أساليب التمويل الم،ص،م في إطار نظام الشراكة ،دورة تدريبية حول تمويل و تطوير الم،ص،م في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، سطيف ، ماي 2003 ص .08

قريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذات سلوك تنشيطي أو مهني للبنوك .وهذه العلاقة الوطيدة أدت إلى نجاح وازدهار كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنك .

أما في بلادنا فيشكل كل من البنك العمومي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالمين مختلفين وبعيدين ولا تربطهما إلا العلاقات الرسمية مما تجردها من دور الشريك الفعال .

وبالتالي يسود اللاتفاهم والقطيعة وتصبح علاقة التنازع لا مفر منها ، خاصة في ظل قلة البنوك الخاصة والبنوك المتخصصة الأمر الذي زاد من أزمة الاستثمار في الجزائر. [1]

2/ الفرع الثاني: بالنسبة للمؤسسات

فإن مشكلها يكون أكبر من البنوك لان البنك هو الذي يملك المال الذي تحتاجه المؤسسة، ولان المؤسسة عادة ما تكون قدرتها على التمويل الذاتي ضعيفة فتكون بحاجة ماسة لذلك المال وقد تجد نفسها مقيدة بشروط غالبا ما تجعلها مترددة في طلب المال أوالاستدانة وهذا راجع إلى :

- طلب البنك لضمان كبير من المؤسسة وهذا يهدد ملكيتها لجميع أموالها؛
- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض المقدمة من طرف البنوك؛
- هناك بعض التحيز في منح القروض من طرف البنوك وذلك لأهداف شخصية.

بالإضافة إلى هذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما ترفض طلبات تمويلها لان نشاطها يكون في أغلب الأحيان محلي وغير واسع فيزيد من مخاوف البنك.[2]

- بعد دراسة الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، نظريا و اكتشاف معوقاته الخاصة بالبنوك من جهة و المؤسسات من جهة ثانية، إرتئينا أن نثمن هذا بدراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، للتقرب أكثر من الواقع ، ومعرفة جميع مشكلاتها ، خاصة التمويلية منها،و دراسة أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها و ما مدى استغلال هذه الأخيرة. هذا ماسنعرفه في الفصل التطبيقي .

[1] بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف،إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول،الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،عنابة ،يومي 17-18 أفريل 2006 ص 324

[2] جبار محفوظ، ،المؤسسات الصغيرة ومتوسطة ومشاكل تمويلها، مرجع سبق ذكره ص 405

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية " مستغانم"

المطلب الأول : قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية مستغانم:

واقع النشاط التجاري والصناعي بالولاية

في سنة 2010 ، وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقسمة حسب طبيعتها كما يلي :

الجدول رقم (34) : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية مستغانم لسنة 2010

طبيعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	%	الإحصاء
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	**6119**	**58.90%**	**32178**
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	**19**	**0.18%**	**605**
الصناعات التقليدية و الحرفية	**4251**	**40.92%**	**8502**
المجموع	**10389**		**40559**

المصدر : معلومات مقدمة من طرف "مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" لولاية مستغانم، بتصرف

من خلال النسب يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة هي الأكثر هيمنة ، هذا ما تشير إليه النسبة **58.90%** ، تليها الصناعات التقليدية بنسبة **40.92%** ، أخيرا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية بنسبة **0.18 %** .

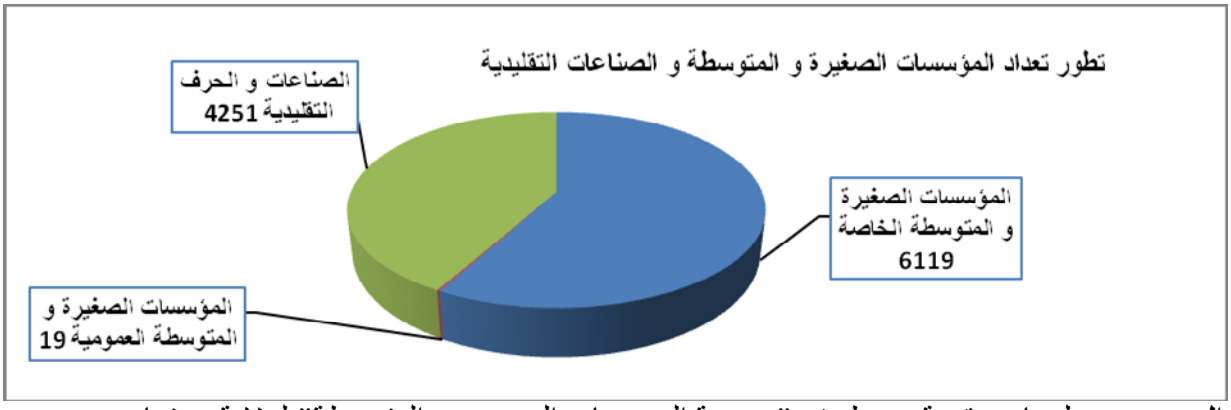

المصدر : معلومات مقدمة من طرف "مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" لولاية مستغانم، بتصرف

الشكل رقم (13) : عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد عمالها لولاية "مستغانم"

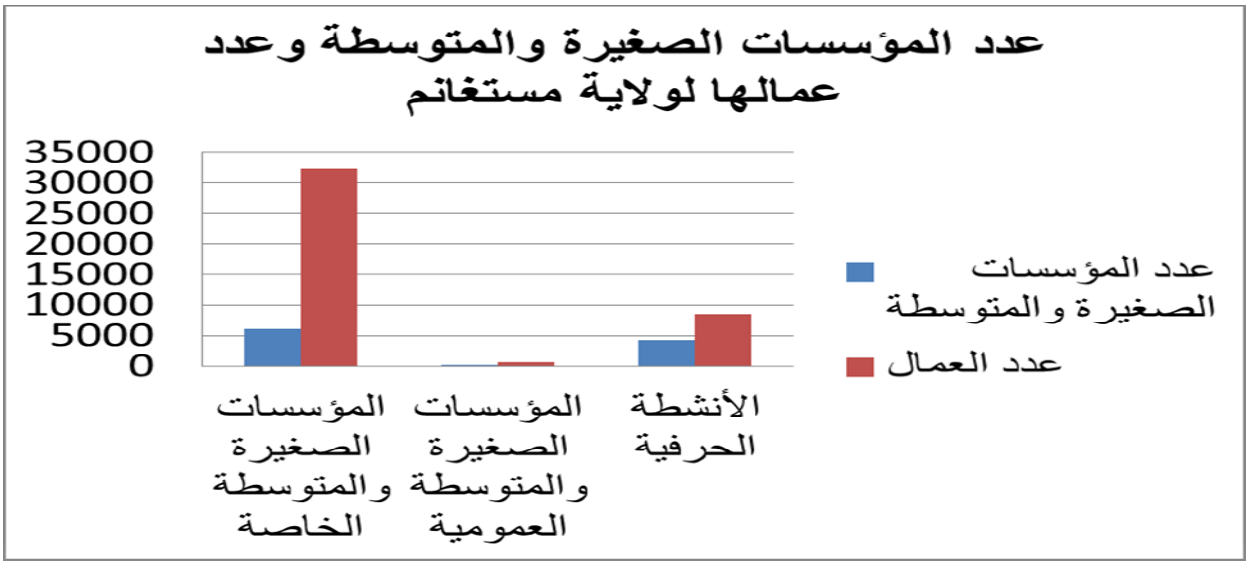

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية مستغانم ، بتصرف

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية كما هو موضح في الشكل أعلاه حسب اللجنة الوطنية للنشاط الاجتماعي CNAS وكالة مستغانم، يتميز بهيمنة القطاع الخاص بـ 6119 مؤسسة تمثل 58.90% من مجموع هذه الأخيرة.

العدد الإجمالي لمناصب العمل هو **40559** منصب.من خلال الشكل نلاحظ عدد العمال مرتف ع في القطاع الخاص ، منخفض في القطاع العام و متوسط في النشاطات الحرفية.إذن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة هي الأكثر استقطابا لعدد العمال و هذا ما توضحه النسبة المرتفعة لعدد العمال .

الجدول (35) : تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية مستغانم :

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال (2009/12/31)	عدد العمال (2010/12/31)	التطور	%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	30301	32178	1877	%6,19
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	694	605	89-	%12,82-
الأنشطة الحرفية	6856	8502	1646	%24,01
المجموع	37849	41285	3436	%9,08

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية " مستغانم "

الشكل رقم (14) : تطور عدد العمال في الفترة 2009-2010

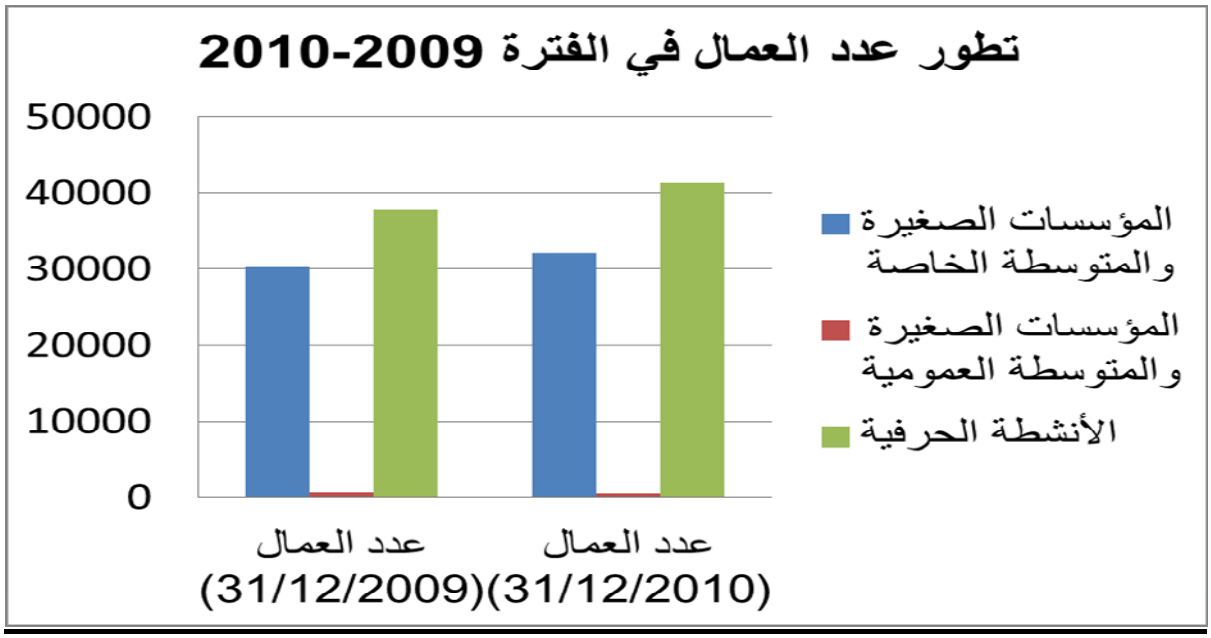

من خلال الشكل الموالي و الجدول السابق نرى بوضوح النسبة المرتفعة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مقارنة بالعمومية ، يتزامن هذا مع ارتفاع نسبة العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مقارنة بالعامة ، إذن نستنتج أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تخلق فرص عمل كبيرة مما تجلب لها اليد العاملة .

من سنة 2009 إلى 2010 نلاحظ ارتفاعا في نسبة اليد العاملة في القطاع الخاص من 30301 عامل إلى 32178 عامل هذا دليل على أن القطاع الخاص يوفر فرصا أكثر للعمل و هذا ما يؤدي بالعمالة إلى التوجه له .

في المقابل نلاحظ انخفاض في نسبة اليد العاملة في القطاع العمومي من 694 إلى 605 هذا دليل على أن المؤسسات العمومية توفر فرصا أقل للعمل.

الجدول(36) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية:

الأنشطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 2010/12/31	النسبة
خدمات	2649	%43
فنادق - مطاعم - مقاهي	394	%6
بناء وأشغال عمومية	2000	%33
صناعات	473	%8
فلاحة والصيد البحري	578	%9
خدمات مرتبطة بالصناعة	44	%1
المجموع	6138	/

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية

الشكل : رقم (15): توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط :

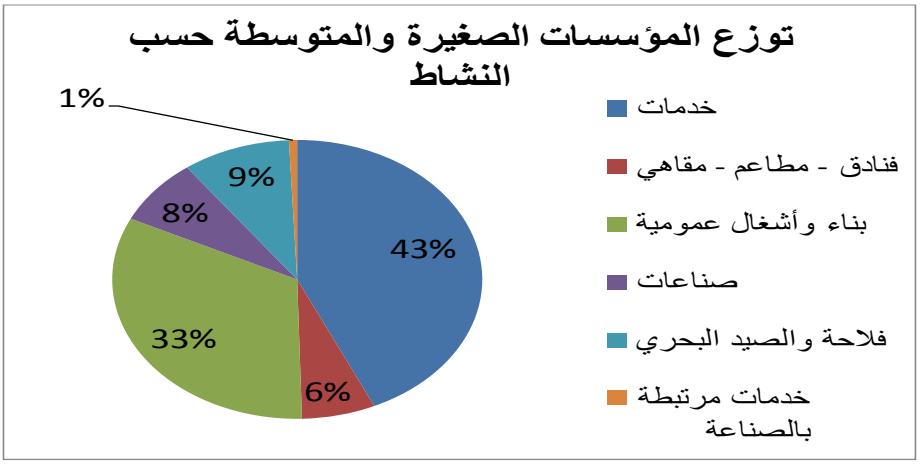

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (36)

نلاحظ من خلال الشكل أن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية بـــ 3034 مؤسسة من بينها 394 مؤسسة ،ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـــنسبة 33 % من مجموع المؤسسات ثم الفلاحة و الصيد البحري تليها الصناعات، المقاهي و المطاعم أخيرا الخدمات المرتبطة بالصناعات .

تتوزع هذه النسب على أساس الأنشطة ، التي تختارها المؤسسات كل حسب هدفها.

المطلب الثاني: الإطار العام للدراسة التطبيقية :

للربط بين الجانب النظري و العملي، و حتى تكون الدراسة ذات مدلول صحيح كان من الواجب أن ترفق بالدراسة التطبيقية والتي تجعل من الأفكار النظرية نتائج واقعية وذلك وفقا لخطوات متسلسلة تؤدي الغرض في تثمين الموضوع،اخترنا ولاية "مستغانم" لدراسة تطبيقية كونها المنطقة التي نقطن بها، القريبة و السهلة للدراسة .

1/ منهجية دراسة حالة:

قبل أن نشرع في عرض وتحليل المعلومات التي تمكنا من الحصول عليها من الدراسة الميدانية كان لابد من الإشارة إلى منهجية الدراسة التي قمنا بإتباعها والتي تتمثل خطواتها فيما يلي:

أ- مجال وحدود الدراسة : يتمثل الإطار الزمني والمكاني للدراسة فيما يلي :

- الحدود الزمنية : تمحورت الدراسة للفترة (2010) لأن الإحصائيات الموجودة تتعلق بهذه الفترة.
- الحدود المكانية : يتمثل المجال المكاني للدراسة في عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية "مستغانم" وذلك بالتنسيق مع مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية .
- الحدود البشرية : لقد شملت العينة مسئولي مؤسسات صغيرة و متوسطة لمناطق صناعية و تجارية بالولاية اعتمادا"جدول توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" على مستوى الولاية المقدم من طرف المديرية الوصية .

ب-أدوات الدراسة (تقنيات جمع وتحليل معطيات الدراسة): بما أن موضوع البحث يتعلق بالبحث عن مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ملائمة و استعمالا فقد استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي، وكذا منهج دراسة الحالة، الشيء الذي استوجب منا اللجوء إلى أدوات الدراسة التالية :

- المعاينة.
- المقابلة.
- الاستمارة (الاستبيان).

- المعاينة : في حالة دراستنا هذه فالعينة المختارة هي مجموعة من المؤسسات الصناعية الواقعة في منطقة صناعية بالولاية (مؤسسات للصناعات التحويلية مثلا صناعة المواد الأولية التي تدخل في صناعة الزجاج " مؤسسة عدوان " ،" مؤسسة أنابيب" المتخصصة في إنتاج الأنابيب" Assinissement " ، مؤسسات "خاصة" و "عامة" التجارية لولاية مستغانم وهذا راجع لطبيعة الموضوع من خلال تبيان علاقة هذه المؤسسات بالتمويل درسنا 15 مؤسسة ، صناعية منها و تجارية ، خاصة منها و عامة .
- المقابلة : فلقد تم إجراء مقابلة مع أفراد العينة المختارة من مجتمع الدراسة (مسئولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمال).
- الاستبيان: لقد عمدنا إلى استعماله كونه الطريقة التي يمكن من خلالها جمع البيانات والمعلومات عن الدراسة كما حاولنا التحكم في البحث من خلال طرح الأسئلة التي إجمالها منصب على الإجابة على الإشكال المطروح، حيث تم تسليم الاستبيان شخصيا لمسئولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" خاصة، عامة" وباقي أفراد العينة وكانت أحسن الطرق المختارة، لأن بعضهم لم يتمكن من معرفة المطلوب من السؤال، وكذا التخوف من نشر المعلومات في صحف أو مجالات، والبعض الآخر يظن أن المعلومات تسلم إلى مديرية الضرائب وغيرها من الاعتقادات، هذا ما أدى إلى رفض البعض منهم الإجابة لذا كنا مضطرين للمقابلة الشخصية بهدف إزالة

الغموض وتبيان مجال استعمال المعلومات التي تم الحصول عليها وبالتالي كانت عينة الدراسة 15 مؤسسة أجابت على الاستبيان، الذي تمت صياغته في 17 سؤال موزعة على ثلاثة محاور أساسية :

- نو ع المؤسسة وتحديد نشاطها.
- مصادر التمويل المتاحة : درجة مشاركتها، طبيعتها، أفضلها.
- عراقيل المؤسسة، الشخصية و التمويلية .

أما فيما يخص نو ع الأسئلة التي تم وضعها فهي:

- الأسئلة المغلقة : هناك جملة من الأسئلة المغلقة كان الهدف منها التنويع في الأسئلة.
- الأسئلة المفتوحة : كان الهدف منها التقرب أكثر إلى معرفة مصادر التمويل المتاحة وغير المتاحة و نظرة المؤسسات لهذه المصادر.
- ترتيب الأسئلة : إن تسلسل الأسئلة لم يكن عشوائيا إنما كان وفقا لمنهج الدراسة النظرية.

و لقد تم الحصول على الإجابة من خلال مقابلة إلى ثلاث مقابلات مع مسئولي كل مؤسسة في ظرف 20 يوم.

و قد تم اختيار 17 سؤالا وذلك لجعل العينة المدروسة تضع لكل سؤال جواب دون إملالها أو إحراجها، لأن التمديد يدفع إلى عدم الإجابة من جهة والإجابة العشوائية من جهة أخرى، فتفاديا لذلك تم الاختصار.

الأدوات الإحصائية: تمت معالجة بيانات الاستبيان من خلال برنامج Excel وبرنامج SPSS إصدار 19 حيث كان ثبات صدق المقياس المتبع $\propto$ =0.59 .

المطلب الثاث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

1) التحليل الوصفي للعينة:

السؤال 1 : يخص تصنيف المؤسسات :

أ/حسب الملكية :

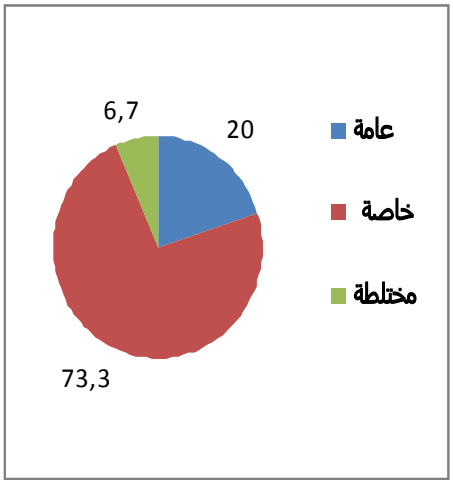

ما نوع مؤسستكم : توزعت الإجابة على النسب التالية :من خلال الشكل نلاحظ : نسب المؤسسات حسب الملكية تتوزع كما يلي : المؤسسات المختلطة بنسبة 6,7 %، العامة بنسبة 20 %، أما الخاصة تقدر بنسبة73,3 %، نستنتج أن المؤسسات الخاصة ،هي المؤسسات المهيمنة مقارنة بالقطاعات الأخرى،إن الكثافة الإدارية الخاصة " سواء ذاتية (فرد) أو عائلة راجعة للميول للاستقلالية و تجنب كل أشكال الصراع و مختلف العقبات المحتمل حدوثها لاتخاذ القرارات.

ب/تصنيف المؤسسة حسب القطاع :

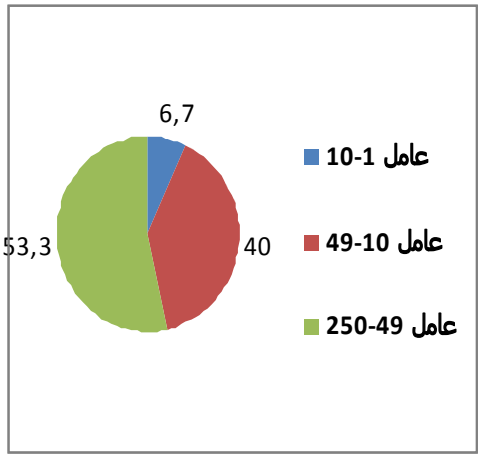

من خلال الشكل البياني نلاحظ : نسبة 6,7 %،من العينة المدروسة تمثل المؤسسات المصغرة، النسبة 40 % تمثل المؤسسات الصغيرة ، أما النسبة 53,3 %. من العينة هي مؤسسات متوسطة، وهذا ما يتوافق مع معيار عدد الأجراء الذي يحدده القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلق بالمادة 5، في تعريفها لهذا النوع .

ج/ تصنيف المؤسسات حسب العمر

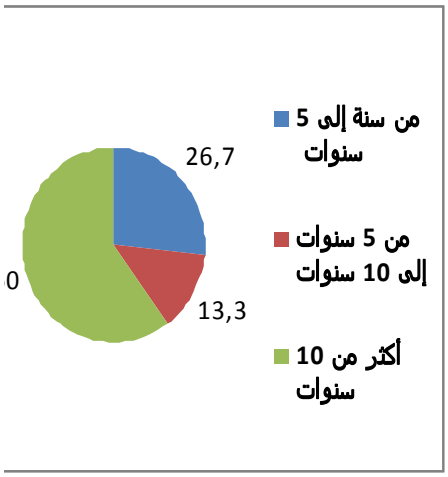

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي عمرها يفوق 10 سنوات تمثل النسبة الأكبر، مقارنة بالمؤسسات التي يتراوح عمرها من (1 سنة إلى 5 سنوات) و المؤسسات التي يتراوح عمرها من (5 إلى 10سنوات) التي نفسرها بحداثة النشاط فيها .إذن النسبة المرتفعة التي تمثل 60 %نفسرها بقدم نشاط هذه المؤسسات.

د/ تصنيف المؤسسات حسب رقم الأعمال

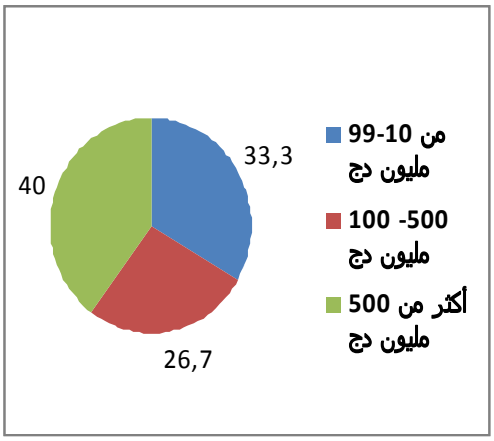

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي يبلغ رأسمالها (أكثرمن500 مليون دج) هي التي تحتل النسبة الأكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى و هذا ما يتلائم وتعريف المؤسسات المتوسطة.المدرج سابقا ، و هو ما يتلائم كما ذكرنا و تعريفها حسب المادة 5 من القانون رقم 01-18 الذي يعرف المؤسسات المتوسطة.

السؤال 2 : تصنيف المؤسسات حسب نوع النشاط

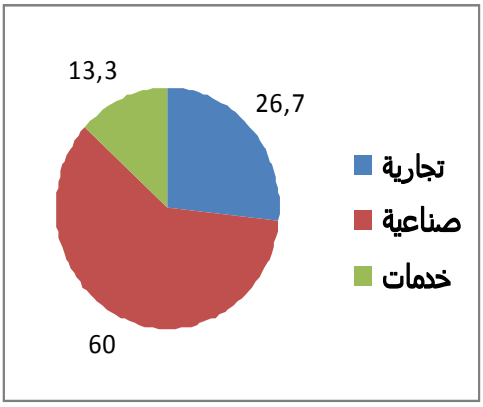

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن: النسبة 60 % من العينة المدروسة مؤسسات صناعية، تمثل النسبة 26,7 % منها التجارية، أما النسبة المتبقية 13,3 % تمثل مؤسسات الخدمات ، يمكن تفسير هذا بأن المؤسسات تختار النشاط الأنسب لها و الملائم الذي يلبي احتياجات الأفراد و الذي يتلائم و محيطها الداخلي و الخارجي معا.

أ/ الغرض أو سبب اختيار نوع النشاط

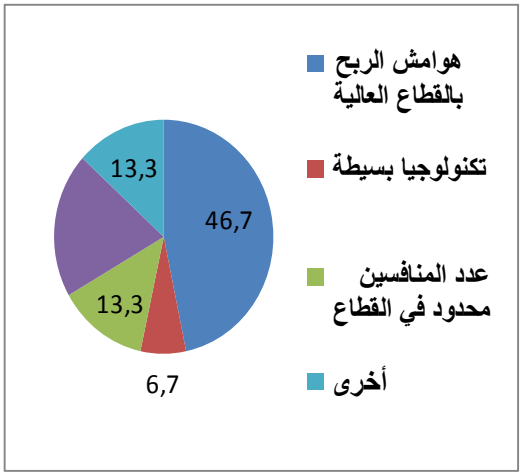

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة المؤسسات من حيث : غرض النشاط تختلف ،فالنسبة 46,7 % تخص دافع النشاط بسبب هوامش الربح العالية بالقطاع ، 20 % بسبب و جود دعم حكومي للقطاع (يلائم المؤسسات العمومية) تساوي بين النسبتين عدد المنافسين محدود و دوافع و "أخرى" خاصة بالمؤسسة .إذن الدافع الأكبر لاختيار النشاط للمؤسسات هو هوامش الربح المرتفعة في القطاع سواء فيما يخص المؤسسات الخاصة أو العمومية،لأن المؤسسات مهما كان نوعها هي في بحث دائم عن "الربحية".

إذن تختار المؤسسات نوع النشاط الذي تكون فيه هوامش الربح عالية.

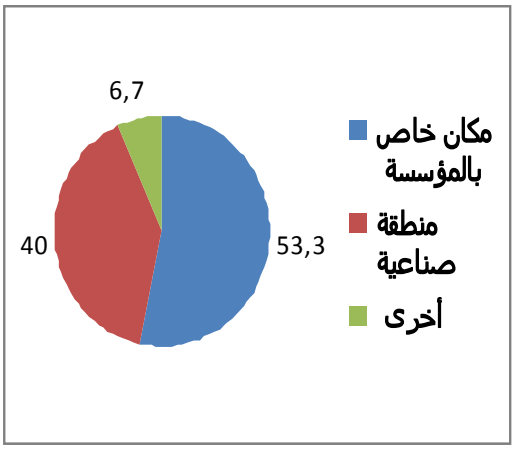

ب/ مكان نشاط المؤسسة

من خلال الشكل نلاحظ : النسبة 53,3% من العينة المدروسة تعمل بمكان خاص،تبعا لملكيتها المستقلة ، في المقابل 40 % تخص المؤسسات التي تعمل بمناطق صناعية، هذا لجذب المستثمرين أكثر، أما النسبة المتبقية فتخص أماكن أخرى،إذن نستنتج أن غالبية المؤسسات المدروسة تعمل بمناطق خاصة و صناعية هذا حسب غرض النشاط .

السؤال 3 : خصائص المؤسسات :إطار إنشاء المؤسسة ، الأرباح

أ/الأطر التنظيمية :

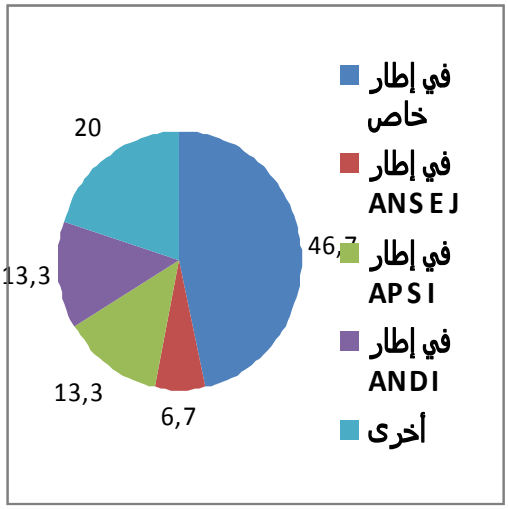

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن النسبة 46,7 % تمثل إنشاء المؤسسة لغرض خاص، يتوافق هذا و نوع المؤسسات الخاصة ، من خلال أغراض إنشاء المؤسسات و النسب 13,3 % لكل من إنشاء المؤسسة في إطار APSI و ANDI بينما النسب الأخرى موزعة مابين إطار ANSEJ و أخرى(أسباب شخصية)، إذن فالإطار الذي تم فيه إنشاء أغلب هذه المؤسسات : هو إطار خاص ،متعلق بكل مؤسسة حسب ملكيتها.

ب/الأطر النوعية : الهيكل التنظيمي

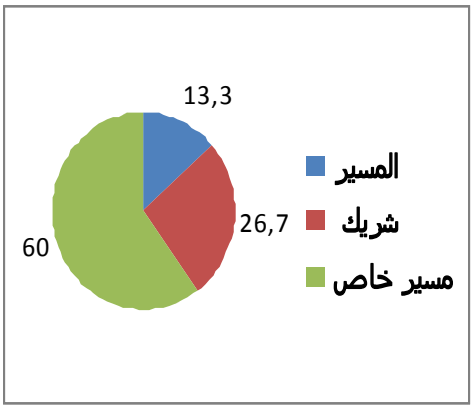

من خلال الشكل نلاحظ أنه فيما يخص الهيكل التنظيمي للعينة المدروسة نسبة المسير الخاص مرتفعة تبلغ 60 % مقارنة بالنسبة التي تمثل طبيعة المنظم شريك تبلغ حوالي 26,7 % أما النسبة المتبقية 13,3 % تخص المسير العام ، ومنه نستنتج أنه ن، و حسب طبيعة المؤسسات المدروسة و التي كما ذكرنا أغلبيتها خاصة تستوجب و جود مسير خاص

ج/غرض النشاط : أرباح المؤسسة

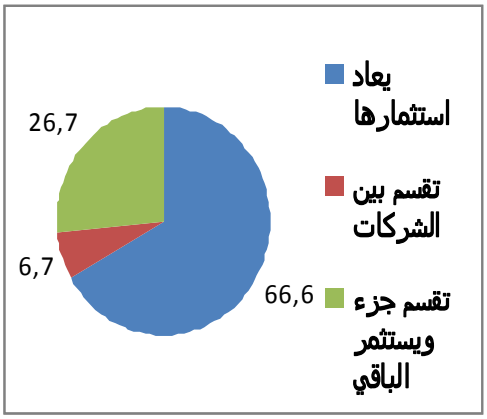

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة 66,7 %، الأرباح السنوية التي يعاد استثمارها و هي النسبة المرتفعة مقارنة بالنسبة 26,7 % التي تمثل الأرباح تقسيم جزء منها و استثمار الآخر، 6,7 % (التقسيم بين الشركاء) إذن نستخلص أنه الأرباح السنوية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعينة يعاد استثمارها لغرض التنمية و التطوير لإعادة تمويل عملياتها .و هو ماسنتطرق إليه لاحقا في دراستنا لعوامل التطور .

السؤال 4 : عوامل تطور ونمو المؤسسة

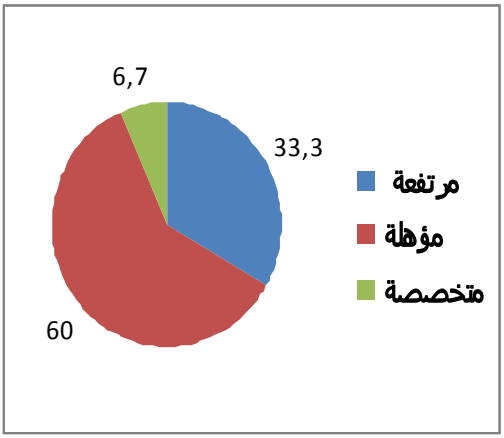

أ/ اليد العاملة المؤهلة :

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 60 % تخص اليد العاملة المؤهلة و هي نسبة عالية أما النسبة 33,33 % تخص عدد اليد العاملة المرتفع ونسبة 6,7% تخص اليد العاملة المتخصصة ، إذن نستنتج أن السبب الرئيسي و الفعلي لتطور هذه المؤسسات راجع إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة إذن من عوامل تطور المؤسسات هو اليد العاملة المؤهلة التي تساهم في عملية النشاط .

ب/ من عوامل تطور المؤسسات الكمية المنتجة الثابتة :

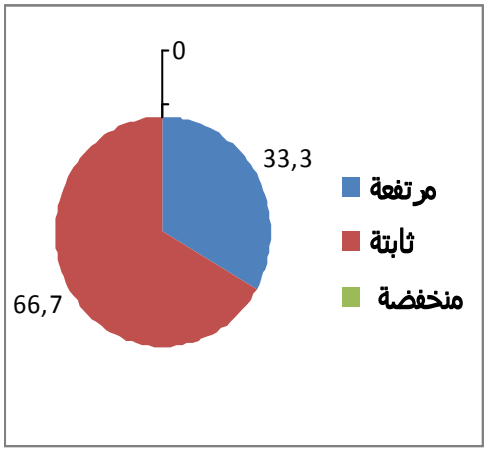

من خلال الشكل نلاحظ أنه فيما يخص النسبة المتعلقة بعوامل تطور المؤسسة أن النسبة 66,67 % تمثل الكمية المنتجة الثابتة ،أما النسبة التي تخص (الكمية المنتجة) المرتفعة تبلغ33,3 %،إذن نستنتج أنه من عوامل تطور المؤسسة نسبة الكمية المنتجة الثابتة خلال الفترة .

ج/من عوامل تطور المؤسسات : رأس المال الثابت :

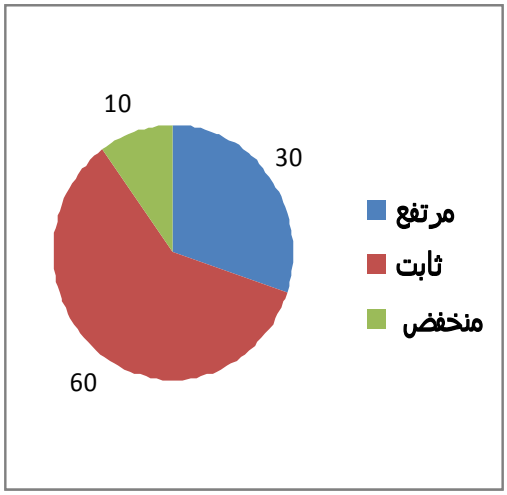

من خلال الشكل نلاحظ أنه فيما يخص النسبة المتعلقة بعوامل تطور المؤسسة فيما يخص رأس المال نلاحظ أن النسبة التي تخص رأس المال الثابت مرتفعة تبلغ حوالي 60 %، مقارنة بالنسبة التي تخص رأس المال المرتفع التي تبلغ حوالي 40 %، إذن نستنتج أنه من عوامل تطور المؤسسات رأس المال الثابت.

انطلاقا من هذه النتائج يمكن توضيح و تفسير عوامل تطورها بالكميات المنتجة و اليد العاملة المؤهلة و رأس المال الثابت لكن أمام هذه المؤسسات المزيد لترقى و تتطور .

السؤال 5 : وضعية مؤسسات العينة من حيث : المحيط الخارجي للمؤسسة :

أ/ المنافسة :

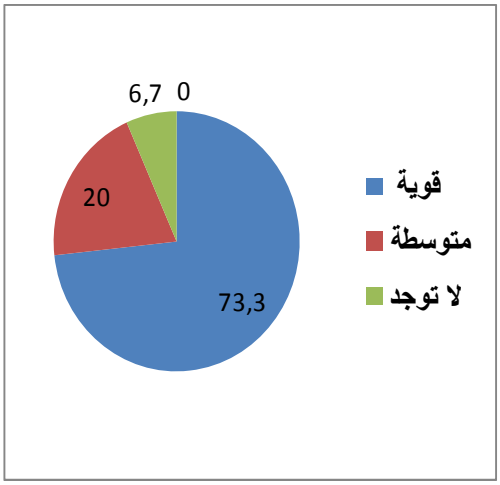

درجتها : من خلال الشكل نلاحظ أنه فيما يخص نسبة المنافسة للمحيط الخارجي للمؤسسة مرتفعة تبلغ حوالي 73,3 % ، فهي قوية نظرا لتواجد خواص بنسبة كبيرة ،20 % تمثل درجة المنافسة متوسطة، و النسبة 6,7 % المتبقية تمثل أنه لا توجد منافسة. إذن من تحليل نتائج العينات المدروسة، تبين أن المحيط الخارجي للمؤسسة من حيث المنافسة فهي تواجه منافسة " قوية "كون أغلب المؤسسات تقع في نفس المكان و تتبع نفس النشاط و هذا ما لحظناه في العينات المدروسة " مثلا مؤسسات" صناعة" الأنابيب" .

تأثيرها :

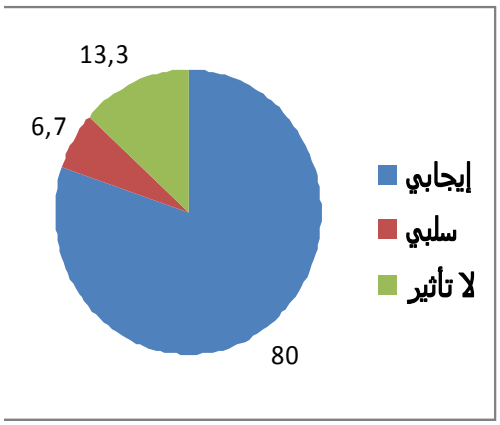

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 80 % تخص التأثير الإيجابي للمنافسة و النسبة 13,3 % لا تأثير للمنافسة على المؤسسة،أما النسبة 6,7% تمثل نسبة التأثير السلبي، من خلال النتائج نستخلص أن مؤسسات العينة ،تتأثر إيجابيا بالمنافسة، بمعنى يعطيها حافز أكبر على تنويع نشاطاتها و تطويرها . و هذا ما توضح من خلال النسبة العالية الموضحة .

طبيعتها :

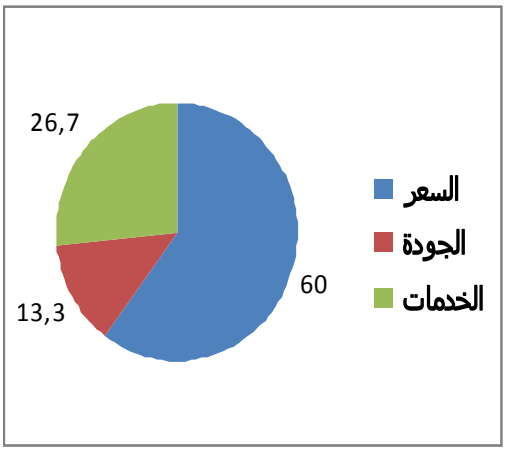

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة 60 % تخص السعر و هي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسب 26,7 % التي تخص الخدمات و الباقي13,3 %تخص الجودة، إذن نستخلص أن طبيعة المنافسة من خلال النتائج خصت سبب السعر معناه طبيعة المنافسة بسبب السعر، تواجه المؤسسات منافسة حادة من حيث الأسعار.

ب/ الزبائن :

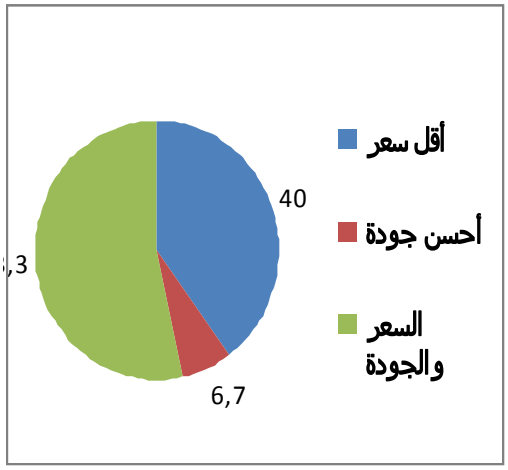

أما فيما يخص الزبائن فحوالي 50% منهم يهتمون بأنواع الخدمات المقدمة و مدى جودتها مع أخذ السعر بعين الاعتبار لأنه غالبا ما يكون معقولا.

أما 40 % منهم يفضلون أقل سعر، و الباقي 6,7 % يمثلون الزبائن الذين يطلبون أحسن جودة ، من هنا نستخلص أن المحيط الخارجي للمؤسسة يتأثر بالزبائن الذين يطلبون السعر و الجودة معا. لذلك على المؤسسات الأخذ بعين الاعتبار تقديم أحسن جودة مع أفضل سعر، هذا لأن الزبائن يمثلون عامل مهم في التحكم في الإنتاج و البيع .

ج/ سوق المؤسسة :

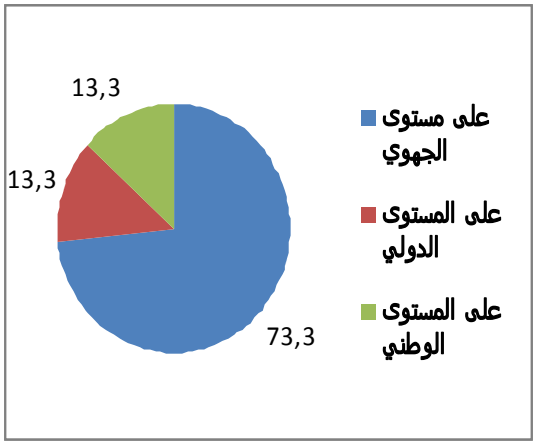

من خلال الشكل نلاحظ أن سوق المؤسسات على المستوى الجهوي النسبة مرتفعة تبلغ حوالي 73,3 % ،وهي النسبة الأعلى مقارنة بسوق المؤسسة على المستوى الدولي و الوطني اللتان تمثلان النسبة 13,3 %، إذن نستنتج أن سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدروسة، مرتفع على المستوى الجهوي يمكن تفسيره: بسبب ظروف ملائمة من خلال نقاط البيع المتاحة فيه و أسباب أخرى خاصة بها خاصة بالمؤسسة .

د/ الهيئات المالية :

عددها :

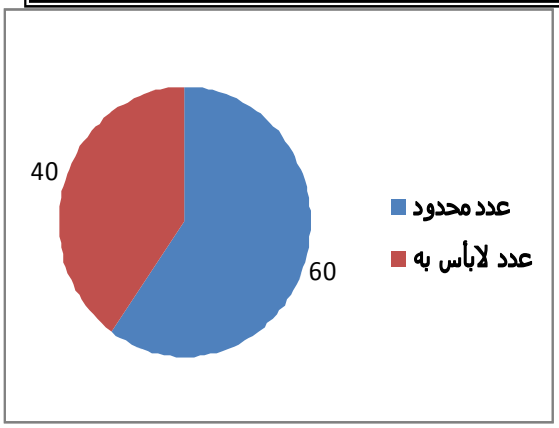

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة تمثل 60 %عدد محدود للمؤسسات المالية،أما النسبة 40 % تمثل عدد لابأس به من الهيئات المالية،من خلال هذه النسب نستخلص بأن عدد الهيئات المالية محدودة هذا ماسنوضحه في الأسئلة القادمة لماذا عددها قليل.

القرض :

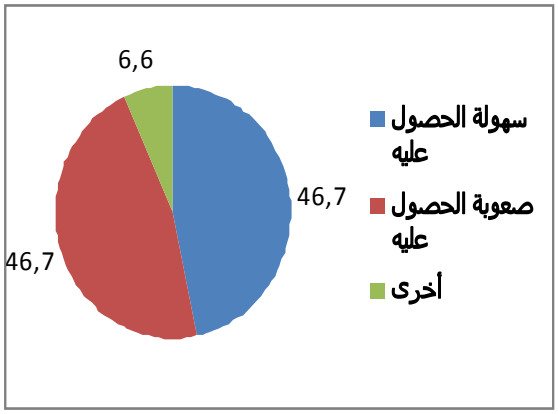

من خلال الشكل نلاحظ أنه : فيما يخص القرض النسب موزعة بالتساوي نسبة 46,7 % مابين سهولة و صعوبة الحصول على القرض في ما يخص العينة المدروسة أجابت نصفها بصعوبة و النصف الآخر بالسهولة في الحصول على القرض، هذا لأسباب خاصة بكل مؤسسة، ربما بسبب الضمانات التي تقدمها مؤسسة عن أخرى سنتطرق إليها في الأسئلة التالية .

السؤال 6 : هل توجد مشاكل تمويلية بمؤسستكم

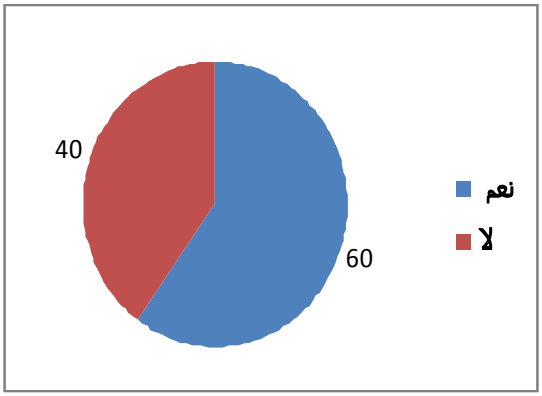

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 60 % تمثل أنه توجد مشاكل تمويلية في المؤسسة ، أما النسبة الباقية 40 % تمثل عدم وجود المشاكل رأسمالها كاف لتمويل نشاطها ،و منه نستنتج من خلال النسبة المرتفعة المتحصل عليها فيما يخص المشاكل التمويلية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه مشاكل تمويلية بنسبة عالية .

أ- طبيعتها :

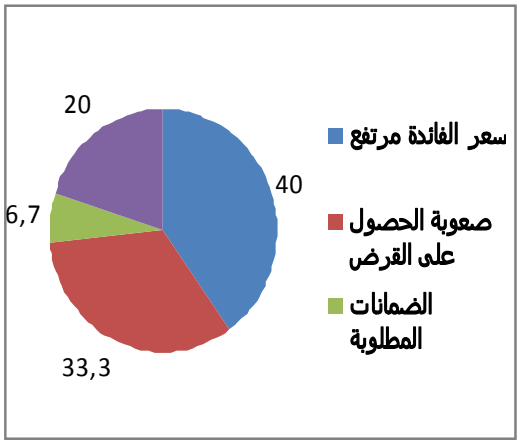

من خلال الشكل نلاحظ النسبة 40 % تمثل السعر على الفوائد مرتفعة وهي النسبة الأكبر،تليها النسبة 33,3 % التي تمثل صعوبة الحصول على القرض ،أسباب أخرى بنسبة 20 % أما النسبة 6,7 % تمثل الضمانات المطلوبة مرتفعة ، انطلاقا من هذه النتائج نستخلص أنه تتمثل الصعوبات التمويلية للمؤسسات بالدرجة الأولى في أن سعر الفائدة مرتفع و هذا ما توضحه النسبة المرتفعة 40 %،تليها الصعوبات الخاصة بالحصول على القرض بالدرجة الثانية أخيرا الضمانات التمويلية.إذن طبيعة مشكل التمويل هو سعر الفائدة المرتفع

ب- ما مصادر التمويل :

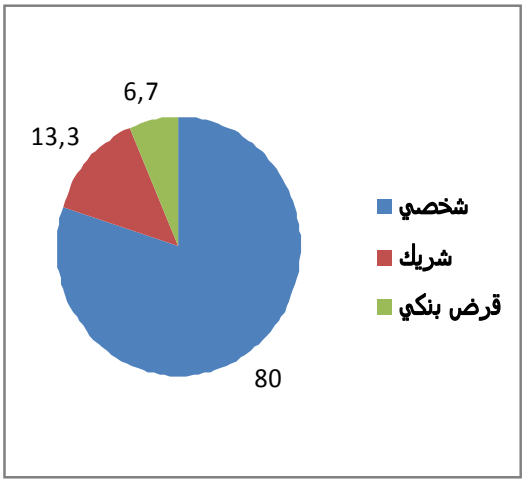

من خلال الشكل نلاحظ النسبة 80 % تمثل التمويل الشخصي،تليها النسبة 13,3 % تمثل الشريك ، أما النسبة 6,7 % تمثل التمويل عن طريق القرض البنكي، ومنه نستنتج أن المؤسسات تعتمد بالدرجة الأولى في تمويلها على التمويل الشخصي (الذاتي) ،هذا حسب طبيعتها الشخصية، يليها التمويل بالمشاركة عن طريق الشركاء تلجأ إليه في حالة صعوبات تمويلية ،في الأخير تلجأ إلى التمويل البنكي، هذا كما ذكرنا سالفا بسبب تعقيد الإجراءات التمويلية البنكية "من سعر فائدة مرتفع ، وصعوبة الحصول على التمويل البنكي، و الضمانات المطلوبة.

في حالة التمويل شخصي :

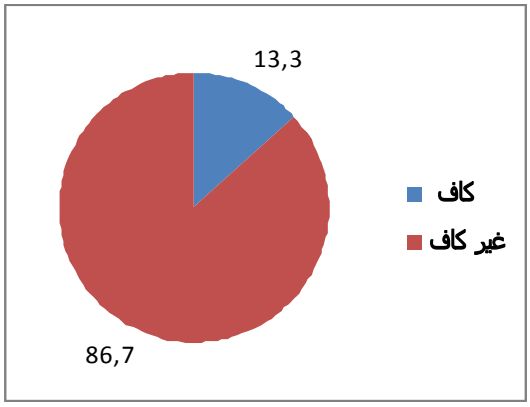

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن النسبة 86,7 % ، تمثل النسبة (التمويل الشخصي غير كاف) و هي نسبة مرتفعة ، و الباقي 13,3 % تمثل النسبة الكافية من التمويل الشخصي ، ومنه نستنتج أنه فيما يخص التمويل الشخصي الخاص داخل المؤسسات يعتبر غير كاف بالرغم من أنه يحتل النسبة الأكبر من المشاركة .

إذا كان بنكي : عل أي أساس يتم ذلك :

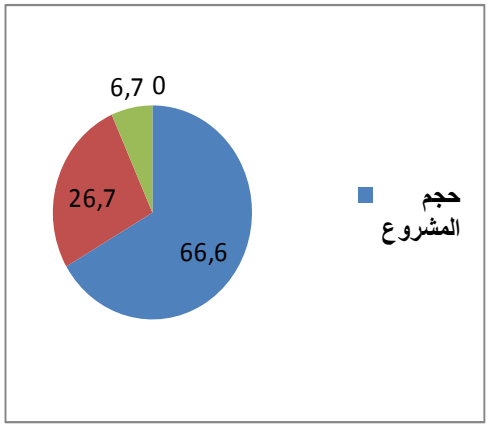

فيما يخص إذا كان التمويل بنكي : من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 66,7 % تمثل التمويل على حسب حجم المشروع ، أما النسبة 26,7 % هي نسبة التي تمثل التمويل على حسب رقم الأعمال أما الباقي 6,7 % تمثل على حسب نوع المشروع ، هذا البيان يخص المعايير التي تعتمد عليها البنوك في تقديم التمويل البنكي المناسب و من خلال تحليل النتائج تبين أنه تعتمد البنوك في تقديم القروض على حجم المشروع، هذا ما يتضح من خلال النسب المتحصل عليها، كلما كان المشروع كبير اتخذت البنك هذا المعيار بعين الاعتبار.

مختلف الركائز في اختيار المصادر التمويلية :

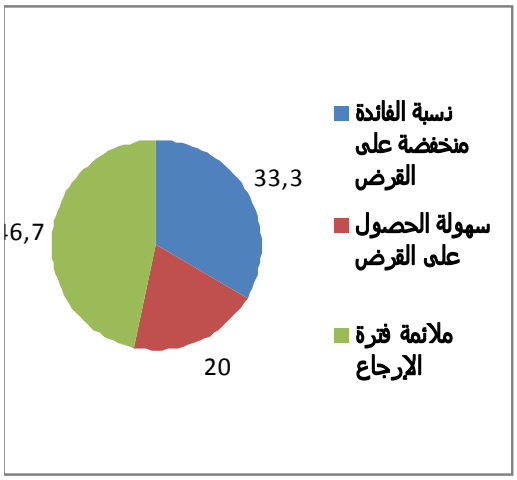

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة مرتفعة فيما يخص ملائمة فترة الإرجاع نرى النسبة في حدود 46,7 %، تليها النسبة 33,3 % التي تمثل نسبة الفائدة على القروض منخفضة، أخيرا النسبة 20 % التي تمثل سهولة الحصول على القرض ،إذن من خلال النتائج يمكن استخلاص مايلي : من خلال النسب المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسات ترتكز في اختيار مصادر التمويل على عنصر " ملائمة فترة الإرجاع " و هذا ما يلاحظ من خلال التحليل النسبي للنتائج، تليه النسبة التي تمثل نسبة الفائدة المنخفضة ،أخيرا عامل سهولة الحصول على القرض هو العامل الأخير.

نسبة مشاركة مصادر التمويل في المؤسسة:

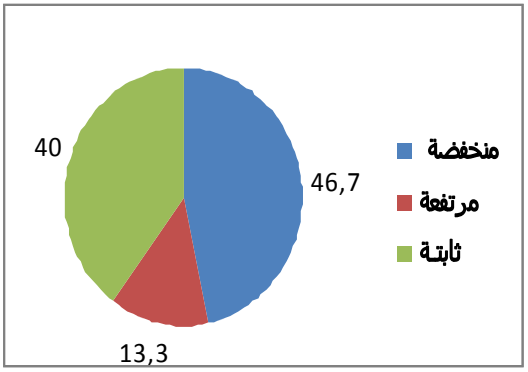

من خلال الشكل نلاحظ أن فيما يخص تقصي نسبة مشاركة مصادر التمويل في المؤسسات نلاحظ نسبة 46,7 % تمثل المشاركة بنسبة (منخفضة)، أما 40 % تخص النسبة (ثابتة) ، في الأخير 13,3 % للنسبة (المشاركة مرتفعة)، إذن نستنتج من خلال ذلك أن نسبة مشاركة مصادر التمويل في المؤسسات المدروسة منخفضة، نفسر هذا من خلال النتائج السابقة ،المؤسسات تعتمد على التمويل الشخصي و الاعتماد على القروض قليل.

هل استفدتم من قرض بنكي :

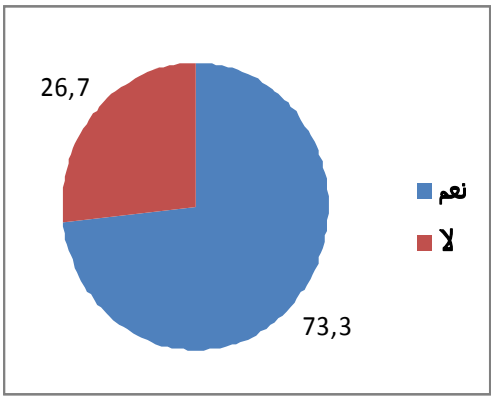

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة مرتفعة فيما يخص مؤسسات العينة التي استفادت من قرض بنكي بلغت النسبة 73,3 %، أما النسبة 26,7 % مثلت المؤسسات التي لم تستفد من قرض بنكي . إذن النتيجة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استفادت من قروض بنكية خلال مرحلة حياتها لتمويل أنشطتها.

هل قام بتلبية حاجياتكم التمويلية :

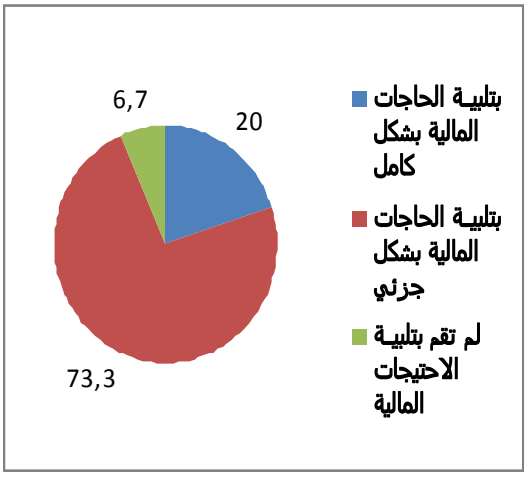

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الإجابة فيما يخص تلبية حاجيات القرض المقدم من البنوك على النحو التالي : النسبة 73,3 % من مؤسسات العينة أجابت بأن القرض قام بتلبية الحاجات المالية بشكل جزئي)،و هي نسبة مرتفعة، أما النسبة 20 % تمثل مؤسسات العينة التي قالت أن القرض قام (بتلبية الحاجيات المالية بشكل كامل) أما النسبة 6,7 % للمؤسسات أجابت أن القرض(لم تقم بتلبية الاحتياجات المالية)،إذن من خلال النتائج يمكن استخلاص مايلي: أن المؤسسات التي استفادت من قروض بنكية ،قامت هذه الأخيرة بتلبية احتياجاتها المالية بشكل جزئي.معناها أن المؤسسات استفادت من قروض قصيرة الأجل لم تقم بتلبية رغباتها التمويلية .

نوع القروض الممنوحة من البنك :

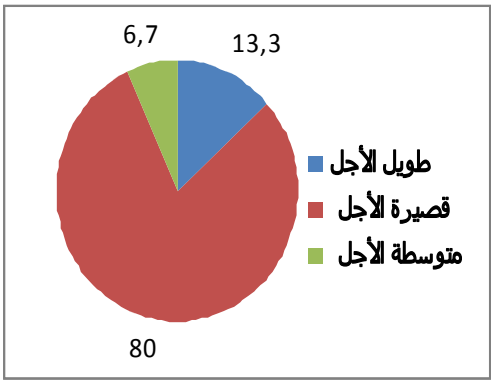

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن النسبة مرتفعة فيما يخص القروض قصيرة الأجل حيث تبلغ 80 % من مجموع القروض ، تليها 13,3 % القروض طويلة الأجل، في الأخير نسبة 6,7 % القروض متوسطة الأجل ، إذن نستخلص من خلال هذه النتائج أن مؤسسات العينة تحصلت خلال فترة نشاطها على قروض قصيرة الأجل و هذا ما يتضح من خلال النسبة المرتفعة (80 %).

المشاكل التمويلية :

هل تلقيتم مشاكل في الحصول على القرض :

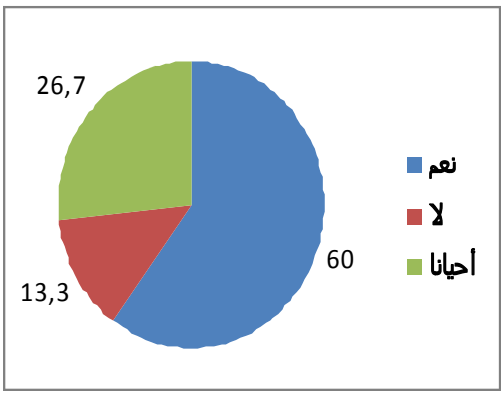

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة مرتفعة للإجابة نعم فيما يخص مشاكل الحصول على القرض و هذا ما تمثله النسبة 60 %،و الإجابة أحيانا تمثل 26,7 %، و النسبة 13,3 تخص الإجابة لا، إذن نستنتج أن مؤسسات العينة قامت بتلقي صعوبات في الحصول على القروض البنكية، تتعدد هذه الصعوبات من حيث الضمانات البنكية عالية، وغيرها من الشروط .

فيما يخص التعامل البنكي :

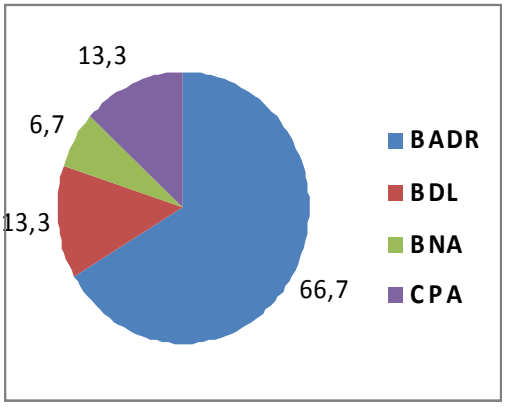

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 66,7 % تخص التعامل مع بنك BADR ،تليه النسبة 13,3 % تخص بنك CPA BDL; معا تمثلان نفس النسبة و الباقي لبنك BNA ، النتيجة أن أفضل متعامل بنكي هو بنك BADR .

فيما يخص تعامل مؤسساتكم مع البنك :

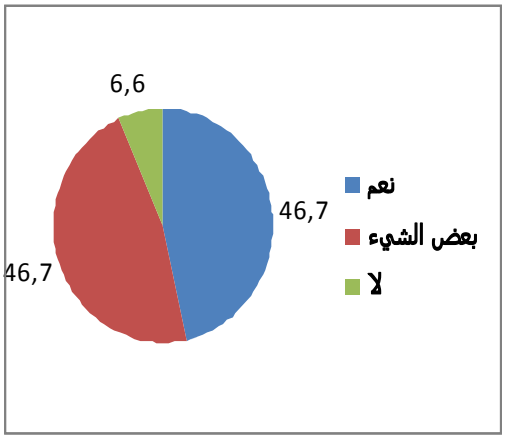

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 46,7 % تمثل الإجابة عن السؤال بنعم و هي تتساوى مع النسبة 46,7 % التي تخص الإجابة بعض الشيء ، إذن مؤسسات العينة أجابت بأنها فخورة بتعاملها مع البنك،يفسر ذلك بالامتيازات المقدمة من طرف البنك،و ذلك لأسباب يمكن أن نميز أنها تلبي احتياجاتها التمويلية و بالنسبة للإجابة بعض الشيء ، فحكم المؤسسة يميل إلى الإجابة بمنطلق أنها لا تميل أكثر أولا تفيدها البنوك بصفة كبيرة في جانب تمويلها،بعبارة أخرى نرى أن أغلبية المؤسسات تميل ل نعم و بعض الشيء.

هل تقوم بمنح القروض بشفافية عالية :

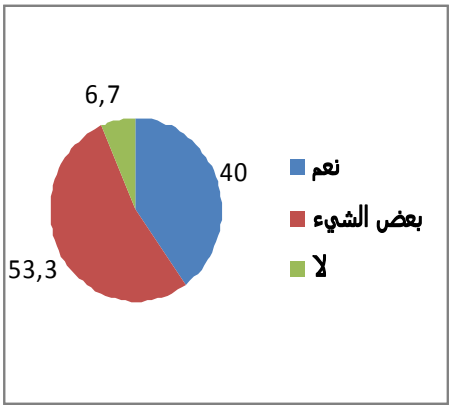

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة مرتفعة فيما يخص الإجابة عن السؤال الذي يخص الشفافية في منح القروض : نرى أن النسبة 53,3 % تخص الإجابة بعض الشيء و النسبة 40 % تخص الإجابة نعم أما النسبة 6,7 % تخص الإجابة لا ، ومنه يمكن أن نقول أن مؤسسات العينة تحكم على البنوك بأن هذه الأخيرة تقوم بمنح القروض بشفافية لكن بعض الشيء ، يمكن تفسيره بوجود عراقيل على مستوى البنوك لأسباب بيروقراطية أو أخرى.

هل تعتقد أن عملية التمويل التي تقوم بها البنوك لها مخاطر كبيرة :

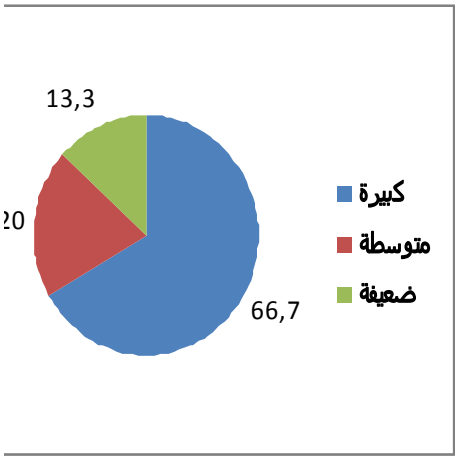

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 66,7 % تمثل النسبة التي تعود للمخاطر التي تنجم عن عملية التمويل التي تقوم بها البنوك و هي (كبيرة) أما 20 % تمثل النسبة المتوسطة معناها أن المخاطر التي تنجم عن عملية التمويل هي بنسبة متوسطة ،أما 13,3 % تمثل الإجابة (ضعيفة) معناها المخاطر الناجمة عن عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك هي بنسبة ضعيفة ، ومنه انطلاقا من النتائج المتحصل عليها يمكن القول أنه بنظر المؤسسات المخاطر الناجمة عن عمليات التمويل البنكي هي مخاطر كبيرة .

الغرض من التمويل :

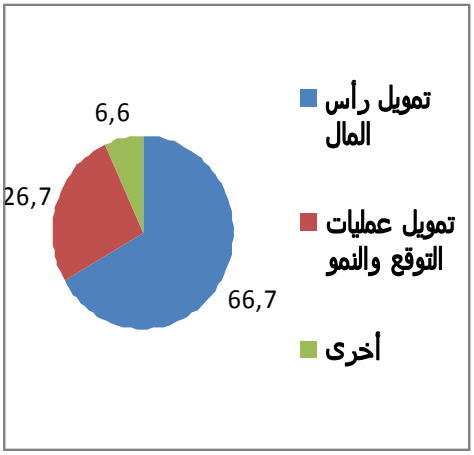

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 66,7 % تمثل تمويل رأس المال و هي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى ،أما النسبة 26,7 % تخص تمويل عمليات التوقع،والباقي 6,7 % يمثل أسباب أخرى ، انطلاقا من النتائج المتحصل عليها و من تحليل البيانات يمكن القول أن الهدف من الحصول على القرض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة و التي هي في قيد التحليل أنها تهدف من خلال التمويل البنكي إلى (تمويل رأس مال المؤسسة) بالدرجة الأولى بعدها يأتي الاهتمام بتمويل عمليات التوقع و النمو.

فيما يخص مشاكل المؤسسات ، بسبب نقص الخبرة :

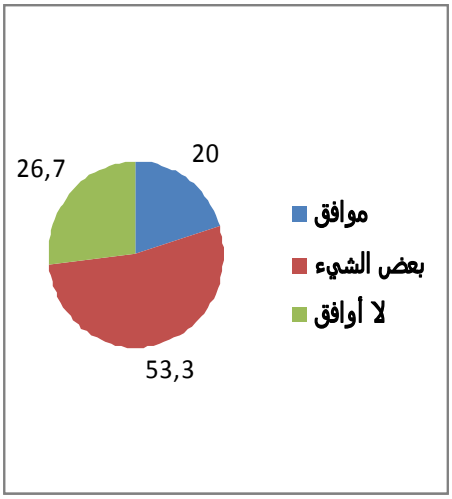

من خلال الشكل الملاحظ نرى أن النسبة 53,3 % هي نسبة مرتفعة و عالية تخص الإجابة (بعض الشيء) هذا فيما يخص مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " دراسة مشكل نقص الخبرة" ، إذن النسبة المرتفعة تخص أن نقص الخبرة من بعض الأسباب لهذه المشاكل، تليها26,7 % تخص الإجابة موافق ، أما النسبة 20 % موافق ، إذن و انطلاقا من هذه النتائج نرى بأن المؤسسات ترى أن مشكل الخبرة ليس بالمشكل الحقيقي و الفعلي لمشاكل المؤسسات و يظهر ذلك من خلال الإجابة عن السؤال و النتيجة كانت النسبة العالية تؤيد الإجابة بعض الشيء ، تليها لا أوافق ، هذا ما يدل على أن المؤسسات لا ترجع السبب في مشاكلها إلى نقص الخبرة بل لأسباب أخرى ، مثلا : أسباب تمويلية كما ذكرنا.

نقص المهارات الفنية :

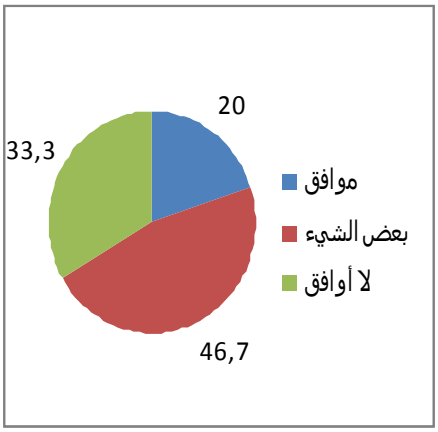

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 46,7 % تمثل نسبة الإجابة عن السؤال (من أسباب مشاكل المؤسسات "نقص المهارات الفنية") و هي نسبة مرتفعة،النسبة33,3 % النسبة لا أوافق ،النسبة 20 % تخص "موافق"، إذن انطلاقا من تحليل النتائج نقول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قيد الدراسة ترى بأن نقص المهارات الفنية لا يعتبر سبب فعلي من أسباب مشاكلها و هذا من خلال النسب العالية التي نلاحظها .

إذن المؤسسات ترى أن مشكل نقص المهارات لا يؤثر كثيرا عليها .

نقص الأموال الشخصية :

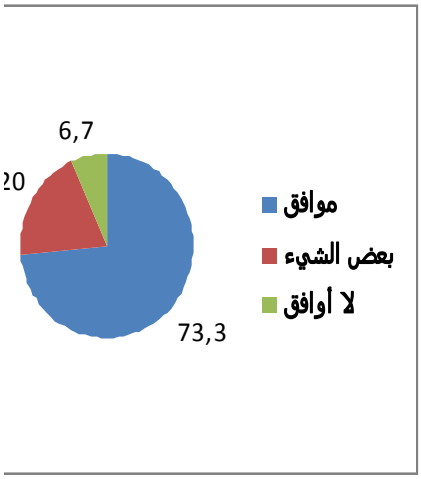

من خلال النتائج فيما يخص الإجابة عن السؤال (أسباب مشاكل المؤسسات، نقص الأموال الشخصية) نلاحظ النسبة 73,3 % تمثل نسبة مرتفعة تخص الإجابة موافق، أما النسبة 20 % تخص الإجابة بعض الشيء ،و الباقي 6,7 %ل الإجابة لا أوافق ، إذن نستنتج من خلال النتائج أن المؤسسات موافقة أنه من أسباب المشاكل نقص الأموال الشخصية. خاصة كما ذكرنا أن هذه المؤسسات تعتمد بكثرة على التمويل الشخصي.

نتيجة : من خلال النتائج يظهر أن مشاكل الحصول على التمويل تاتي في المرتبة الأولى إذ يشكل أكبر نسبة 73.3 %، من مجموع الإجابات . كما توجد هناك عقبات متنوعة تتعرض لها المؤسسات ، خاصة حديثة النشأة .

فيما يخص صعوبة التمويل :

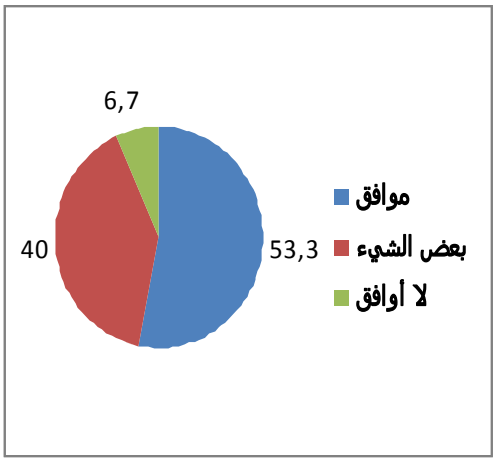

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 53,3 % هي نسبة مرتفعة تخص الإجابة موافق، تليها النسبة 40 % تمثل الإجابة "بعض الشيء"، أما النسبة 6,7 % تخص لا أوافق ، إذا انطلاقا من هذا نقول أن المؤسسات توافق على أنه من الأسباب الرئيسية لمشاكلها هي صعوبة التمويل المصرفي و هذا ما تبينه النتائج المتحصل عليها من خلال الاستبيان ، يليها الحكم بعض الشيء ، إذن النتيجة المستخلصة أنه من الأسباب الفعلية لمشاكل المؤسسات هي " صعوبة التمويل المصرفي" .

عدم وجود دعم حكومي :

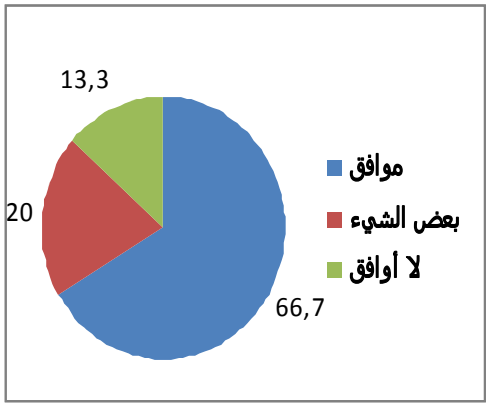

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 66,7 % تمثل الإجابة موافق فيما يخص السؤال(من أسباب مشاكل المؤسسات "عدم وجود دعم حكومي") و يمثل نسبة عالية معناها المؤسسات موافقة على ذلك ، أما النسبة 20 % نسبة متوسطة ، في الأخير 13,3 % لا توافق المؤسسات على هذه الإجابة ، من خلال النتائج و تحليلها نقول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هي قيد الدراسة ترى بأن من أسباب مشاكلها هو " عدم وجود الدعم الحكومي" و هي موافقة على ذلك من خلال النسبة العالية المتحصل عليها.

أسباب عدم التوجه للبنوك للتمويل : لأنها ربوية :

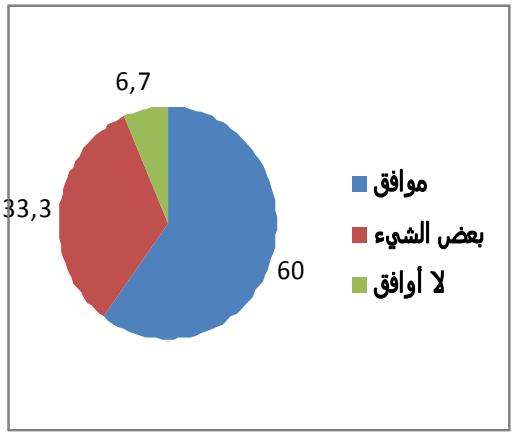

من خلال الشكل البياني نلاحظ النسبة 60 % تمثل الإجابة عن السؤال الذي يخص "سبب عدم توجه المؤسسات للبنوك لتمويلها "بسبب أنها ربوية ، النسبة المرتفعة أجابت موافق ، النسبة الثانية 33,3 % أجابت بعض الشيء ، النسبة 6,7 % أجابت لا أوافق ، من خلال تحليل النتائج نرى بعض المؤسسات التي تحبذ اللجوء للبنوك لتمويلها هي التي أجابت بلا أوافق على أنها ربوية و هي نسبة قليلة

، أما المؤسسات التي لا تحبذ اللجوء للبنوك أجابت بإجابات متفاوتة و تمثل النسبة المرتفعة إذن النتيجة تقضي بأنه لا تلجأ بعض المؤسسات إلى البنوك لأهنا ترى بأنها بنوك ربوية.

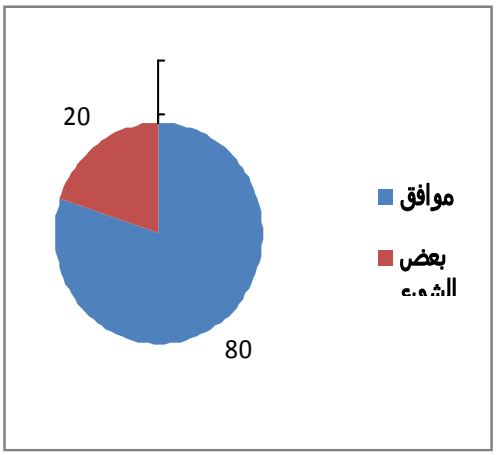

صغر مبلغ القرض :

من خلال الشكل نلاحظ النسبة 80 % تمثل النسبة موافق على أن من أسباب عدم توجه المؤسسات للبنوك " صغر مبلغ القرض" و الإجابة كانت بنسبة مرتفعة على موافق ، أما الباقي 20 % مثل عدم الموافقة ، منه نستنتج أن المؤسسات ترجع عدم لجوئها للتمويل البنكي بسبب صغر مبلغ القرض وهي مؤسسات خاصة .

اجراءات الحصول على القرض:

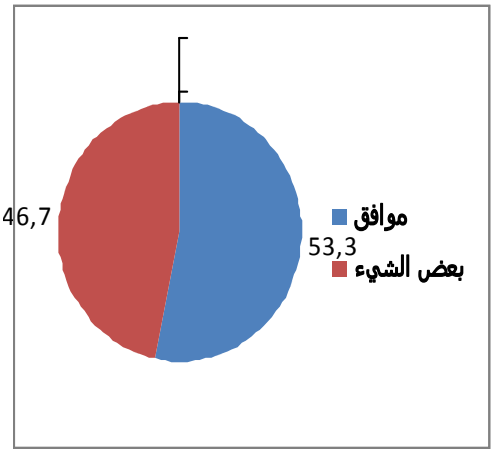

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 53,3 % تمثل النسبة التي أجابت بموافق عن السؤال الفرعي " عدم لجوء المؤسسات إلى التمويل البنكي بسبب "تعقيد الإجراءات " ، كانت النسبة مرتفعة التي توافق على ذلك ، أما الباقي 46,7 % مثلت إجابة المؤسسات ببعض الشيء ،أي أن المؤسسات لا ترجع السبب في عدم اللجوء إلى البنوك بسبب تعقيد الإجراءات ، ولكن من خلال التحليل نلاحظ أن معظم المؤسسات أجابت بموافق إذن السبب الحقيقي لعدم توجه المؤسسات في بعض الأحيان إلى البنوك و هو تعقيد الإجراءات البنكية بسبب الوثائق أو الضمانات.

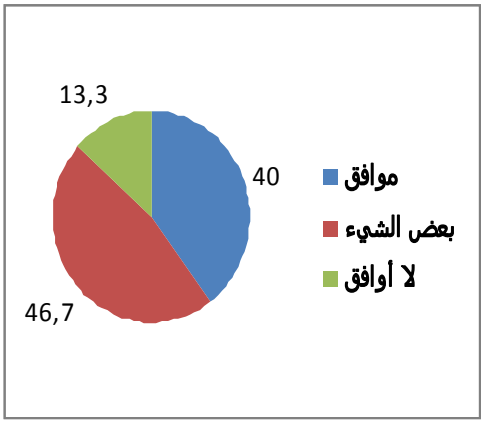

سوء المعاملة من طرف البنوك :

من خلال الشكل نلاحظ النسبة 46,7 % تخص الإجابة عن السؤال الفرعي (من أسباب المشاكل " سوء المعاملة من قبل موظفي البنوك "، تظهر النسبة أن المؤسسات موافقة بعض الشيء على هذه الإجابة ، أما النسبة 40 % تمثل النسبة التي توافق على الاحتمال المذكور ، أما النسبة 13,3 % تخص الإجابة لا أوافق ، ومنه نستنتج أن المؤسسات تنظر إلى سوء المعاملة لموظفي البنك من أحد الأسباب عدم لجوئها إلى القروض البنكية .

من المشاكل التمويلية التي تصادف المؤسسات خلال مرحلة تمويلها متعددة تتمثل في :

انطلاقا من معاينة النتائج : نستخلص أن :

1/ تأخذ البنوك بعين الاعتبار ملاك ذوي الشهرة و لهم سهولة في حصولهم على الخدمات و حتى التمويل (سرعة معالجة الملف). يعني وجود أصحاب المكانة الرفيعة في الأوساط البنكية.

2/ أحجام وعمر المؤسسة لهم دور مهم في ارتفاع تعامل مع البنوك. و تؤكد أن العينة تدل أن المؤسسات متوسطة الحجم تتعامل أكثر مع البنوك ، كما لها سهولة نسبية غلى المؤسسات الصغيرة الأخرى.

3/ إن مراحل نمو المؤسسة محدد أساسا في الحاجة لمصادر التمويل الخارجي هو دليل على أهمية دورة حياة المؤسسة . لأننا لاحظنا وجود نوعين من المؤسسات و هما مطبقان للتفسير النظري :

1. المؤسسة المتوسطة مستقرة تهتم أكثر في إيجاد زبائن دائمين و هي تسعى لتحديد و الحفاظ على السوق تستخدم مواردها الخاصة.
2. مؤسسات رغم قلتها تسعى دائما في تحديث و تعزيز مكانتها السوقية و لها سلوك آخر و هذا ما يؤثر على درجة تعاملها مع البنوك لإشباع الحاجات التمويلية سواء للتوسع أو التحديث.

إذن لاحظنا أن طلبات التمويل لمؤسسات العينة كانت :

- مؤسسات ذاتية التمويل (لأن الاستمرار و النمو يتوقف على الأموال الخاصة) .
- مؤسسات تسعى للحصول على موارد مالية قصيرة المدى من البنوك، بالنسبة للمؤسسات المتوسطة الحجم فقط لاستمرار النشاط أو الموردين للمؤسسات.

خلاصة : نرى بأن المؤسسات قيد الدراسة مؤسسات متوسطة ، تعتمد على التمويل الذاتي، إستغلالها يكون لغرض الثبات و الاستقرار، أما المؤسسات الأخرى التي تتطلع للتوسع ، تقوم بطلب قروض قصيرة الأجل .مع ذلك فهي تواجه مشاكل تمويلية .

عدم التوجه للبنوك الإسلامية : بسبب عدم اختلافها عن البنوك الربوية :

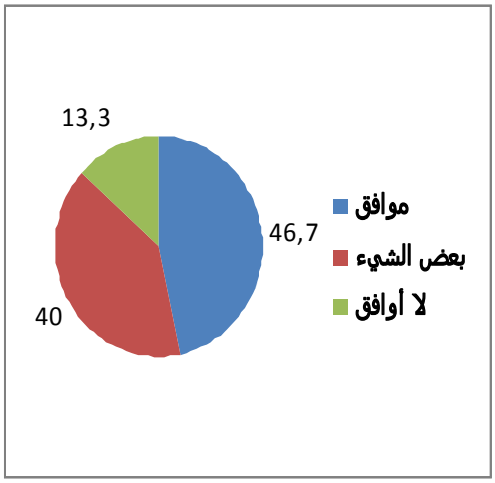

من خلال النسب نلاحظ أن النسبة 46,7 % تمثل الإجابة بالموافقة عن السؤال الذي يخص البنوك الإسلامية " أسباب عدم توجه بعض المؤسسات للبنوك الإسلامية " بسبب عدم اختلافها عن البنوك الأخرى : كانت الإجابات متفاوتة ، حيث تناولت كما ذكرنا 46,7 % أجابوا بنعم ، 40 % أجابوا ببعض الشيء ، أما الباقي أجابوا ب: لا أوافق، من خلال هذه النسب نقول أن المؤسسات لم تلجأ إلى البنوك الإسلامية بسبب عدم اختلافها عن البنوك الأخرى.

ارتفاع نسبة الأرباح :

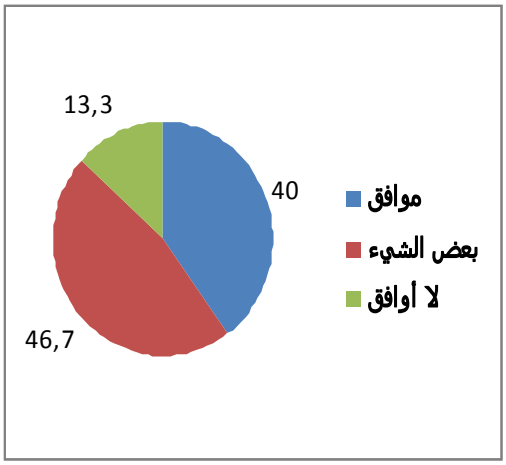

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 46,7 % مرتفعة فيما يخص الإجابة عن السؤال من أسباب عدم اللجوء إلى البنوك الإسلامية " ارتفاع نسبة الأرباح " فكانت الإجابات متفاوتة نرى نسبة 46,7 تخص الإجابة بعض الشيء، أما النسبة 40 % خصت الإجابة موافق، في حين النسبة 13,3 % لا أوافق من خلال التحليل تبين أن المؤسسات توافق بعض الشيء على أن من دواعي عدم اللجوء إلى البنوك الإسلامية هوعدم ارتفاع نسبة الأرباح ،بل أسباب أخرى لأن البنوك الإسلامية حسب تعريفها للتمويل الإسلامي لا تتعامل بالأرباح.

تعقيد الإجراءات :

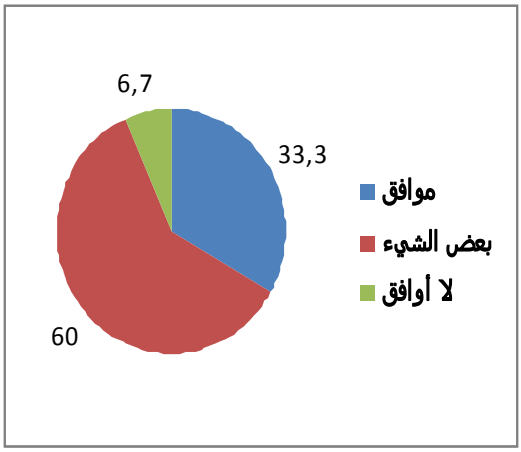

من خلال الشكل نلاحظ النسبة 60 % فيما يخص الإجابة عن السؤال ببعض الشيء عن سبب عدم اللجوء إلى البنوك الإسلامية لسبب " تعقيد الإجراءات " فكانت النسب التالية 60 % تقول بعض الشيء، 33,3 % تقول موافق، 6,7 % تقول لا أوافق ، إذن انطلاقا من النتائج تبين أن المؤسسات لا تلجأ إلى البنوك الإسلامية بسبب تعقيد الإجراءات و المعاملات و هذا ما تأكده النسب المرتفعة فيما يخص الإجابة بنعم لأسباب أخرى .

عدم القدرة على توفير الكفالات المطلوبة :

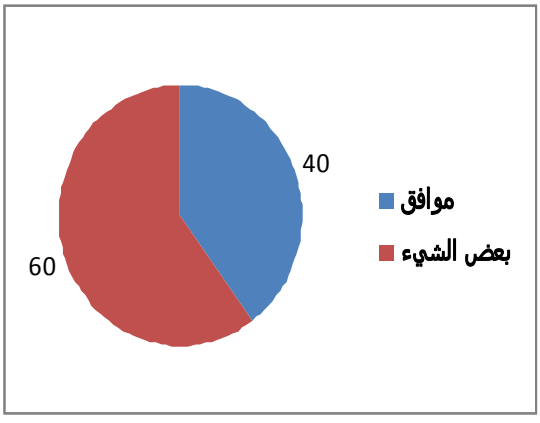

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 60 % تمثل عدد الإجابات الموافقة ببعض الشيء عن سبب عدم اللجوء للبنوك الإسلامية بسبب " عدم القدرة على توفير الكفاءات المطلوبة " ، أما 40 % المتبقية تمثل الإجابة بموافق ، معناه أن المؤسسات ترى بعدم اللجوء إلى القروض البنوك الإسلامية لسبب و هو عدم القدرة على توفير الكفاءات المطلوبة .

أهم نتائج الدراسة :

❖ **نظرة الملاك للخدمات البنكية :**

لا يظهر على ملاك المسيرين التفاؤل التام من الخدمات التمويلية للبنوك لأن حسب رأيهم لا تراعي معالجة الملفات بقدرات المؤسسات و الملاك و بطريقة شفافة و موضوعية .

و أكد البعض منهم أيضا طول فترة الانتظار للحصول على القرض من البنك، ترى المؤسسات بأن قارا القرض مركزي و ليس بيروقراطي .

إضافة إلى أن الأداء البنكي ضعيف في الاستقبال و توجيه الخدمات المتنوعة. و قد لاحظنا أن المالك أو المسيرون لا تظهر عليهم علامات الرضا حتى ولو تحصلوا على قروض في نهاية المطاف. والأسباب ترجع إلى مايلي :

- صعوبات منها كثرة الوثائق الخاصة بملف التمويل (منها الضرائب و صندوق التأمين..).
- مدة دراسة الملف تفوق السنة أحيانا .
- مدة إبطاء لسداد قسط الديون لا تتناسب مع مرحلة الانطلاق .

❖ **دوافع عدم استخدام قروض مصرفية :**

إن عوامل رفض استخدام مصادر البنوك لمؤسسات العينة متنوع، و تختلف حسب طبيعة النشاط و طبيعة الإدارية و نرى أن المؤسسة العائلية إجمالا أقل استخداما للقروض المصرفية كما نؤكد على وجود رفض صارم لمديري بعض المؤسسات للجوء إلى الاقتراض البنكي و هي كالتالي :

من خلال الإجابات يمكن توضيح مايلي :

هناك فئة من المؤسسات لا تلجئ إلى الاقتراض نتيجة تكلفة التمويل (فائدة و تكاليف أخرى) أو ضعف مردودية المشروع، أو مدة القرض لا تناسب وضعية المؤسسة ،و هي عوامل أساسية في تراجع عن استخدام القروض المصرفية.

و هناك فئة من المؤسسات لا تحتاج إلى القروض و يكتفي ملاكها بالمصادر الذاتية رغم التدابير الحكو مية مما يؤدي بهم إلى استقرار النشاط ، ونفسر هذه الحالات بما يلي :

1/ الرغبة في استقلالية المشروع ماليا ، منبعها الملاك نفسهم بحيث يرغبون في استقرار نشاطاتهم أو غياب الرغبة في التوسع أو التحديث.

2/ رفض من قبل الملاك في استخدام التمويل البنكي بسبب دوافع شرعية.

3/ يرى بعض الملاك أن شروط التمويل البنكي " بيروقراطية"،" معقدة"، إلى غيرها من المشاكل،كما أن السبب الرئيسي في ذلك هو أيضا تعقيد الملفات و الشروط و الضمانات المجحفة من طرف البنوك .

التي تراها البنوك من الشروط الأساسية لقبول التمويل البنكي .

تتمثل الصعوبات فيما يلي :

- **عراقيل المحيط :**

إن البنوك تواجه في معظم الأحيان مشاكل خاصة بالمحيط تتمثل في : إنعدام المعلومات الخاصة بالسوق ، حجم نشاط المؤسسة ، حجم المشروع ، المنافسة الخارجية ، أمام هذه المؤثرات الخارجية تجد البنوك حواجز أمامها لتمويل المشروع ، بالتالي عملية الاستثمار تكون انتحارية من منظورها.

- **قيود و شروط البنوك :**

تضطر المؤسسات أحيانا للجوء إلى التمويل البنكي في حالة العجز الذاتي، إلا أن شروط البنوك و عراقيلها ، تمنع بعض المنظمين من اللجوء إليها و العزوف عن طلب التمويل

بسبب الملفات المثقلة و الشروط ا لمجحفة ، بالتالي تجد المؤسسات نفسها بعيدة عن طلب التمويل .

كما نجد أيضا بعض المؤسسات تستبعد استخدام البنك كمصدر تمويل و تسعى في المقابل للموردين باعتباره اختيار سهل بعيد عن التعقيد، بدون تكاليف، يوفرون أطول مدة للتسديد.للتخفيف من مشاكل التمويل .

إذن إجمالا لاحظنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قيد الدراسة :

- تعتمد على مصادرها الذاتية في تمويل رأسمالها ، كما أنها لا تبحث عن التوسع بل الثبات و الاستقرار في نشاطها .

- تلجأ المؤسسات إلى التمويل البنكي في حالة نقص مصادرها الذاتية ، لكن بنسبة قليلة بسبب شروط و عراقيل البنوك .

الخلاصة :

إن شروط التمويل البنكي صعبة للغاية . و أحسن دليل على ذلك هو ضعف حصص التمويل البنكية على المستوى الكلي لفائدة الم،ص،م، إلى جانب عدم فعالية وكالات الدولة الساهرة للدعم و تمويل المشاريع الصغيرة. و كل هذا الوضع يفسر الصعوبات و العراقيل المتنوعة التي يتلقاها المنظمين الصغار و الشباب في حصولهم على التمويل للقيام بالمشاريع أو التوسع فيها.

و انطلاقا من مجموعة من الملاحظات الميدانية لتقييم مختلف الصعوبات مع البنوك، ليس أمامنا سوى وضع ما تطرقنا إليه في المباحث السابقة في شكل خلاصة عامة تعطينا تقييما أوليا في هذا الموضوع.

أظهرت نتائج البحث الميداني المتواضعة إلى أن المؤسسات المصغرة التي تشكل أغلبية الم.ص.م (على المستوى الكلي) مجبرة لاقتصار على مواردها الذاتية ، أو مجموعة من مصادر التمويل غير الرسمية (خارج نطاق البنوك) إذا لم تتمكن من الحصول على دعم حكومي ميسر و قبول مصرفي نهائي.

وعلى العموم المؤسسات الخاصة الموجودة تعتمد فقط على التمويل من مواردها الذاتية و لا تستخدم الاستدانة الخارجية من البنوك إلا نادرا. فالشروط و المبادئ و المدة ..إلخ لا تتلائم مع ظروف المؤسسات ضعيفة البنية و بالتالي هناك تباعد كبير بين خصوصيات هذه المؤسسات و النظام المالي القائم، ولا تتعامل بالليونة المطلوبة و بسرعة لازمة كما أن تمويل أي مؤسسة يتوقف دائما على أسس الفعالية (المردودية و الوضعية المالية الجيدة) .

و نظرا لتعدد الأسباب منها ذاتية و أخرى مرتبطة مع المحيط إلى جانب شروط البنوك ،سنقوم بتلخيص في شكل حوصلة للتعرف على واقع التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية.

ترى البنوك أن تمويل المؤسسات الصغيرة قرار صعب و مكلف لامتيازها بمخاطرة كبيرة، و قد تفقد البنك توازنه المالي ولها حجج موضوعية في ذلك. و بالتالي يصعب الحصول على قروض استثمارية من البنوك لعامة المؤسسات صغيرة الحجم و المؤسسات الناشئة.

كما لا يمكن تعميم أن كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعرض للتشدد البنكي بما أن العديد منها لا تسعى إلى الاقتراض ، و يبرر الملاك أ نهم يقتصرون على الأموال الخاصة في الاستمرار و حتى النمو . بمعنى أن التمويل يكون فقط مرتبط بالمداخيل المحصل عليها و هذا جانب يؤكد إحدى فرضيات البحث عن وجود المؤسسات الصغيرة التي لا تقم بأي طلب للحصول على القروض المصرفية.

غير أن ليس كل مؤسسات ذاتية التمويل تكتفي بمصادرها الخاصة فحسب و إنما نسبة كبيرة منها لا تتمكن من توفير إمكانيات التعامل وفق شروط البنوك التجارية، بل هي عاجزة عن توفير مجموعة مبادئ لازمة لتعاملاتها. كما أن قيود هذه الأخيرة و بتحديد ملفات الاقتراض عقبة جدية لصغار الملاك أو المبادرين في الاستثمار.

و نضيف أيضا نظرية اقتصادية أن سلوك المؤسسة يرتبط أيضا بالمحيط الخارجي، ويشكل هذا المحيط محددا آخرا على تبني فكرة التطوير و التوسع فأغلب مؤسساتنا الوطنية نرى أنها تحاول تحقيق الاستقرار و الاستمرارية فقط، و مظاهر المحيط تبين ذلك :

- بيئة أعمال سيئة و سيطرة السلع الأجنبية المستوردة على السوق.
- فوضى في إنشاء بعض المؤسسات حسب حاجات السوق المتاحة(كالنقل، المطاحن،.....) . و غياب المعلومات حول المحددات السوقية و فرصها بدقة.
- تطور القطاع غير الرسمي و تعدد أشكاله في جميع الفروع .

و هناك جانب ثاني لأن استخدام المالك المسيرون للموارد الخارجية للاستثمار هو بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة مع المحيط، كأن يقتصر المالك المسير على مصادر التمويل قصيرة الآجال من البنوك أو من الموردين بالآجال. إذ يرى معظم ملاك مؤسسات العينة أن استماراتهم هادفة إلى البقاء في السوق بالدرجة الأولى و ليس زيادة حجم الإنتاج .

و لكن كل ما تطرقنا إليه لا يمثل تفسيرا كاملا للوضع و هذا إذا نظرنا للجوانب الكمية و الاقتصادية فحسب، لأن هناك جوانب أيضا أخرى منها سلوك خاص بملاك المؤسسة و يحدد طبيعتها. و هي مجموعة محددات تعكس رؤية المالك لنشاط المؤسسة و قد تؤدي إلى تفادي قدر الإمكان استخدامات الموارد الخارجية منها البنوك أو المساهمة .

كما نجد في أغلب الأحيان صاحب المشروع راض بمستوى النشاط (كتحقيق أهداف ذاتية فقط) فأغلب المشاريع ضمن هذه المجموعة صغيرة و تبقى حتى و لو حققت نتائج كبيرة ،وهذه الحالة تؤكد هدف المالك ليس النمو و إنما تحقيق مراد خاص. و بالتالي ضعف ثقافة التقاول.

و بمعنى آخر لا تسعى إلى التوسع السريع و يكون مصيرها إما الثبات أو النمو البطيء في أحسن الأحوال. و هي عوامل متنوعة كقدرات الملاك ، و الأهداف و عوامل أخرى كالجانب الديني حول قضية الفائدة، و تأخذ إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من هذا المنظور الاعتماد الشديد على التمويل الذاتي.

خاتمة الفصل الثالث :

من خلال هذا الفصل المتعلق بتحديد الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنوع متميز في حجمه و في طريقة إدارته ، و كذا إبراز أهميتها الإستراتيجية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي (توفير مناصب الشغل ، زيادة الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في ترقية الصادرات ، التنمية المحلية، ....) ،إضافة إلى تحديد مجموعة خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، و التي تجعل منها آلية للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (الموارد الطبيعية، البشرية) .

و فيما يخص مختلف مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد أن القروض المصرفية تمثل أهم تلك المصادر مقارنة مع المصادر التمويلية الأخرى، و رغم ذلك مازالت تحتاج هذه المؤسسات إلى المزيد من الاهتمام و المرافقة من طرف الهيئات الحكومية المتخصصة، و خصوصا على مستوى اقتصاديات الدول النامية للوصول إلى تحقيق الأهداف المنتظرة منها في ظل المتغيرات العالمية الحالية .

الـــخاتمـــــــة

الخاتمة العامة :

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج المتعلقة من جهة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما، ومن جهة أخرى بمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ودور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويلها. وسنقوم فيما يلي بعرضها مع بعضها البعض على الشكل التالي :

من خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول عبر العالم، يظهر لنا جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها. والتعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات ولا يمكن تحديدها بدقة، ومن الصعب أيضا جمع هذه المؤسسات تحت تعريف واحد، فالفرق شاسع بين المؤسسة الأوروبية التي تشغل 250 عامل ومؤسسات الصناعات التقليدية في الدول النامية.

أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية، فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ووسيلة إيجابية لفتح

آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة وبإمكانها رفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق.

باعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها.

رغم تطور وسائل التمويل إلا أنها لم تستطع بعد الوصول إلى إنهاء المشاكل المطروحة على مستوى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد اعتمدنا في تحليلنا لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،حالة ولاية "مستغانم" بصفة خاصة على الإحصاءات والبيانات و الدراسات للإحصائيات، المقدمة من

المديرية الوصية على هذه المؤسسات،" مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية " وكذلك النتائج المحصلة من الاستبيان على استخلاص النتائج التالية :

- تتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة، ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والاتصال، أهم القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات.

- تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصناعية منها.

- تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية وترقية هذا القطاع، وتحقيقه للأهداف المسطرة واهم هذه المعوقات:

1- انتشار البيروقراطية وضعف الجانب التشريعي والتنظيمي.

2- عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي.

3- المشاكل المتعلقة بالمحيط، ونقص المعلومات الاقتصادية حول هذا القطاع واهم المجالات الخصبة التي يمكن الاستثمار فيها.

يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، نظرا لإحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذه المؤسسات، وهذا ما لمسناه أكثر من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مجموعة من المؤسسات لولاية " مستغانم"،والتي مكنتنا من فهم الأسباب التي تقف وراء المساهمة الضعيفة لهذه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويمكن أن نحصر أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية منح القروض على مستوى العاصمة، بسبب الاستقلالية النسبية للوكالات والفروع البنكية.

- انخفاض نسبة القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- العراقيل و الصعوبات التمويلية بسبب كثرة الضمانات و المشاكل البيروقراطية.

- ارتفاع قيمة الضمانات التي يطلبها البنك.

- تفضيل البنك تقديم التمويل قصيرة الأجل والنقص الشديد في تقديم التمويل طويل الأجل.

- استخدام البنك لأساليب تمويل تقليدية وافتقارها لآليات التمويل المستحدثة في الدول المتقدمة.

في الواقع إن الأسباب السابقة لضعف مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر أيضا من الأسباب المعرقلة للتمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، إلى جانب :

- عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات الوطنية من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- غياب بنوك متخصصة في عمليات تمويل هذه المؤسسات.

- تفضيل البنوك تمويل مؤسسات القطاع العام.

التوصيات :

تحديث الجهاز المصرفي و آفاق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و انتشارها جعلها تشكل ميزة للنسيج الاقتصادي لأية دولة، سواء منها الدول النامية أو المتطورة،و تحت هذه الاعتبارات فدعمها ماليا هو تدعيم للمشروع التنموي ككل، و لهذا يتطلب التكفل عاجلا بما يلي :

- إنشاء بنك معلومات يقوي العلاقة الثنائية (بنك – م.ص.م) و هذا ما يسمح بالمعالجة السريعة للملفات، مما يسمح بتخفيض المخاطر تجاهها.
- ابتكار منتوجات مصرفية جديدة .
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل م.ص.م مدعومة في مرحلة أولى من الدولة .
- تقديم مزايا و حوافز لتشجيع م.ص.م و تفعيل أدائها و رفع عددها،و ترقيتها لاكتساب ميزة تنافسية كشرط لازم .
- إنشاء ميكانيزمات و تنظيمات ووسائل تمويل حديثة تستجيب لاحتياجات م.ص.م و منها:
  - الائتمان الإيجاري .
  - صناديق ضمان و منح القروض و الهبات للمتخرجين الجدد.
  - شركات مالية من نوع مخاطر رأس المال،و هي شركات لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطرة .
  - تخفيض العبء الضريبي أو إلغائها على البنوك نتيجة العمليات المرتبطة بالودائع (بأنواعها) و تشجيع الادخار لزيادة احتياطي البنوك.
  - إنشاء مراكز استشارة متخصصة في الجانب المالي،لإيجاد أحسن تركيب مالي لمشاريعها .
  - تشجيع القروض المشتركة للبنوك لاقتسام المخاطر، بآليات عملية.
  - إيجاد آلية لتغطية مخاطر الصرف.

- تحرير تجارة الخدمات المالية لرفع فعالية أنشطتها بأقل تكلفة، ومنح البنك المركزي استقلالية أكثر.
- إعادة النظر في مشكل الضمانات،و التخلي عن دور العلاقات الشخصية في منح القروض.
- تشجيع صيغ التمويل الإسلامية بمنح حوافز و تفضيلات لبنك البركة، و العمل على زيادة عدد هذه البنوك.
- إصلاح جذري للجهاز المالي و المصرفي و تكييفه لمتطلبات العولمة، و جعله يستجيب لاحتياجات م.ص.م.

أخيرا : يمكن أن تساهم هذه الاقتراحات وأخرى في إزالة بعض صعوبات تمويل للمؤسسات و إعادة التمويل للبنوك، و رفع القدرة التنافسية للبنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذه تحديات يتطلب رفعها لتفعيل دور هذه المؤسسات في تنمية الجزائر.

آفاق البحث :

إن هذه الدراسة قد حاولت معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية و حسب المعلومات و المعطيات المتوفرة و التي أمكننا الحصول عليها،و منه لا يمكن اعتبارها قد أحطت بكل جوانب الموضوع بكل أبعاده نظرا لشساعة الموضوع،و ثرائه الفكري و كونه يدرس موضوعين، هما التمويل ا لذي يدخل في النشاطات الاقتصادية،و الجانب الثاني يمثل أحد أنواع المؤسسات الاقتصادية و هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،إن موضوع الدراسة يفسح النقاش لعدة مواضيع خاصة ، كإمكانيات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق بدائل أخرى ، أو تحديات مستقبلية خصوصا أنها مقبلة على منافسة المنتوجات الغربية رفيعة الجودة، ومن هذا المنطلق نود اقتراح بعض المواضع التي يمكن أن تكون لدراسة مواضيع مستقبلية :

- دور الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- واقع التمويل في الدول العربية و متطلبات التكيف .
- دور التمويل في الرفع من مبيعات المؤسسات.
- الطرق الجديدة للتمويل ودورها في تطوير نشاط المؤسسات.

❖ نحو تمويل فعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع و جمع مادته العلمية و في دراسته و عرضه بالشكل الذي يخدم الغرض من أجله .

و نختم بقوله عليه الصلاة و السلام :

" اللهم علمني ما ينفعني و انفعني بما علمتني و زدني علما و الحمد لله على كل حال".

صدق رسول الله

المـــــراجـــــع

قائمة المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب :

1. أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة ، التخطيط الاستراتيجي " الطبعة الثالثة ، سنة 2000 .
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001 .
3. ا يمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن، الأردن 2007 .
4. ت وفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى 2009 م-1430ه.
5. دادي عدون ناصر،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر،1998 .
6. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى 2002 .
7. سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة ، دار وائل للنشر، الأردن،الطبعة الأولى 2005.
8. سمير محمد عبد العزيز ، التأجير التمويلي، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، الطبعة الأولى 2001 .
9. سمير محمد عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر،.1997
10. سمير محمد عبد العزيز ، السياسات الاقتصادية للمستقبل مدخل اتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب،1997 .
11. شاكر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك" ،الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009.
12. شوقي حسين عب د الله ،التمويل و الإدارة المالية ، دار النهضة جامعة القاهرة ،.1988
13. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
14. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى .2010
15. طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، الطبعة الأولى 2009.
16. عادل المهدي،عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية 2003 .
17. عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية،مصر 2001 .
18. عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها،دار النشر و التوزيع الإسكندرية .1996
19. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى2003 .
20. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008 .
21. فايز جمعة صالح ، أ د عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال ،عمان، الطبعة الأولى .2006
22. ف تحي السيد عبده أبو سيد احمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005
23. فريد راغب النجار، التمويل المعاصر، الدار الجامعية الإسكندرية،2009 .
24. ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى1422ه- 2002 م .
25. ماهر ح سن المحروق، الدكتور أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة، الأردن، أيار 2006.
26. مبارك لسلوس ،التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر 2004 .

27. محمد الصيرفي، البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة،الإسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية للنشر،الطبعة الأولى 2009 .
28. محمد صالح حناوي، محمد فريد الصحن ، محمد سعيد السلطان،مقدمة في المال و الأعمال،الدار الجامعية 1999 .
29. محمد كمال خليل الحمزاوي،" اقتصاديات الائتمان المصرفي"،منشأة المعارف،الطبعة الثانية الاسكندرية، مصر2000 .
30. محمد هيكل،مهارات إدارة المشروعات الصغيرة،مجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى، القاهرة،2003 .
31. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير،مطبعة دار البعث، الجزء الأول الجزائر .1990
32. نبيل مرسي خليل " الميزة التنافسية في مجال الأعمال "مركز الإسكندرية للكتاب،1998 .
33. يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002 .

ثانيا : المذكرات :

1- أوبختي نصيرة،" القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة"- حالة الجزائر،رسالة ماجستير في التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة تلمسان2010-2011.
2- بن أشنهو فريدة ،" نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ - حالة ولاية تلمسان- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية،جامعة تلمسان 2004-2005 .
3- بوسنة كريمة،" البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية،التسيير و العلوم التجارية،جامعة تلمسان 2011/2010 .
4- بوعلي هشام ،"الشراكة الأورو- متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "-تجربة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير و العلوم التجارية جامعة تلمسان 2007- 2008 .
5- سالمي عبد الجبار "النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 2009- 2010.
6- سحنون سمير، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"- حالة الجزائر- رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 2004- 2005 .
7- سعيد عماد داتو ،"إستراتيجية تطور المؤ ص و الم " ،ماجستير المنظمة و التدقيق الاستراتيجي و اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 2007-2008 .
8- سلطان محمد رشدي،" التسيير الاستراتيجي في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،ماجستير تخصص الإستراتيجية،كلية العلوم التجارية، جامعة المسيلة 2005-2006 .
9- سيد علي بلحمدي،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة 2006 .
10- ضيف أحمد، أثر اختيار مصادر التمويل على نجاعة المشاريع الاستثمارية،دراسة حالة مجمع صيدال، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص المنظمة،التدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 2006-2007 .
11- فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير علوم تسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة البليدة، الجزائر، 2007.

12- عثمان لخلف، "دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .1995.

13- عمران عبد الحكيم،" إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"- دراسة حالة البنوك العمومية لولاية المسيلة- مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية ، فرع إستراتيجية،كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة،2006-2007 .

14- لدرع خديجة ،" الاعتماد الايجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مذكرة شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي ، كلية الحقوق و العلوم التجارية ، جامعة مستغانم 2007- 2008 .

15- ليلى لولاشي،" التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ، الجزائر2004-2005.

16- نزغي فاطمة الزهراء،"آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،تحليل أثر برنامج "ميدا"لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان 2009-2010 17- يوسف قريشي ،" سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر2005 .

ثالثا : المجلات :

1. الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر، الطبعة الأولى، 2009 .

أيت عيسى.الـ مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود ،ورقة مقدمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا \العدد السادس .

2. بريش السعيد " راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "، مجلة الباحث/عدد 2007/05 .

3. حسين رحيم ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،" نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" جامعة الأغواط العدد 02 (2003) .

4. محمد زيدان، " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع جامعة شلف الجزائر.

5. مناور فريح حداد ، محمود علي الروسان ، " الرضا عن العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اربد "،الأردن ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 02 /(2003) .

6. صالحي صالح ،" أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد 03 (2004) .

7. زغيب مليكة ،" دور أهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 05 (2005) .

8. مجلة رسالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يومي 11 و 12 ماي 2011 .

9. نشرية المعلومات الاقتصادية ،وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار العدد 17،2010 .

رابعا : الجرائد :

1- قانون النقد و القرض ، رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 .

2- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، المتضمن إنشاء الوكالة لدعم تشغيل الشباب ، 08-1996/09 ، الجريدة الرسمية ، العدد 52 .

3- القانون التوجيهي رقم 01-18 ، المادة 5 ، الجريدة الرسمية ،العدد 77 ، الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 .

4- القانون التوجيهي 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المادة 14-15 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،، العدد /77، الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 .

5- القانون التوجيهي رقم 01-18 ، المادة 21 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد /77 الصادر بتاريخ 2001/12/12 .

6- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22، الجريدة الرسمية العدد 06 سنة 2006 .

خامسا : الملتقيات :

1- إبراهيمي عبد الله قرض الإيجار في الجزائر، فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, و دورها في التنمية، الأغواط، 2002.

2- أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل 2006 .

3- بريش السعيد،بلغرسة عبد اللطيف " إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول" الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة عنابة، يومي 17-18 أفريل 2006 .

4- بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "،الملتقى الدولي،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المركز الجامعي سعيدة، 17- 18 أفريل 2006.

5- بولعيد بعلوج، تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية،الاغواط، الجزائر،8-9 افريل، 2002.

6- بوهزة محمد،بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25 -28 ماي 2003.

7- خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان،" دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، المركز الجامعي بالمدية، يومي 17-18 أفريل 2006.

8- روينة عبد السميع ،.حجازي إسماعيل " تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر" ،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة بسكرة يومي 17-18 أفريل 2006 .

9- سحنون سمير و بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف،يومي 17-18 أفريل 2006 .

10- فتات فوزي، عمراني عبد النور قمار،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة سيدي بلعباس، يومي 17 و 18 أفريل 2006.

11- فريدة لرقط، زينب بوقاعة،كاتية بوروبة،" دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003 .

12- محمد عبد الحميد،المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مواجهة التحديات التمويلية، ندوة دولية حول واقع و مشكلات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها ، الرياض،2001 .

13- معطى الله خير الدين،كواحلة يمينة " إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، يومي 17- 18 أفريل .2006

14- نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17 و 18 أفريل 2006 .

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

1/Les ouvrages :

1. Bayad et alii (1995), Paradoxe et spécificités des problématiques de gestion des ressources humaines en PME Gestion 2000, n° 1,1995.

2. C-F Roger Aim ; organisation des entreprises ; édition AFNOR-France 2006.

3. J.Lochard & D. Gilbert ; créer ; reprendre ; gérer une petite entreprise ; les éditions d'Organisation ; France, 1997 .

4. Luc Bernet-Rollande ; principes de technique bancaire ;duno ;paris ;2002.

5. Mintzberg, H, Structure et dynamique des organisations, Edition Organisation, 1982.

6. Olivier Tores, PME de Nouvelle approche, ECONOMICA, 1998.

7. P.A .JULIEN & M.MARCHESNAY.L'Entreprenariat, ECONOMICA.1996

8. Robert WTTERWULGHE ; « la PME une entreprise humaine » ; paris 1998

9. Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE, cahiers de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, université du littoral côte d'opale, N°238, mars 2011.

10. Soulaimane Laghzaoui, L'internationalisation des PME : Pour une relecture en termes de ressources et de compétences ; 8 eme CIF PME ; Hôte écoles de gestion (HEG), Fribourg, suisse octobre 2006.

2/Les revues :

1.Bulletin d'information. Statistique n°17.ministère de l'industrie. De la petite et Moyenne Entreprise.et de la promotion de l'investissement.2010.

2. Boualem Aliouat ; Incitation stratégiques et financiers de la PME-PMI; Revue des Sciences Economiques et de Gestion, N° 03/2004.

3. Abdelkader chachi,Mr.Abul Hassan,Financing Small and Medium Businesses ; Revue des Sciences Economiques et de Gestion, N° 03/2004.

4. Y .HAMED : le financement des micros entreprises. gratice .paris 2001

5. José ST- PIERRE :le crédit Bancaire aux PME «les banque discriminent-elle selon la taille ou selon le risque »,AIR ;PME .CANADA 2000

3/Sites d'internet :

1/ http://www.medea-dz.com

2/ http://www.Arableasing-dz.com

3/http://www.PME art-dz.org.

الـــملاحـــــق

في إطار إتمام الدراسات العليا لما بعد التدرج و من خلال تحضير رسالة الماجستير تحث عنوان " إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " دراسة حالة ولاية مستغانم .

و بهدف إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الواقع العملي، أي تبيان دور مصادر التمويل في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها، ارتأينا أن نقوم بإجراء مقابلة شخصية مع مسؤولي بعض المؤسسات و طرح التساؤلات التالية :

1- تصنيف المؤسسات حسب الملكية :

ما نوع المؤسسة : عامة ☐

خاصة ☐

مختلطة ☐

2- تصنيف المؤسسات حسب القطاع:

ما طبيعية المؤسسة : مصغرة ☐ 1- 9 عمال

صغيرة ☐ 10- 49 عامل

متوسطة ☐ 50- 250 عامل

3- تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط :

ما نوع المؤسسة : تجارية ☐

صناعية ☐

خدمات ☐

4- تصنيف المؤسسات حسب حجم رأس المال

- أقل من 10 مليون دج ☐
- من 10-99مليون دج ☐
- 100-500 مليون دج ☐
- أكثر من 500 مليون دج ☐

5- تصنيف المؤسسات حسب العمر (سنة بداية النشاط)

- أقل من سنة ☐
- من سنة الى 5 سنوات ☐
- من 5 الى 10 سنوات ☐
- أكثر من 10 سنوات ☐

6- الغرض أو دوافع اختيار النشاط :

- هوامش الربح بالقطاع عالية ☐
- تكنولوجيا بسيطة ☐
- عدد المنافسين محدود في القطاع ☐
- وجود دعم من طرف الدولة ☐
- أخرى ☐

7- في أي إطار تم إنشاء المؤسسة :

- في إطار خاص ☐
- في إطار APSI ☐
- في إطار ANSEJ ☐
- في إطار ANDI ☐
- أخرى أذكرها ☐

8- مجال عمل المؤسسة :

- مكان خاص بالمؤسسة ☐
- منطقة صناعية ☐
- شراء محل ☐

9- عوامل التطور أو نمو المؤسسة :

1- اليد العاملة :

مرتفعة ☐ مؤهلة ☐ ثابتة ☐

2- الكمية المنتجة :

مرتفعة ☐ منخفضة ☐ ثابتة ☐

3- رأس المال :

مرتفع ☐ منخفض ☐ ثابت ☐

10- الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

طبيعة التنظيم

المسير : شريك ☐ مسير خاص ☐

11- المحيط الخارجي للمؤسسة

أ/ المنافسة : **درجتها** قوية ☐

متوسطة ☐

لاتوجد ☐

تأثيرها ايجابي ☐

سلبي ☐

لا تأثير ☐

طبيعتها السعر ☐

الجودة ☐

الخدمات ☐

ب/ الزبائن يطلبون : اقل سعر ☐ أحسن جودة ☐ السعر و الجودة مع ☐

منقلبون

ت/ الهيئات المالية :

1- العدد : عدد محدود ☐ عدد لا بأس به ☐

☐

القرض :

2- سهولة الحصول عليه ☐ صعوبة الحصول عليه ☐

3- الفوائد عل القروض :

مرتفعة ☐ ملف مثقل ☐ لا تعمل به ☐

12- الأرباح السنوية :

يحاد استثمارها ☐ تقسم بين الشركات ☐ تقسيم جزء و يستثمر ☐

الباقي

13- ماهي توقعاتكم بالنسبة لنشاط الفترة القادمة :

النمو و التوسع ☐

الثبات و الاستقرار ☐

الركود و الانكماش ☐

14- هل توجد مشاكل بتمويلية في مؤسستكم

نعم ☐

لا ☐

فيما تتمثل:

- سعر الفائدة مرتفع ☐
- صعوبة الحصول على القرض ☐
- الضمانات المطلوبة ☐
- أخرى ☐

15- ماهي مصادر التمويل :

شخصي ☐ شريك ☐

قرض بنكي ☐ السوق المالي ☐

إعانة الدولة ☐ قرض إيجار ☐

16- إذا كان التمويل شخصي؟

هل يعتبر : كاف ☐ غير كاف ☐

17- إذا كان بنكي : ماهي المعايير التي اعتمد عليها البنك في منحك القرض :

حجم المشروع ☐

رقم الأعمال ☐

الضمانات ☐

18- ما هي مختلف الركائز في اختيار المصادر التمويلية :

نسبة الفائدة منخفضة على القرض ☐

سهولة الحصول على القرض ☐

ملائمة فترة الإرجاع ☐

19- ما هي نسبة مشاركة مصادر التمويل في مؤسستكم؟

منخفضة ☐ مرتفعة ☐ ثابتة ☐

20- هل استفدت من قروض بنكي :

نعم ☐

لا ☐

- إذا كان نعم، فهل هذا القرض قام

بتلبية الحاجات المالية بشكل كامل ☐

بتلبية الحاجات المالية بشكل جزئي ☐

لم تقم بتلبية الاحتياجات المالية ☐

21- إذا كنت تتعامل مع البنوك، ما هو نوع القرض الممنوح لك؟

طويل الأجل ☐

متوسط الأجل ☐

قصير الأجل ☐

22- هل تلقيت مشاكل في الحصول عليه ؟

نعم ☐

لا ☐

أحيانا ☐

23- ما هو أفضل بنك تتعامل معه ؟

BADR ☐

BDL ☐

BNA ☐

24- هل مؤسستكم فخورة بتعاملها مع البنك ؟

نعم ☐

بعض الشئ ☐

لا ☐

25- هل تقوم بمنح القروض بشفافية عالية دون تحيز؟

نعم ☐

بعض الشئ ☐

لا ☐

26- هل تعتقد أن عملية التمويل التي تقوم بها البنوك لها مخاطر؟

كبيرة ☐

متوسطة ☐

ضعيفة ☐

27- الهدف من حصول على القرض :

تمويل رأس المال ☐ تمويل عمليات التوقع و النمو ☐ أخرى ☐

28- ماهي الاقتر احات و التوصيات الممكن أن تعطيها للبنك لتفادي المشاكل التمويلية ؟

.....

29- ماهي مشكلات المشاريع الصغيرة و المتوسطة :

	موافق	بعض الشئ	لا
نقص الخبرة			
نقص المهارات الفنية			
نقص أموال الشخصية			
صعوبة التمويل المصرفية			
عدم وجود دعم حكومي			

30- في رأيك، ماهي الأسباب عدم التوجه بعض المؤسسات للحصول على تمويل من طرف البنوك :

	نعم	بعض الشئ	لا
قروض ربوية			
صغر مبلغ القرض			
تعقيد الإجراءات و المعاملات			
عدم القدرة على توفير الكفالات المطلوبة			
سوء المعاملة من قبل موظفي البنك			

31- في رأيك، ما هي أسباب عدم التوجه، بعض المؤسسات للبنوك الإسلامية ؟

	نعم	بعض الشيء	لا
التشكيك في أنه لا يختلف عن البنوك التجارية الأخرى			
ارتفاع نسبة الأرباح			
تعقيد الإجراءات و المعاملات			
عدم القدرة على توفير الكفاءات المطلوبة			

فهرس المحتويات

الفهرس : فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
الدعاء	
فهرس المحتويات	أ
فهرس الجداول	ب
فهرس الأشكال	ت
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	8- 77
مقدمة الفصل الأول	9
المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المطلب الأول : التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المطلب الثاني : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
المطلب الثالث : مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	25
المطلب الرابع : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	32
المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها	45
المطلب الأول : الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	45
المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي	48
المطلب الثالث : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم معوقاتها	55
المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العولمة	62
المطلب الأول : تأثير العولمة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	62
المطلب الثاني : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عصر العولمة	65
المطلب الثالث : كيفية مواجهة التحديات المعاصرة في إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	71
المطلب الرابع : وسائل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة	74
خلاصة الفصل الأول	77
الفصل الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	78-145
مقدمة الفصل الثاني	79
المبحث الأول : أساليب و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	80
المطلب الأول : مفهوم التمويل و أنواعه	80
المطلب الثاني : المصادر التقليدية للتمويل	90
المطلب الثالث : ا لمصادر الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	99
المطلب الرابع : أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	113
المبحث الثاني : علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع البنوك	115
المطلب الأول : البنوك التجارية كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	115

الفهرس : فهرس المحتويات

المطلب الثاني : علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	121
المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشدد البنكي	125
المطلب الرابع : خطر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	129
المبحث الثالث : آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	132
المطلب الأول : مهام الدولة و مجال التدخل الحكومي	132
المطلب الثاني : الدعم المالي و ضمان القروض	134
المطلب الثالث : تجارب بعض الدول في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	138
خلاصة الفصل الثاني	145
الفصل الثالث : تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و المصادر الأكثر ملائمة	262 -146
مقدمة الفصل الثالث	147
المبحث الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	148
المطلب الأول : ظروف نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	149
المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و متطلبات التكيف	162
المطلب الثالث : صعوبات و مشاكل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	179
المطلب الرابع : آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على ضوء التحولات الاقتصادية	185
المبحث الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	196
المطلب الأول : واقع المنظومة المؤسسية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	196
المطلب الثاني : وكالات الدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	201
المطلب الثالث : التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	214
المطلب الرابع : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	227
المبحث الثالث : الدراسة الميدانية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية "مستغانم "	233
المطلب الأول : قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية **" مستغانم"**	233
المطلب الثاني : الإطار العام للدراسة التطبيقية	237
المطلب الثالث : تحليل نتائج الدراسة الميدانية	240
خلاصة الفصل الثالث	262
الخاتمة العامة	264
المراجع	270
الملاحق	276
قائمة المحتويات	283

الفهرس : فهرس المحتويات

قائمة الجداول :

رقـــم الجدول	عنـــــــــــوان الجـــــــــــدول	الصفحة
الجدول رقم 01	تعاريف الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	27
الجدول رقم 02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.	28
الجدول رقم 03	تصنيف الصناعات الصغيرة و المتوسطة لدى بعض الدول النامية.	29
الجدول رقم 04	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري .	32
الجدول رقم 05	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل.	35
الجدول رقم 06	توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان.	53
الجدول رقم 07	توزيع اليد العاملة في المؤ سسات حسب الحجم و العدد في عدة البلدان .	54
الجدول رقم 08	توزيع الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية الم،ص،م (1967-1979).	151
الجدول رقم 09	توزيع المشاريع الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف الفروع.	151
الجدول رقم 10	توزيع المشاريع بالنسبة للمؤسسات الص،م العمومية (1980-1984).	153
الجدول رقم 11	توزيع المشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (1983-1987).	154
الجدول رقم 12	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط(1999 -2001) .	157
الجدول رقم 13	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2006-2007	159
الجدول رقم 14	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	160
الجدول رقم 15	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين 1991-2010.	164
الجدول رقم 16	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية الفترة 2010.	166
الجدول رقم 17	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة الفترة 2010.	167
الجدول رقم 18	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة نشاطها.	168

الفهرس : فهرس المحتويات

الجدول رقم 19	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية 2007 .	169
الجدول رقم 20	قطاعات النشاط المهيمنة لسنة 2010 .	171
الجدول رقم 21	توزيع المشاريع المصرح بها حسب عدد العمال لسنة 2010	172
الجدول رقم 22	تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى 2009-2010	173
الجدول رقم 23	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل 2004-2010	175
الجدول رقم 24	تطور PIB حسب الطابع القانوني للفترة 2004-2006	177
الجدول رقم 25	تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية .	178
الجدول رقم 26	مساهمة الم،ص،م في الميزان التجاري ،سنة 2010 .	179
الجدول رقم 27	توزيع مشاريع الاستثمار لAPSI نهاية 1999 .	203
الجدول رقم 28	التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لسنة 2010	208
الجدول رقم 29	حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية للم، ص، م 2000-2004	220
الجدول رقم 30	حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو PME/PMI لسنة 2004	223
الجدول رقم 31	مقارنة تمويل القطاع الخاص في دول البحر المتوسط .	224
الجدول رقم 32	تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر .	225
الجدول رقم 33	تمويل البنوك لكافة المؤسسات الوطنية .	226
الجدول رقم 34	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية "مستغانم" لسنة 2010 .	233
الجدول رقم 35	تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية "مستغانم"	235
الجدول رقم 36	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية	236

الفهرس : فهرس المحتويات

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنـــــــــوان الشكـــــــل	الصفحــة
الشكل رقم 01	مخطط تقسيم مصادر التمويل.	84
الشكل رقم 02	قنوات التمويل الاستثماري للمؤ ص و م.	90
الشكل رقم 03	صيغة التمويل "البيع ثم الاستئجار".	103
الشكل رقم 04	مبدأ و أساس شركات رأس المال المخاطر .	106
الشكل رقم 05	السياسة الإقراضية للبنك.	119
الشكل رقم 06	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1991-2010 .	165
الشكل رقم 07	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها .	168
الشكل رقم 08	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2004-2010).	176
الشكل رقم 09	مخطط مسار برنامج عملية التأهيل .	186
الشكل رقم 10	أهداف برنامج التأهيل .	187
الشكل رقم 11	درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل.	192
الشكل رقم 12	عدد عمليات التأهيل المحققة .	193
الشكل رقم 13	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد عمالها لولاية " مستغانم"	234
الشكل رقم 14	تطور عدد العامل في الفترة 2009-2010	235

الملخص :

لقد اتضحت المكانة و ا لأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الاقتصاديات المتقدمة و اقتصاديات الدول ذات التجربة الرائدة في ميدان تنمية هذه المؤسسات،و ذلك من خلال مساهمتها الإيجابية في توفير الشغل و زيادة الناتج المحلي الإجمالي و ترقية الصادرات الوطنية،لكن مع ذلك فهي تواجه عدة صعوبات.

يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري خاصة،نظرا لإحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذه المؤسسات،بسبب الشروط و الضمانات التي تطلبها البنوك و التي تقف عائقا أمام هذه المؤسسات في كثير من الأحيان، لذلك وجب على الحكومة الجزائرية الاهتمام أكثر بتطوير و تحسين العلاقة بين البنوك و المؤسسات و ذلك بتقديم الدعم و الضمانات التي تؤهل المؤسسات للحصول على التمويل اللازم و هذا ما لمسناه أكثر من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها،لذلك أ وجب الاهتمام أكثر بهذا النوع من المؤسسات لما لها من مكانة إستراتيجية .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التمويل، مصادر التمويل ، الهيئات المالية، المصادر الأكثر ملائمة .

Résumé :

Les petites et Moyennes entreprises au niveau des économies développées,on une grande importance ;ce si à travers leur contribution positives à fournir des emplois et d'accroître le (PIB) et d'améliorer les exportations nationales,mais elle se heurte néanmoins à plusieurs difficultés.

Le problème du financement et une des principales difficultés rencontrées par les PME dans l'économie algérienne,en effet le refus des banques algériennes de financé ces institutions a pousser le gouvernement algérien à améliorer la relation entre les banques et les institutions en fournissant un soutien et des garanties aux institutions.c'est ce que nous allons le montrer par cette étude sur le terrain.ce qui montre de donner plus d'importance à ces entreprises qui contribuent aux développent des pays.

Mots clés :les petites et moyenne entreprise, les moyens de financements, Les institutions financières , Les sources les plus appropriées.

Abstract :

The strategic importance of SMEs has been confirmed in developed economies and pioneering countries in the Field of SMEs economic life such as : job creation , Exports, and GDP .However,SMEs face different obstacles.

The financial problem is the forhead obstacles. to this entities (SME), as the result of algerian banks to provide them by the necessary liquidity.This is why the government takes different initiatives to improve the relationship between banks and SME.To do so, government has to prepare the baground that help SME acquiring its need.

The result of our survy documents this view and guide us to deliver more attention to sustain SME.

Keys words: small and medium enterprise, Sources of funding ,Financial institutions ,The most appropriate sources.